



الأفباط في مصر

من تفكيك الأزمة
إلى استعادة الجماعة الوطنية

(1805 – 2025)

الباحث: ياسر الغرباوي



الأقباط في مصر

من تفكيك الأزمة إلى استعادة الجماعة الوطنية

(1805 - 2025)

الأقباط في مصر

من تفكيك الأزمة إلى استعادة الجماعة الوطنية
(1805 - 2025)

الباحث
ياسر الغرباوي





+213 784 02 93 44 contact@tas-q.com <https://tas-q.com>

حقوق النشر © TASQ 2026
جميع الحقوق محفوظة

978-9969-670-45-5 ردمك (ISBN)

الأقباط في مصر: من تفكيك الأزمة إلى استعادة
الجماعة الوطنية (1805 - 2025)

تأليف ياسر الغرباوي

الطبعة الأولى

سنة النشر 2026

مكان النشر الجزائر

المحتويات

8	المقدمة.....
13	من هم الأقباط.....
17	التوزيع الجغرافي للأقباط.....
19	الطوائف المسيحية المصرية.....
20	الأقباط في عهد محمد على باشا.....
25	الأقباط والعمل السياسي في تاريخ مصر الحديث (من عهد محمد على إلي عهد الملك فاروق).....
28	الكنيسة الأرثوذكسية في المرحلة الملكية (1922/1952).....
30	أبرز ملامح علاقة الأقباط بالجماعة الوطنية في الفترة الملكية.....
33	الأقباط والجمهورية.....
33	الأقباط وعهد الرئيس عبد الناصر.....
37	الأقباط في عهد الرئيس السادات (1970-1981).....
40	الأقباط في عهد الرئيس حسنى مبارك (1981-2011).....
48	الأقباط وتعاملهم مع ثورة 25 يناير 2011.....
53	الأقباط تحت حكم الرئيس / محمد مرسي.....
58	المسيحيين والكنيسة المصرية وعلاقتها بمظاهرات 30 يونيو 2013.....
67	الأقباط في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي.....
72	العلاقة بين المكون المسيحي والسلطة بداية 23 يوليو 1952 حتى رئاسة عبد الفتاح السيسي 2025 ..
74	مظالم الأقباط.....
78	نحو تقوية بناء الجماعة الوطنية*.....
93	المراجع والمصادر.....

المقدمة

تقوم الفكرة المركزية لهذا البحث على أن المجتمع المصري، في مساره الحديث والمعاصر، يواجه تحدياً مركباً يرتبط بإدارة العلاقة بين مكوناته الدينية والثقافية، وفي القلب منها العلاقة بين المكوّن المسيحي وبين الجماعة الوطنية المصرية. ويستند هذا البحث إلى رؤية مبدئية تعتبر أن المكوّن المسيحي ليس "أقلية" بالمعنى السياسي أو الثقافي، بل هو جزء أصيل من البنية التاريخية والأنثروبولوجية والثقافية لمصر، وأن استخدام مفاهيم مثل "الأغلبية" و"الأقلية" يقود إلى قراءة خاطئة لطبيعة الاجتماع المصري، ويعمّق الانقسام الذي نحاول تجاوزه.

في هذا الإطار، يتبنى البحث مصطلح "الجماعة الوطنية المصرية" بوصفه الإطار الجامع الذي يحتوي جميع المواطنين على قدم المساواة، ويضعهم داخل رابطة وطنية واحدة تتجاوز الفوارق الدينية، وترتكز على التاريخ المشترك، واللغة الواحدة، والوجدان المصري العام، ومسار النضال الوطني الممتد منذ القرن التاسع عشر. ومن هذا المنطلق، فإن تناول وضع المكوّن المسيحي لا يأتي من باب اتهام أي طرف أو تحميله مسؤوليات أحادية، بل من باب تشخيص موضوعي للتحديات وبحث عن الحلول التي تعزّز تماسك المجتمع المصري.

لقد كشفت التجربة المصرية الحديثة أن التحديات التي واجهت المكوّن المسيحي لم تكن نابعة من طبيعة العلاقات بين المصريين أنفسهم، بقدر ما هي نتاج سياسات الدولة، وبُنى النظام السياسي، وتقلبات المجال العام عبر العصور. فمنذ الحقبة الليبرالية قبل 1952، التي بلغت فيها الوحدة الوطنية ذروتها، إلى تعقيدات المرحلة الجمهورية وتأثير العقل الأمني، ظهرت مجموعة من الإشكالات البنيوية التي لا تخص المسيحيين وحدهم، بل تمتد لتشمل قدرة الدولة على إدارة التنوع، وحدود المشاركة السياسية، وغياب العدالة المتساوية.

وتكشف القراءة التاريخية أن الأزمات الطائفية — حين ظهرت — لم تكن نتيجة طبيعة المجتمع المصري أو رفض مكوّن لآخر، بل نتيجة غياب سياسات المواطنة، وضعف البنية المدنية، وهيمنة المقاربة الأمنية على إدارة التنوع. لذلك يعالج هذا البحث موضوع التحديات باعتباره ملفاً وطنياً عاماً، لا ملفاً خاصاً بطائفة، ولا قضية صراع بين أطراف، بل قضية بناء الدولة الحديثة التي تتيح للمصريين جميعاً — مسلمين ومسيحيين — فضاءً سياسياً واجتماعياً عادلاً.

وفي هذا السياق، يركّز البحث على تفكيك الإشكالات لا بهدف إدانة الماضي، بل بهدف

فتح مسار إصلاحى يفضي إلى تعزيز "الجماعة الوطنية" وتمتين روابطها. والحلول المقترحة في نهايته تقوم على مراجعة القوانين التي تُقيد حرية المواطنة، وتعزيز التمثيل السياسي، وإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية على أساس مدني، وتقوية المجتمع المدني، وتجديد الخطاب الثقافي الذي يؤكد وحدة المصر.

إن الهدف الجوهرى من هذا البحث هو تقديم مقارنة إنسانية، ترى في التحديات الحالية فرصة لإعادة بناء صيغة وطنية أكثر عدلاً وشمولاً، وتجعل من المكوّن المسيحي شريكاً كاملاً في صياغة المستقبل، تماماً كما كان شريكاً في تشكيل التاريخ المصري الحديث. ومن ثم، فإن البحث لا يسعى إلى إعادة إنتاج خطاب الشكوى أو الاتهام، بل يسعى إلى صياغة أفق جديد للجماعة الوطنية المصرية، أفق يقوم على الاعتراف، والمساواة، والتفاعل الخلاق بين مكوّنات الوطن الواحد.

لماذا استخدمت مصطلح الأزمة في البحث ؟

قبل اللجوء إلى البحث أجد من المهم التوضيح، بخصوص استخدامي لمصطلح «الأزمة» دون غيره من المصطلحات. فقد اعتمدت في هذا البحث مصطلح «الأزمة» في توصيف الحالة القبطية في مصر الحديثة، لا بوصفه توصيفاً انفعالياً أو ظرفياً، بل باعتباره أداة تحليلية منهجية تتيح قراءة أعمق وأكثر اتساعاً للسياقات التاريخية والبنوية التي حكمت العلاقة بين المكوّن المسيحي ومكونات الجماعة الوطنية المصرية.

يُعدّ مصطلح الأزمة أكثر قدرة على استيعاب الزمن الطويل (Longue Durée) في تحليل الظواهر الاجتماعية، إذ يسمح بربط التحولات السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية في إطار واحد متداخل، بدل اختزال القضية في أحداث جزئية أو لحظات توتر عابرة. فالأزمة، بهذا المعنى، ليست حدثاً مفاجئاً، بل عملية تراكمية تتشكل عبر الزمن نتيجة تداخل رواقد متعددة ومتباينة. وقد وجدت أربع فوائد لاستخدام مصطلح الأزمة عند تناول مسيرة المكون المسيحي المصري هي كالتالي:

- المصطلح يُمكننا من تقديم توصيفاً تحليلياً لا اتهامياً لطرف دون الآخر
- لأن البدائل الاصطلاحية الأخرى أقل قدرة على تفسير العمق التاريخي للظاهرة موضوع البحث
- لأن المصطلح يساعد على بناء إطار مقارنة بين المراحل التاريخية والسياسية المختلفة

- لأن الأزمة هنا ليست في البحث ليست طائفية، بل أزمة إدارة التنوع داخل المجتمع والدولة المصرية.

ويقوم مفهوم الأزمة معرفياً على ثلاث ركائز أساسية

- الأزمة بوصفها لحظة تكثف للصراع الاجتماعي
- الأزمة بوصفها اختلالاً في آليات الضبط والإدارة
- الأزمة بوصفها مدخلاً لتفسير التحول التاريخي

ويكشف هذا المدخل الاصطلاحي كيف أن تحولات كبرى، مثل أثر النظام الملكي على المكوّن المسيحي، ثم التغير الجذري الذي طرأ على موقع الكنيسة ورأسها بعد قيام ثورة يوليو 1952 وصعود ضباط الأحرار، قد تركت بصماتها العميقة على بنية العلاقة بين الدولة والجماعة القبطية، وعلى موقع الأخيرة داخل المجال الوطني العام. ومن ثم، فإن مصطلح الأزمة يتيح قراءة سيستمولوجية متعددة الأبعاد، لا تكفي بالوصف، بل تسعى إلى الفهم والتفسير.

كما يتميز مفهوم الأزمة بمرونته التحليلية، إذ لا يفترض بالضرورة وجود حالة انفجار دائم أو توتر ظاهر؛ فقد تمر المجتمعات بفترات تبدو فيها الأوضاع مستقرة أو هادئة، بينما تكون العوامل البنيوية العميقة والأخطاء التاريخية والتراكمات السلبية تتفاعل في العمق، قبل أن تنفجر في لحظة معينة بأقصى صورها. وهو ما يفسر تصاعد العنف غير المسبوق ضد المكوّن المسيحي بعد عام 2013، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، حيث بدا هذا التصاعد وكأنه ذروة انفجار لتراكمات أزمت جزئية سابقة لم تُعالج معالجة جذرية.

ويضاف إلى ذلك أن استخدام مصطلح الأزمة يعكس توصيفاً دقيقاً للحالة الراهنة للجماعة الوطنية المصرية، حيث تعاني الحالة المسيحية من اختلال وظيفي واضح؛ إذ جرى حصر الجهد المسيحي—الفردى والمدنى والمؤسسى—في الإطار الدينى الكنسى فقط، بما أدى إلى حرمان المجال الوطنى العام من طاقات مدنية وثقافية وتنموية كان يمكن أن تسهم في تعزيز التماسك الوطنى. وبهذا المعنى، فإن الأزمة لا تخص مكوّنًا بعينه، بل تمسّ صحة الجماعة الوطنية ككل.

كما نجد هذا الاستخدام لمفهوم الأزمة في البحث ما يسانده في الفكر الإنسانى المعاصر، الذى تعامل مع الأزمت بوصفها حالات مركبة تتداخل فيها العوامل

التاريخية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بل وحتى العوامل الخارجية والدولية، وهوما ينطبق على الحالة المصرية في ظل تأثيرات السياق الإقليمي، والصراع العربي-الإسرائيلي، والتحولت الدولية الأوسع.

وأخيراً، فإن اعتماد مصطلح الأزمة ينبع من الغاية الإصلاحية للبحث؛ إذ لا يهدف إلى تحميل طرف بعينه مسؤولية ما جرى، بل إلى تفكيك العوامل المتشابكة التي أسهمت في إنتاج الأزمة، تمهيداً لاقتراح حلول وبدائل تعيد بناء القوة والمناعة داخل الجماعة الوطنية المصرية، وتفتح أفقاً جديداً لتجاوز الاختلالات التاريخية نحو شراكة وطنية أكثر توازناً وعدالة.

وقد برز مفهوم «الأزمة» في الفكر الإنساني والغربي الحديث عند عديد الباحثين، وكل واحد منهم قدم تعريفاً لها، ومن أبرز هؤلاء

هابرماس و«أزمة الشرعية» (Legitimation Crisis)

يُعرّف هابرماس الأزمة بأنها لحظة تفقد فيها المنظومة السياسية أو الاجتماعية قدرتها على تبرير سلطتها وإقناع المواطنين بفاعلية مؤسساتها. وتنشأ الأزمة من ثلاثة أبعاد رئيسية: أزمة الدافعية، أزمة الشرعية، أزمة العقلانية¹.

غرامشي و«الأزمة العضوية» (Organic Crisis)

يصف غرامشي الأزمة بأنها اللحظة التي «يموت فيها القديم ولا يستطيع الجديد أن يولد»، حيث تفشل البنى القائمة في الحفاظ على التوافق الاجتماعي، ويزداد التوتر بين الدولة والمجتمع².

هارولد لاسويل: الأزمة وتحولات القوة

يرى لاسويل أن الأزمة هي مرحلة اضطراب في توزيع القوة بين الجماعات، تؤدي إلى تغيير في أنماط النفوذ والتمثيل، وهي نتاج تغير في مراكز القوى وصعود مطالب جديدة للتمثيل³.

توماس كوهن: أزمة النموذج المعرفي (Paradigm Crisis)

يقدم كوهن فهماً للأزمة بوصفها لحظة عجز «النموذج التفسيري» السائد عن

1- Habermas, Jürgen. Legitimation Crisis. Translated by Thomas McCarthy. Boston: Beacon Press, 1975.

2- Gramsci, Antonio. Selections from the Prison Notebooks. Edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith. New York: International Publishers, 1971.

3- Lasswell, Harold D. Power and Society: A Framework for Political Inquiry. New Haven: Yale University Press, 1950.

تفسير الظواهر الجديدة، مما يمهد لولادة نموذج معرفي جديد بعد تراكم الشذوذات العلمية⁴.

الخلاصة هي أن إدراجي لمفهوم «الأزمة» في هذا البحث يستند إلى منظومة معرفية واسعة تركز على دراسة اختلالات الشرعية (هابرماس)، والتوترات العضوية (غرامشي)، وتحولات القوة (لاسويل)، وعجز النماذج التفسيرية (كوهن)، مما يجعل استخدام المصطلح توصيفاً علمياً راسخاً ومناسباً للإطار التحليلي للبحث..

4- Kuhn, Thomas S. The Structure of Scientific Revolutions. 2nd ed. Chicago: University of Chicago Press, 1970

من هم الأقباط

يُلقب المسيحيون المصريون بالأقباط وفق ما هو مستخدم في هذا البحث ، ويُقصد بهم المكون المصري الذي اختار أن يستمر على عقيدته المسيحية السابقة على دخول الإسلام لمصر، وكما يُطلق أيضاً على المصريين المسلمين أقباطاً؛ لأن كلمة قبطي في الأساس إنما هي تحريف لكلمة «ايجبت» أى مصر، أى مرادف لكلمة مصري.⁵ ويعتبر الأقباط في مصر أكبر تجمع مسيحي داخل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإحدى أكبر التجمعات المسيحية في العالم الإسلامي؛ فمصر تأتي في طليعة البلدان الشرقية التي تسربت إليها المسيحية في القرن الأول الميلادي، وانتشرت تدريجياً في جميع أنحاء البلاد في القرن الثاني، وقد كانت الإسكندرية مركزاً هاماً خلال العصور الأولى للمسيحية. وتاريخُ المسيحية في مصر يبدأ بهجرة العائلة المقدسة إليها هرباً من ظلم حيروود الأول ملك اليهودية حسب رواية الإنجيل، وبعدها بسنوات أقبل بعض الحواريين إلى مصر داعين الناس إلى ترك عبادة الأوثان وعبادة الله، وقد جاء الحواري «مرقس» إلى مصر، فأنشأ الكنيسة المرقسية في الإسكندرية، التي انتقلت إليها زعامة المسيحية لاحقاً⁶، وفيها كتب إنجيله، واستمرت مصر في ظل العهود الإسلامية المتتالية إحدى أبرز وأهم معاقل المسيحية الأرثوذكسية في العالم لإحتضانها الكرسي البابوي القبطي الأرثوذكسي⁷؛ فلقد كانت كنيسة الإسكندرية هي أولى وكبرى كنائس المسيحية قاطبة ومركز اللاهوت في العالم، وكان أبؤها هم نموذج الحياة المسيحية المحتذى⁸

تعداد الأقباط في مصر

لا يمكن تحديد نسبة المسيحيين في مصر الحديثة بدقة، وأغلبتهم الساحقة من مؤمني الكنيسة القبطية الأرثوذكسية مع وجود مكونات قبطية مختلفة من بطريركية الإسكندرية للروم الأرثوذكس، واللاتين والموارنة وغيرهم؛ فقد بلغ تعدادهم في عهد

5- حمدان، جمال. شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان. الجزء الثاني. القاهرة: دار الهلال، 1994.

6- عزيز، ألفريد. تاريخ الكنيسة القبطية منذ نشأتها حتى الآن. القاهرة: دار الثقافة، 2005، ص 14-14.

7- طه عبد العليم. «في أصول الفخريتنا تاريخ مصر المسيحية» جريدة الأهرام، السنة 139، العدد 46780 (الأحد 13 ربيع الأول 1436 هـ/ 4 يناير 2015م).

8- مرجع رقم 1

محمد علي باشا (1805-1848) بين 8-12% من إجمالي عدد سكان مصر البالغ ساعتهما حوالي 2.5-4.5 مليون نسمة، وذلك بتقدير العددي: 200-400 ألف قبطي تقريباً، بعد وفاة محمد علي وحتى منتصف القرن 19 شهدت مصر نمواً سكانياً تدريجياً مع تحسن الزراعة والري، لكن الأوبئة (الكوليرا والطاعون) قللت النمو في بعض السنوات، ومع أول تعداد رسمي مصري في 1897، بلغ عدد سكان مصر الكلي: حوالي 9.7 مليون نسمة. حيث بلغ عدد الأقباط الأرثوذكس وحدهم: حوالي 610,000 نسمة (دون حساب الكاثوليك والبروتستانت الأقباط) أي أن نسبتهم كانت تقريباً 6-7% من إجمالي السكان. من خلال مطالعة الجدول التالي يتضح لنا تعداد الأقباط ونسبتهم بشكل مبسط

السنة	عدد سكان مصر	عدد الأقباط (تقديري)	النسبة
1805 (محمد علي)	2.5-3 مليون	200-300 ألف	8-12%
1848 (وفاة محمد علي)	4-4.5 مليون	320-400 ألف	8-10%
1897 (التعداد الرسمي الأول)	9.7 مليون	610 ألف (أرثوذكس فقط)	6-7% ⁹

ويتضح من خلال المقارنة بين السنوات والنسب الكلية بأن الأقباط زاد عددهم (من 300 ألف إلى 610 ألف)، لكن نسبتهم المئوية تراجعت إلى 6-7% بسبب النمو السكاني الكبير للمسلمين في نفس الفترة.

ووفق آخر إحصاء وطني في البلاد تعترف به الكنيسة تمّ عام 1966 خلال عهد جمال عبد الناصر، حينها نصّ الإحصاء أن عدد المسيحيين نحو 2 مليون من أصل 29 مليون أي بنسبة 7.2% ترتفع لحوالي 9% بإضافة أقباط المهجر، الإحصاء التالي عام 1976 طعن في صحته خاصة أنه صدر في فترة توتر بين بطريركية الإسكندرية ونظام أنور السادات إذ نصّ أن عدد الأقباط هو 2.2 مليون، أي بالمقارنة مع الإحصاء السابق لم يزد عدد مسيحي مصر طوال عقد سوى 200 ألف نسمة مقابل زيادة عامة في عدد سكان مصر قدرت بستة ملايين، آخر تعداد شمل الطائفة أيضاً جرى عام 1986 وأظهر أن نسبة المسيحيين 5.9% أي حوالي 2.8 مليون من أصل 48 مليون مصري حينها، وقد أكد أطلس المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية في فرنسا هذه النسبة ⁹، وقد ذكر اللواء أبو بكر الجندي رئيس جهاز التعبئة العامة والإحصاء في

9- مجموعة باحثين. الأقباط في مصر بعد الثورة. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، أغسطس 2012.

ديسمبر 2011 أن عدد المسيحيين في مصر ينخفض من تعداد لأخروقد تصل نسبتهم إلى 5% من السكان.¹⁰

لكن المتفق عليه في الإحصاءات هو تناقص نسبة المسيحيين المصريين بسبب هجرة بعضهم إلى الخارج، واعتناق أعداد منهم الدين الإسلامي، إضافة إلى انخفاض معدل الإنجاب لدى المسيحيين وارتفاعه لدى المسلمين أو ما يُطلق عليه «تفاوت الخصوبة differential fertility» ويرجع ذلك لأسباب تقليدية عديدة منها غياب تعدد الزوجات وصعوبة الطلاق، وانتشار تحديد النسل بين المسيحيين، وعلى نطاق ضئيل وجود نظام الرهينة¹¹. وتشير هذه الدراسات أنه إذا استمر هذا التناقص ربما سيؤدي إلى انقراض المسيحيين خلال 100 عام في مصر¹²، ويقول الأنبا ماكسيموس الأول المنشق عن الكنيسة القبطية «أن 50 ألف مسيحي يعتنقون الإسلام سنوياً أي ما لا يقل عن مليون وربع تركوا المسيحية وأشبهوا إسلامهم خلال الـ 36 سنة الماضية -حتى عام 2008-»¹³

التكوين العرقي للأقباط

لا يوجد فوراً عرقية وفق مقاييس علم الأنثروبولوجيا تفرق بين المكون المسلم والمسيحي المصري، من حيث حجم الجمجمة ولون البشرة أو درجة الذكاء كما لا توجد فروق ثقافية أو لغوية؛ فالكل يتحدثون ذات اللغة ومن هذه الزاوية نجد أن الأقباط في مصر يختلفون كثيراً عن الأرمن في تركيا أو البربر في الجزائر أو الجنوبيين في السودان، أو الأكراد في العراق، أو الزنوج في أمريكا أو البروتستانت في إيرلندا وما إلى ذلك¹⁴؛ وذلك يرجع إلى أن الطابع الجنسي العام للمصريين قد وجد واتخذ صورته المميزة قبل أن يكون هناك أقباط ومسلمون¹⁵ وهذا يعد رد ضمني على نظرية أن الأقباط أقرب إلى تمثيل المصريين القدماء من المسلمين؛ وقد عبر حمدان عن هذه الحقيقة بقوله «ينقض التاريخ كل ما يُقال عن التفرقة بين عناصر الوطنية المصرية،

10- جريدة الوفد. "عدد 30 ديسمبر 2011". القاهرة: مؤسسة الوفد للصحافة، 30 ديسمبر 2011.

11- حمدان، جمال، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان. الجزء الثاني. القاهرة: دار الهلال، 1994.

12- جريدة المصري اليوم. "عدد 12 مايو 2007". القاهرة: مؤسسة المصري اليوم للصحافة والنشر، 12 مايو 2007.

13- قناة الجزيرة. برنامج بلا حدود: "خلافات ماكسيموس مع الكنيسة القبطية المصرية". تقديم أحمد منصور. الدوحة: قناة الجزيرة، 11 مايو 2008.

14- إبراهيم، حيدر، وميلاد حنا. أزمة الأقليات في الوطن العربي. بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002.

15- مرجع رقم 5

فمن الحقائق الواضحة أن المسلمين والمسيحيين سواء في تكوين السلالة القومية، ولا فرق بين هؤلاء وهؤلاء في الأصالة والقدم عند الانتساب إلى هذه البلاد، فإذا كان بين المسلمين المصريين أناس وفدوا من بلاد العرب أو الترك، فبين المسيحيين المصريين كذلك أناس وفدوا من سورية واليونان والحبشة ودانوا بمذهب الكنيسة المصرية أو غيره من المذاهب المسيحية، ويبقى العدد الأعظم بعد ذلك سلالة مصرية عريقة ترجع بأبائها وأجدادها إلى أقدم العهود قبل الميلاد المسيحي وقبل بعثة موسى.¹⁶

16- حمدان، جمال. شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان. الجزء الثاني. القاهرة: دار الهلال، 1994.

التوزيع الجغرافي للأقباط

يزداد عدد الأقباط في الصعيد عما عليه في دلتا النيل حيث يشكل مجموع الأقباط في صعيد مصر قرابة 10,8% من العدد الكلي للسكان، بينما تصل النسبة في الدلتا إلى أقل من 2,3%¹⁷، ووفقاً لتعداد 1976 ويتركز الأقباط في الجغرافية المصرية وفق ثلاث أنماط:

أولاً: محافظة توجد بها نسبة عالية نسبياً من الأقباط في كل من محافظة المنيا (17.8) % من إجمالي عدد السكان، وأسيوط قرابة (17.3) وسوهاج (12.4) بالترتيب. ثانياً محافظات بها نسبة محدودة من الأقباط في كل من القاهرة (7%) والتي يتواجد الأقباط فيها بكثافة ملحوظة في عدد من أحياء العاصمة مثل (شبرا والساحل ومصر القديمة والجديدة والأزبكية)، والإسكندرية (4.8) وبنى سويف (4.2) وأسوان (4.8).

وثالثاً: يحوى تواجداً ضئيلاً جداً في محافظات التالية (بورسعيد) (3) %، السويس (2.8) %، البحر الأحمر (8.2) %، الجيزة (7.2) %، الفيوم 0.09 %، القليوبية 1.19 %، المنوفية 1.5 %، الإسماعيلية 1.5 %، الغربية 1.2 %، الوادي الجديد 1.1 %، الشرقية 1.1 %، البحيرة 0.09 %، مطروح 0.08 %، سيناء 0.08 %، الدقهلية 0.07 %، وكفر الشيخ 0.05 %، ودمياط 0.02 %¹⁸

ويتسم هذا التوزيع الجغرافي للأقباط على سطح الجغرافية المصرية بستة حقائق وفق تعداد 1976

أولاً: يميل الأقباط إلى أن يكونوا سكان، وهذا التوجه يتوافق مع اهتمامهم بالوظائف غير الزراعية كالتجارة، والمهن الحرة، والوظائف الكتابية، والحكومية. ثانياً: تتركز أكبر كتلة من الأقباط في مصر جميعاً في القاهرة ثم بعد ذلك تأتي الإسكندرية.

ثالثاً: تفوق الصعيد عدداً: حيث يضم الصعيد نحو 60% من مجموع المسيحيين في مصر بينما لا يزيد حجمه عن 23% من مجموع سكان مصر، وتضم الدلتا قرابة

17- المرجع السابق

18- مجموعة باحثين. الأقباط في مصر بعد الثورة. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، أغسطس 2012.

40% من عدد مجموع الأقباط في مصر فقط

رابعاً: تفوق الصعيد كثافة: حيث يرتفع متوسط كثافة المسيحيين في الصعيد على المتوسط الوطني في مصر عموماً؛ بهذا تبلغ نسبة المسيحيين في الصعيد ثلاثة أمثالها في الدلتا على الأقل

خامساً: تزايد الكثافة جنوباً: من الواضح أن كثافة المسيحيين تزداد من الشمال إلى الجنوب على المستوي العام بين الدلتا والصعيد؛ حيث ترتفع كثافة الأقباط صعوداً من الجيزة حتى تبلغ قممها في أسيوط ثم تنخفض قليلاً في سوهاج ثم بسرعة وبشدة من قنا إلى أسوان

سادساً: الصعيد الأوسط قمة الكثافة: حيث تقل نسبة المسيحيين المتوية في كل محافظات الدلتا وشمال الصعيد حتى بنى سويف عن المعدل الوطني العام، إذا ترتفع فجأة وبشدة في الصعيد الأوسط وبالذقة في النصف الجنوبي من جندع الصعيد ابتداءً من المنيا حتى سوهاج؛ لذلك يعد الصعيد الأوسط هو مركز الثقل للأقباط في مصر والمعدل السكاني الرئيس للمكون المسيحي¹⁹

19- حمدان، جمال. شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان. الجزء الثاني. القاهرة: دار الهلال، 1994.

الطوائف المسيحية المصرية

الأرثوذكس

الأرثوذكسية هي الغالبة في مصر؛ فقد كان المكون المسيحي المصري قديماً من الأقباط الأرثوذكس فقط، وتتبع كرسي مرقس الرسول، وتنقسم إلى أربعة طوائف، الأقباط الأرثوذكس وأفرادها مصريون وتتبع الكنيسة القبطية المصرية، والروم الأرثوذكس وأفرادها من سكان الجزء الأوروبي، وتتبع الكنيسة اليونانية، والأرمن الأرثوذكس وهم من أصل أرمني وتتبع الكنيسة الأرمنية. وأخيراً طائفة السريان الأرثوذكس وأفرادها من أصل سوري، وتتبع الكنيسة السورية²⁰.

الكاثوليك

الكنيسة الكاثوليكية تتبع كرسي بطرس الرسول وكنيسة روما، وبها سبعة طوائف الأقباط الكاثوليك، والروم الكاثوليك، والأرمن الكاثوليك، والسريان الكاثوليك، والموارنة الكاثوليك، وأفرادها من أصل لبناني، والكلدان الكاثوليك وأفرادها من أصل عراقي، واللاتين الكاثوليك، وأفرادها من أصل أوروبي، وتخضع هذه الطوائف جميعها لرئاسة بابا روما. وقد دخل الكاثوليك مصر رسمياً بمرسوم (أمر رسمي) من محمد علي باشا الكبير. حيث قام محمد علي باشا الكبير بنذب الكثيرين من المصريين ومنهم أقباط للسفر إلى فرنسا. وقد انبهر الأقباط الذين سافروا لفرنسا بالحضارة الفرنسية، وبالكاتدرائيات الكاثوليكية، وقد اعتنق أحدهم -وهو رئيس عائلة كبيرة يُلقب ب (المعلم جرجس الجوهري أو أحد أحفاده-) فعاد إلى مصر وأخذ إذن بدخول الكاثوليك إلى مصر. وبذلك ظهر الكاثوليك مرة أخرى في مصر في العصر الحديث في عهد محمد علي باشا، ومن الملاحظات العامة الثقافية حول هذا المكون المسيحي الكاثوليكي، تأثرهم بالثقافة الفرنسية ومعظم أساقفتهم يتحدثون الفرنسية بطلاقة، والمنتمون إلى هذه الطائفة متأثرون بالحضارة الأوروبية عموماً وفرنسا وإيطاليا خصوصاً. ومن هنا كانت أهمية دورهم في التلقيح الثقافي للأقباط الأرثوذكس الذين هم أكثر محافظة على التقاليد والممارسات القديمة. ويتراوح عدد الكاثوليك من المصريين بين 150 ألف كحد أدنى و250 ألف كرقم قابل للزيادة²¹

20- يعقوب، الأنبا. تاريخ الكنيسة القبطية. القاهرة: دار الأنبا رويس، 1999، ص 33-35.

21- نفس المرجع رقم 6

البروتستانت

بدأ تأسيس الكنيسة المشيخية في مصر سنة 1860م، وذلك بمجئ مجموعة من المرسلين من الكنيسة المصلحة (المشيخية) في أمريكا. ولا يعني هذا التاريخ أن العمل الإنجيلي لم يكن له وجود قبله، ولكن الحقيقة أن محاولات عديدة- قبل هذا التاريخ بقرنين من الزمن- قد بُذلت من قبل بعض المرسلين، ولكنها لم تنجح. وقد بذلت الكنيسة الإنجيلية الإنجليكانية (الأسقفية) جهوداً كبيرة لنشر الكتاب المقدس وتعليم الإيمان المسيحي للشباب بهدف إلهاض الكنيسة القبطية، وليس لتأسيس كنيسة أسقفية في أول الأمر؛ لأن الكنيسة الأرثوذكسية لم يكن لديها مطابع أو ترجمات للكتاب المقدس باللغة العربية.²²

إنشاء المدارس

دائماً ما يرتبط العمل المرسلي الإنجيلي بإنشاء المدارس (والمستشفيات)، لتعليم البنين والبنات. وقد أنشأت الإرسالية الأمريكية أول مدرسة للبنين في القاهرة سنة 1833م، وأول مدرسة للبنات في حارة السقاين سنة 1860م. واستمر إنشاء المدارس في أماكن عديدة، سواء في القاهرة أو خارج القاهرة، حتى وصل عددهم سنة 1896م إلى 168 مدرسة.

بداية العمل الإنجيلي في القاهرة

في عام 1860م تأسست أول كنيسة إنجيلية في مقر الإرسالية بدرب الجنيينة بالموسكي. وفي سنة 1876م، انتقلت الكنيسة في مبنى جديد بالأزبكية. بعدها، تم بناء كنائس إنجيلية في عابدين والمعادي والقلي والفجالة وشبرا مصر والملك الصالح ومصر الجديدة ومنشية الصدر والعباسية وحلوان..... الخ- كان ذلك في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين. وقد بلغ عدد الكنائس الإنجيلية في نهاية القرن التاسع عشر 44 كنيسة.²³، ويُعد الدكتور أحنوخ فانوس المحامي أول وكيل مصري للطائفة الإنجيلية، ويُعتبر هو المؤسس الفعلي المصري للكنيسة الإنجيلية في مصر، وفي النصف الثاني من القرن العشرين نشطت الطائفة الإنجيلية في العمل الاجتماعي؛ فقام رئيس الطائفة د/ صموئيل حبيب بإنشاء « الهيئة الإنجيلية للخدمات الاجتماعية » عام 1950، وقد أسست الهيئة

22- Watson, Andrew. The American Mission in Egypt, 1854-1896 (PDF).

23- سلامة، أديب نجيب. تاريخ الكنيسة الإنجيلية في مصر. القاهرة: دار الثقافة، دون سنة نشر.

عملاً ثقافياً بين كبار أهل الفكر مسلمين وأقباطاً وكونوا» منتدى الحوار بين الحضارات»²⁴ وتبلغ عدد الكنائس الإجمالي للطوائف المسيحية الثلاثة الرئيسة في مصر (3500) كنيسة منها 1200 كنيسة انجيلية، و(200) كنيسة كاثوليكية، (2100) كنيسة أرثوذكسية²⁵

24- إبراهيم، حيدر، وميلاد حنا. أزمة الأقليات في الوطن العربي. بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002.

25- مجموعة باحثين. الأقباط في مصر بعد الثورة. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، أغسطس 2012.

الأقباط في عهد محمد علي باشا

أولاً: النشاط الإقتصادي

في عهد محمد علي باشا (1805-1848) شكّل الأقباط عماد جهاز المالية والكتاب؛ فقد استعان محمد علي بكبار المعلمين (الوجهاء الأقباط) في الدواوين وجباية الضرائب، ومنهم المُعلِّم جرجس الجوهري والمُعلِّم غالي الذين مَوَّلوا مشاريع الدولة وتولَّوا مناصب إدارية رفيعة، فقد شغل بعض الأقباط مناصب حُكَّام أقاليم مثل (رزق آغا، مكرم آغا، ميخائيل آغا، بطرس آغا)، وهو ما يعكس ثقة الدولة بمهارتهم الإدارية والمالية. يُذكر المُعلِّم غالي كأبرز الوجوه القبطية في جهاز المالية بعهد محمد علي، مع أدوار مباشرة في تنظيم الإدارة والجباية.²⁶ وفي التجارة والزراعة والصناعة أتاح نظام الاحتكار ومشاريع التحديث للدولة توظيف خبرات الأقباط كتجار ووسطاء وكتاب حسابات، خصوصاً مع صعود القطن طويل الثيلة (قطن جوميل) منذ 1821 الذي صار عماد إيرادات التصدير، ظلّ كثير من الأقباط ضمن شبكات النقابات المهنية والكتاب، المرتبطة بالضرائب والريع الزراعي، ما جعلهم حلقة وصل بين الفلاحين والدولة.²⁷

الضرائب والتجنيد

خلال عهد محمد علي ظلّت الجزية مفروضة على غير المسلمين (ومنهم الأقباط) مقابل الإعفاء من التجنيد الإجباري الذي طُبِّق على المسلمين؛ وأُلغيت الجزية لاحقاً في 1855 بقرار من سعيد باشا (بعد وفاة محمد علي) مع فتح باب التجنيد للأقباط. اقتصادياً، استفاد الأقباط من طلب الدولة على الكفاءات المحاسبية والإدارية ومن طفرة القطن، لكنهم ظلّوا خاضعين لقيود منظومة الاحتكار والضرائب العثمانية السارية آنذاك. اعتمد محمد علي على خبراتهم لتمويل وإدارة مشاريعه، وهو ما منح شريحة منهم مكانة وثراءً ملحوظين داخل بنية الاقتصاد الجديد.

26- Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali (Cambridge: Cambridge University Press, 1984); Vivian Ibrahim, The Copts of Egypt: The Challenges of Modernisation and Identity (London: I.B. Tauris, 2011).

27- "The Coptic Encyclopedia," ed. Aziz S. Atiya, Claremont digital edition (entries on "Girgus al-Jawhari" and "Ghali"); Vivian Ibrahim, The Copts of Egypt.

الوضع الاقتصادي للأقباط بعد محمد علي

1. من إصلاحات سعيد وإسماعيل إلى أواخر القرن 19 (1855-1899)

إلغاء الجزية في سنة 1855 مكن غير المسلمين من الاندماج القانوني والوظيفي، وتلا ذلك عمومًا إدخال الخدمة العسكرية الإلزامية لغير المسلمين على مستوى الدولة العثمانية عام 1909 بدل «بدل العسكرية»؛ وهي خطوات فتحت أبواب الوظائف الحديثة أمام الأقباط.²⁸ توسّع جهاز الدولة الحديث (ماليات/قضاء/سكك وحديد وتلغراف)، ومع إنشاء «المحاكم المختلطة» (1875) ترسّخ سوق قانوني وتجاري جديد شارك فيه محامون وقضاة مصريون ومنهم أقباط.²⁹ ازدهرت الجمعيات الأهلية والتعليم المدني داخل المجتمع القبطي، فأُسّس وجهاء أقباط «الجمعية الخيرية القبطية الكبرى» في القاهرة عام 1881، وهي إطار خيري/اجتماعي رعته شخصيات منها بطرس غالي. بنهاية القرن التاسع عشر كانت حصة الأقباط في الخدمة الحكومية مرتفعة نسبيًا: تقدير شائع في الأدبيات يذكر أنهم شكّلوا نحو 45% من موظفي الحكومة أواخر القرن، مع صعود قوي إلى المهن الحديثة (قانون/طب/هندسة).

2. زمن الاحتلال البريطاني واقتصاد القطن (1882-1914)

مع طفرة القطن وتوسّع جهاز الدولة، تعزّز تمثيل المتعلمين المصريين، ومنهم الأقباط في الإدارة والوظائف «الياقات البيضاء»، بدفع من نشوء المدارس العليا المهنية منذ ثمانينيات القرن 19 (طب/حقوق/هندسة/تربية). شارك أقباط بارزون في الاقتصاد القانوني والمالي الحديث: يوسف وهبة باشا (قاضي في محكمة الاستئناف المختلطة ثم وزير للمالية ثم رئيساً للوزراء (1919-1920) وهو من أسرة قبطية معروفة، كما أسّس «جمعية التوفيق القبطية الخيرية» (1880) التي مولّت مدارس للبنين والبنات.

1. الملكية الليبرالية وبزوغ برجوازية وطنية (1919-1952)

في السياق الوطني بعد 1919، شارك الأقباط في تأسيس الاقتصاد «المصري»

28- J. D. Pennington, "The Copts in Modern Egypt," Middle Eastern Studies (1982)

29- Mixed Courts of Egypt, Oxford Public International Law عن الإطار القضائي الحديث منذ 1875.

الحديث، واستثمر كثيرون في شركات بنك مصر (1920) الذي مثل مشروعًا قومياً بملكية وإدارة مصرية عابرة للطوائف. ترسّخ الحضور القبطي في المهن العليا والبيروقراطية والماليات: تولّى مكرم عبيد باشا القيادي في الوفد وزارة المالية في حكومات ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين، ولعب دورًا اقتصاديًا مركزيًا. تصاعدت مبادرات الرعاية الصحية والتعليم الأهلي: تحوّلت جهود «الجمعية الخيرية القبطية الكبرى» إلى إنشاء «المستشفى القبطي» بالقاهرة (افتتح عملياً في عشرينيات وأواخر عشرينيات القرن، وتحول لاحقاً إلى مستشفى عام بعد التأميم)؛ لذلك يمكننا القول بأنه من منتصف القرن التاسع عشر حتى 1952، انتقل الأقباط اقتصادياً من وضع «أهل ذمة» إلى مواطنين ناشطين في بيروقراطية الدولة. والمهن الحرة، والقطاع المالي، والخيري. تقديرات بحثية تشير إلى «تمثيل زائد» لهم في الدواوين والمهن الحديثة أواخر القرن 19 وبدايات القرن 20، مع استمرار مطالب بالمساواة في مجالات أخرى (التعيين، التعليم، الجيش). هذا التشكّل مهّد لدور اقتصادي/اجتماعي ملحوظ لهم حتى قيام حركة الضباط الأحرار. هذا الوضع الاقتصادي جعل وجود المصريين الأقباط غير منحصر على مهنة أو مهنة محددة دون غيرها، فهم يمارسون مختلف المهن وينشطون في مختلف القطاعات الاقتصادية إلى جانب المصريين المسلمين، حيث يتوزعون على مختلف الطبقات والشرائح، فبينهم كبار التجار والمقاولين كما يشكلون جزءاً من الفئات الوسطى من ملاك العقارات في المدن والمزارعين في الريف. ويتوزّع عدد كبير منهم على المهن الحرة والتخصصية كالطب والهندسة والمحاماة والمحاسبة. ويشغل بعضهم وظائف في القطاع العام والمواقع الإعلامية والأدبية والفنية، إضافة إلى وجودهم في صفوف البرجوازية الصغيرة، كما أنّ بينهم فلاّحين وعمالاً، ومن هذه الناحية لا يوجد فرق جوهري في التوزيع الطبقي للأقباط وبقية المصريين. فالأقباط مندمجون في كافة الطبقات الاجتماعية والفئات السكانية في مصر.³⁰

30- عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر؟ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الأقباط والعمل السياسي في تاريخ مصر الحديث

(من عهد محمد علي إلى عهد الملك فاروق)³¹

تمتع الأقباط بسياسة التسامح وروح المساواة بين جميع المصريين منذ توليه محمد علي حكم مصر سنة 1805، فقد قضى على العديد من مظاهر التفرقة التي كانت سائدة بين القبطي والمسلم، كما اتجهت سياسة محمد علي إلى بناء مساواة تامة بين المسلمين والأقباط؛ فعين أقباطا مأمورين لمراكز برديس، والفسن بالوجه القبلي، ودير مواس وبهجورة والشرقية، وتجدر الملاحظة هنا أن تعيين أقباط مأمورين مراكز هو بمثابة تعيين محافظين الآن. ولا ينسى الأقباط أن محمد علي قد ألغى قيد الزبي الذي كان مفروضا عليهم، في العصور السابقة. كما ألغى كل القيود التي كانت تفرض عليهم لممارسة طقوسهم الدينية، ولم يرفض محمد علي للأقباط أي طلب تقدموا به لبناء أو إصلاح الكنائس. ويعد محمد علي أول حاكم مسلم منح الموظفين الأقباط رتبة البكوية واتخذ له مستشارين من المسيحيين.³²

وفي عصر سعيد باشا (1854-1863) عمل على استمرار روح التسامح الديني والمساواة بين المسلمين والأقباط، فقام بتطبيق قانون الخدمة العسكرية على الأقباط، وألغى الجزية التي كانت مفروضة على الأقباط في مقابل الدفاع عنهم لأنهم لم يكون مسموحا بالتحاقهم بالجيش. ودخل الأقباط لأول مرة في سلك الجيش والقضاء وسافر بعضهم إلى أوروبا كطلّاع للنهضة الحضارية المصرية. ولا ننسى أن سعيد باشا عين حاكما مسيحيا على مصوع بالسودان وهو إجراء يميز عهده أحسن تمييز، ويهدف إلى إفادة البلاد لكل الكفاءات مهما كانت الديانة التي تنتمي إليها.³³

في عهد الخديوي إسماعيل باشا (1863-1878) - الذي تلقى علومه في فيينا ثم باريس - فقد وجد عند عودته إلى بلاده أن الجو يصلح لاتباع سياسة من التسامح والمساواة على أوسع نطاق ونجده يقرر علانية ورسميا المساواة بين الأقباط والمسلمين

31- اقتصر البحث على ذكر أسماء الحكام في الفترة الملكية الذين استحدثت في عهدهم سياسات مهمة تتعلق بالمكون القبطي، ودون ذكر التسلسل التاريخي لكل حكام مصر بعد محمد علي باشا طالما لم تستحدث في عهدهم نظم وسياسات جديدة تجاه الأقباط.

32- مصطفى الفقي، الأقباط في السياسة المصرية (القاهرة: دار الشروق، 1988).

33- هل من مسألة قبطية في مصر د/ عزمي بشارة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

وذلك بترشيح الأقباط لانتخابات أعضاء مجلس الشورى ثم بتعيين قضاة من الأقباط في المحاكم، قد شغل واصف باشا وظيفة كبير التشريعات وآخرون في عهده³⁴. وباختصار نستطيع أن نؤكد أن العلاقات بين الأقباط والمسلمين في عصر الخديوي إسماعيل تحسنت تحسنا ملحوظا يرى العديد من الباحثين أن طبيعة النظام الاقتصادي الذي كان قائما في العهد الخديوي والمعتمد على الفئات البرجوازية والإقطاعية، أفسح المجال للنخب القبطية للتعاطي بإيجابية مع النظام السياسي، إلى حد جعل بعضهم يصف العهد الخديوي بالعصر الذهبي للأقباط في تاريخ مصر الحديث، وذلك بناءً على مؤشرات عديدة أبرزها الانتقال في التعاطي معهم من أقلية «نظام الملل» إلى «مواطنين» في الدولة الحديثة، إضافة لزيادة مستوى ونوعية مشاركتهم السياسية- هنا علينا أن نسجل تحفظا هاما، فإذا صح توصيف «العصر الذهبي»، المبالغ فيه، فإنه ينطبق على النخب القبطية من برجوازية صاعدة وإقطاعيين ومهنيين، على اعتبار أن الفئات الاجتماعية الدنيا، والتي لم تصلها بواكير المواطنة، ظلت تعيش تحت وطأة التهميش الاجتماعي والاقتصادي في الأرياف، سواء كان أفراد هذه الفئات من المسلمين أو المسيحيين³⁵.

وفي عهد الملك فؤاد الأول (1917/1922) وقع أهم حدث تأسيسي في تاريخ بناء الجماعة الوطنية المصرية وهو «ثورة 1919»؛ إذ تُعد هذه الثورة ذروة التلاحم الوطني بين مكوثي الأمة المصرية؛ والتي اندلعت بين نوفمبر 1918 ويوليو 1919 نتيجة نفي الزعيم سعد زغلول وثلاثة من زملائه إلى جزيرة مالطة في مارس 1919. جاءت الثورة في سياقٍ عالمي أعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وظهور مبدأ تقرير المصير في خطاب الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، إلى جانب تزايد الغضب الشعبي من سياسات الاحتلال البريطاني التي جمعت بين الاستغلال الاقتصادي والقمع السياسي ومحاولات إثارة الانقسام الطائفي. وقد أسهمت هذه العوامل في انفجار احتجاجات شاملة في القاهرة والإسكندرية والوجهين البحري والقبلي، مطالبة بالاستقلال الوطني³⁶. في هذا المناخ برز الوفد المصري بقيادة سعد زغلول ورفاقه – ومن بينهم شخصيات قبطية بارزة مثل ويصا واصف – للمطالبة بتمثيل مصر في

34- جاك تاجر، أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي إلى عام 1922 (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013)، ص 201-202.

35- نفس المرجع السابق

36- الراجعي، ع. (1955). ثورة 1919: تاريخ مصر القومي من 1914 إلى 1921. القاهرة: دار المعارف.

مؤتمر الصلح بباريس. رفض البريطانيون الطلب واعتقلوا الوفد، ما دفع إلى خروج مظاهرات جماهيرية واسعة ودخول العمال والطلاب في إضرابات، وإلى تبني المقاومة المدنية لتقويض سيطرة الاحتلال.³⁷ تميزت الثورة بطابع اجتماعي جامع تجلّى في رفع شعار «يَحْيَا الهلال مع الصليب»؛ فقد ذكر معاصرون أن شيوًا أزهرين ورجال دين مسيحيين ويهودًا ساروا معًا، وأن الهلال والصليب اندمجا في رمز واحد. وفي الوقت ذاته شاركت النساء لأول مرة في مظاهرات سياسية منظمة، حيث قادت هدى شعراوي وعدد من السيدات مظاهرات نسائية دعمت الثورة، كما شارك الفلاحون والعمال في قطع خطوط السكك الحديدية ومهاجمة رموز الإدارة البريطانية.³⁸ كرّست هذه الثورة أيضًا رمزية الهلال والصليب كأيقونة للوحدة الوطنية، وأدت إلى دمج أوسع للأقباط في الحياة السياسية - خاصة داخل حزب الوفد - وتراجع النزعة الطائفية خلال العقدين التاليين.³⁹ وقد استمرت أوضاع المكون المسيحي المصري في التحسن والاندماج مع الجماعة الوطنية في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في المرحلة الملكية ولا تشعب عن حسن العلاقة بين مكوني الأمة أحداث مزعجة للطرفين أو مهددة بالتوتر والإحتقان حتى عهد الملك فاروق والذي شهد أوج التآليف والتناغم بين الأقباط، وجهاز الدولة المصرية حيث تبوأ الأقباط منصب وزارية 12 مرة. وهو الرقم الأكبر في تاريخ مصر الحديث. وقد ترسّخت في تلك الفترة الملكية بداية من محمد علي وانتهاءً بالملك فاروق مفهوم وممارسة مواطنة الأقباط في الدولة المصرية حتى بلغا خلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين حدّ تولّي إثنين من الأقباط رئاسة الوزراء وهما بطرس غالي باشا (1908-1910) ويوسف وهبة باشا (1919-1920). وجرى العرف منذ عام 1883 على تعيين قبضي واحد في كلّ وزارة، ثم ارتفع عددهم إلى إثنين لأول مرة عام 1924 عندما شكّل سعد زغلول وزارته.⁴⁰

37- سالم، ل. م. (2010). تاريخ مصر السياسي الحديث. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

38- عبيد، م. (1990). مذكرات سياسية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

39- Daly, M. W. (1998). The Cambridge History of Egypt (Vol. 2, pp. 234-239). Cambridge: Cambridge University Press.

40- نفس المرجع

الكنيسة الأرثوذكسية في المرحلة الملكية (1922/1952)

في المرحلة الملكية — أي بعد إعلان الاستقلال سنة 1922 وحتى ثورة يوليو 1952 — تمتعت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بمستوى من الاستقلال الإداري والروحي لم تعرفه في فترات سابقة، فقد خرجت من قرون من التراجع النسبي إلى مرحلة من الانفتاح والنهضة الدينية والتنظيمية، لا سيما في عهد البطريرك يؤانس التاسع عشر (1928-1942) ثم يوسف الثاني (1946-1956). بدأت الكنيسة في تلك الفترة بإعادة تنظيم مؤسساتها، وإحياء التعليم الكنسي، وتوسيع نشاطها الاجتماعي والخيري، كما ازداد عدد المدارس والجمعيات القبطية.⁴¹

علاقتها بالنظام الملكي

العلاقة بين الكنيسة الأرثوذكسية والنظام الملكي كانت علاقة ودّ وتفاهم، تقوم على تبادل المنافع غير المعلنة، فقد كان الملك فؤاد الأول (1917-1936) ثم الملك فاروق (1936-1952) يدركان أهمية الكنيسة كأداة استقرار داخل المكوّن القبطي، لذلك حرص القصر على احترامها رسميًا ودعمها ضمن حدود، دون السماح لها بتجاوز دورها الديني. في المقابل، تبنت الكنيسة موقفًا غير تصادمي مع الدولة، بل اتسمت بسياستها بـ«الاعتدال السياسي»، فلم تدخل في مواجهات مع النظام، ولم تنخرط رسميًا في أحزاب المعارضة. وكانت علاقة الكنيسة بالقصر ترمز عادة عبر رموز قبطية بارزة من النخبة السياسية (مثل بطرس غالي ومكرم عبيد وويصا واصف)، الذين لعبوا دور الوسيط بين الكنيسة والدولة.⁴² رغم طابع الكنيسة الديني المحافظ، فإن الكنيسة لم تكن منعزلة تمامًا عن السياسة؛ إذ شاركت رمزيًا في الخطاب الوطني العام حول «الهلل مع الصليب» في ثورة 1919، وباركت مبدأ الوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال البريطاني. لكنها تجنبت التورط الحزبي المباشر، فتركت للنخب المسيحية المجال للمشاركة السياسية ضمن الأحزاب المدنية (الوفد، السعديين، الأحرار الدستوريين). _اقتصرت تدخلاتها السياسية على قضايا تتصل بالشأن الكنسي أو التعليم الديني، ولم يكن لها نشاط سياسي منظم أو مواجهة مع السلطة.

41- إدوارغالي الذهبي، النموذج المصري للوحدة الوطنية (القاهرة: مكتبة الأسرة، 1998)، ص 57-59.

42- طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الرابعة، 2004)، ص 91-93.

موقعها الاجتماعي والثقافي

بدأت الكنيسة في تلك الحقبة في استعادة ثقة الطبقة الوسطى القبطية التي كانت تميل في القرن التاسع عشر إلى العلمانية والتغريب، ظهرت حركة تجديد داخلية قادها مثقفون ورهبان، أرست لاحقاً ما سُمّي بـ«النهضة القبطية الحديثة»، أسهمت الجمعيات الكنسية والمدارس في نشر التعليم والتضامن الاجتماعي بين الأقباط، مما عزّز موقع الكنيسة كمؤسسة حاضنة للهوية القبطية داخل الدولة الحديثة.

التقييم العام

يمكن القول إن الكنيسة الأرثوذكسية في الفترة الملكية كانت مستقرة ومقبولة اجتماعياً وسياسياً، فلم تمارس سلطة سياسية علنية ومباشرة، لكنها تمتعت بحضور رمزي واجتماعي قوي، وشكلت أحد ركائز «النموذج المصري للوحدة الوطنية». وكانت علاقتها بالنظام تقوم على توازن دقيق: الولاء للدولة في ظل تمتعها بحرية الممارسة الدينية وإدارة الشؤون الكنسية⁴³.

43- إدوار غالي الذهبي، النموذج المصري للوحدة الوطنية (القاهرة: مكتبة الأسرة، 1998)، ص 57-59.

أبرز ملامح علاقة الأقباط بالجماعة الوطنية في الفترة الملكية

كان الأقباط يمارسون الحياة السياسية باعتبارهم مواطنين مصريين، ولم تكن للدولة موقف محدد منهم فظهرت الرموز القبطية بوضوح في المجالس النيابية والحكومات كممثلة للمصريين جميعاً كممثل القيادي الوفدي ووزير المالية الأسبق مكرم عبيد "1889-1961" أحد أهم رموز الحركة الوطنية المصرية، كما لم يكن للكنيسة المصرية تدخلاً مباشراً في العمل السياسي خلال الفترة ما قبل أحداث يوليو عام 1952، فقد تميزت هذه الفترة بالفصل الواضح بين الرموز الدينية والرموز المدنية للأقباط، فكان ظهور الرموز الدينية في الأحداث العامة محدوداً جداً، ويتعلق بالقضايا ذات الإجماع الوطني كمقاومة الاحتلال كما حدث خلال ثورة 1919 التي أيدها البابا كيرلس الخامس، وتمت الدعوة لها في الكنائس والمناسبات الدينية المسيحية كما شارك القساوسة ورجال الدين في المظاهرات. وفي ضوء ما تقدم يمكننا رصد تأثير فترة حكم الملكية المصرية على ترابط الجماعة الوطنية عامة و المكون المسيحي بوجه خاص من عده زاويا كالتالي:

أولاً: مكنت المكون المسيحي من الانفتاح على المجتمع المصري والمشاركة في قضايا الوطنية العامة

ثانياً: كونت ذاكرة وطنية مُنصفة وجامعة للمصريين مازالت صالحة للاستخدام إلى وقتنا الحالي لاتفرق بين المسلم والمسيحي: فما زال شعار «عاش الهلال مع الصليب» و«الدين لله والوطن للجميع» له صدى في المجتمع

ثالثاً: أبرزت رموزاً وطنية مسيحية متحازة للوحدة الوطنية ومتواصلة مع وجدان الأغلبية المسلمة – الزعيم مكرم عبيد نموذجاً- وغير متعارضة مع الانتماء للفضاء الإسلامي الحضاري.

رابعاً: حددت السياسات النافعة الواجب اتباعها في تدبير إدارة الجماعة الوطنية: حيث لم تلعب الكنيسة دوراً سياسياً يتنافى مع رسالتها وأهدافها، ولم يتمرس المكون المسيحي بالكنيسة وإنما انفتح على الجماعة الوطنية والسلطة، من بوابة المساواة والمواطنة.

خامساً: شهدت الفترة الملكية في مصر (1922-1952) انفتاحاً نسبياً في بنية الدولة المدنية، أتاح للمكوّن المسيحي المصري (القبطي) درجةً غير مسبوقه من الاندماج في مؤسسات الحكم والإدارة. فقد ساهمت التحولات الدستورية والتشريعية في تلك المرحلة، لاسيما دستور 1923، في إقرار مبدأ المساواة القانونية بين المواطنين، بغضّ النظر عن الدين، وهوما انعكس على حضور الأقباط في الجهاز الإداري والمالي للدولة، وعلى تولّهم مناصب وزارية وسيادية عليا؛ إذ تعد هذه الفترة — كما يلاحظ جاك تاجر — «مرحلة ذروة المشاركة القبطية في الحياة العامة المصرية، سواء في البرلمان أو الحكومة أو السلك الإداري»⁴⁴؛ إذ برز خلالها عدد من الشخصيات القبطية التي شغلت مناصب وزراء للمالية والخارجية، بل ورئاسة مجلس الوزراء نفسه. وقد بلغ هذا الاندماج ذروته بتولي رجلين قبطيين منصب رئيس مجلس الوزراء في العهد الملكي، وهما: بطرس نيروزغالي باشا (رئيس الوزراء من 12 نوفمبر 1908 إلى 20 فبراير 1910) في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني، وكان أول قبطي يتولّى هذا المنصب في تاريخ مصر الحديث، يوسف سليمان وهبة باشا (رئيس الوزراء من 19 نوفمبر 1919 إلى 21 مايو 1920) في عهد السلطان فؤاد الأول، وقد تولى رئاسة الحكومة خلال واحدة من أكثر الفترات حساسية في تاريخ مصر المعاصر، أثناء اندلاع ثورة 1919 وما تلاها من اضطرابات سياسية. ويرى العديد من الباحثين أن هذه الدرجة من الاندماج والمشاركة السياسية لم تتكرر بعد عام 1952، إذ شهدت الدولة الوطنية لاحقاً تضيقاً في فرص التمثيل السياسي للأقباط، وانكماش حضورهم في مفاصل الدولة العليا، رغم استمرارهم في بعض المناصب الفنية والإدارية

سادساً: قدمت نموذجاً في إمكانية الشراكة بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية على المستوى الاجتماعي والمدني - نموذج حزب الوفد الليبرالي- الذي جمع بين الزعيم سعد زغلول الأزهري والقائد السياسي المسيحي مكرم عبيد.

سابعاً : العلاقة المتجانسة بين فئات الجماعة الوطنية المصرية (المسلمين والمسيحيين) مكنت مصر من الحصول على استقلالها من الاستعمار البريطاني، وقوضت حجج الإحتلال في أنه جاء يحمي الأقلية المسيحية من الاضطهاد، وفي 28

44- جاك تاجر، أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي إلى عام 1922 (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013)، ص 315-318.

فبراير سنة 1922 أعلن الإنجليز تصريحاً فيه تحفظاتهم الأربعة ومنها بقاؤهم في مصر لحماية الأقليات، وهنا يأتي موقف القمص سرجيوس الوطني عندما وقف على منبر الأزهر ليقول «إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم في مصر بحجة حماية القبط فأقول: ليتم القبط وليحيا المسلمون أحراراً» وكانت عبارته، كما يقول البشري: تحمل أبلغ تعبير عن رفض ما يسمى بالحماية الإنجليزية للأقلية.⁴⁵

ثامناً: جعلت لمصر وجهاً حضارياً في قيم العيش المشترك والحفاظ على الوحدة الوطنية؛ فقد أرسل غاندي رسالة إلى سعد زغلول يهنئه فيها على نجاحه في وحدة الصف المصري « وإن سعد باشا قد نجح في مصر فيما لم يستطع غاندي أن يحققه في الهند»؛ فلم تكلل جهود غاندي في الحفاظ على وحدة المسلمين والهندوس في الهند بالتوفيق.⁴⁶

45- طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الرابعة، 2004)

46- إدوار غالي الذهبي، النموذج المصري للوحدة الوطنية (القاهرة: مكتبة الأسرة، 1998)

الأقباط والجمهورية

مرَّ المجتمع القبطي بتغيرات سياسية واقتصادية عميقة منذ إطاحة حركة الضباط 23 يوليو 1952 بالملكية وحتى نهاية عهد الرئيس محمد حسني مبارك في فبراير 2011. فقد شهدت هذه الفترة سياسات متضاربة بدءًا من الاشتراكية الناصرية، ومرورًا بانفتاح السادات، وانتهاءً ببرامج الخصخصة الليبرالية، وانعكست هذه التحولات على فرص العمل والثروة والتعليم، وتمثيل الأقباط في أجهزة الدولة وحضورهم في القطاع الخاص.

الأقباط وعهد الرئيس عبد الناصر

السياق التاريخي

أيد الأقباط بشكل عام والكنيسة المصرية بشكل خاص حركة ضباط الجيش في 23 يوليو 1952، شأنها شأن بقية المصريين، حيث كان وصول الرئيس جمال عبدالناصر إلى السلطة متزامنًا مع تحولات داخل الكنيسة القبطية، بوصول البابا كيرلس السادس إلى مقعد البابوية عام 1959 على أعقاب أعنف أزمة حدثت في تاريخ الكنيسة المصرية، بعد اختطاف البابا يوسف الثاني من قبل جماعة الأمة القبطية قبل أن تضطر إلى إعادته مرة أخرى تحت ضغط المجتمع القبطي، وقبل أن يتم إبعاده مرة أخرى لمدة 3 سنوات مكث خلالها في المستشفى القبطي بدعوى تلقي العلاج قبل أن تعلن وفاته في ظروف غامضة، وتُجرى تغييرات في لائحة الكنيسة تسمح بوصول البابا كيرلس السادس إلى السلطة، كأول بابا للكنيسة ينتمي إلى جماعة الأمة القبطية؛ تزامن وصول كيرلس السادس إلى مقعد البابوية مع توجه أكبر للكنيسة نحو تأسيس نوع من العلاقة بالدولة اتسمت في أوائل عهدها بالود والصدقة -وصفها محمد حسنين هيكل في كتابه "خريف الغضب" بأنها علاقة إعجاب متبادل بين الرجلين- حيث عقد عبد الناصر شراكة مع البابا كيرلس السادس⁴⁷، ضمن من خلالها ولاء الكنيسة ودعمها للنظام السياسي الجديد، بينما

47- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات (القاهرة: دار الشروق، 1983)، ص 47.

تولى عبدالناصر تأمين وحماية أمن المسيحيين، ومكانة البابا، وعدم التدخل في الشأن الداخلي للكنيسة، فلم تتدخل الدولة مثلاً في خلافات الكنيسة في أواخر عهد البابا يوسف الثاني. وأما على مستوى المجتمع القبطي، فقد شاركت قيادات مسيحية مصرية في دعم رؤية النظام الجديد في توجيه العروبي القومي؛ خوفاً من عودة مصر لفكرة السيطرة العثمانية القديمة، وتحسباً من بروز التيارات الإسلامية السياسية الداعمة لمسار العودة للخلافة الإسلامية. وقد قام مجلس قيادة الثورة برئاسة محمد نجيب بعد إعلان الجمهورية في 18/6/1953م بإسناد وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى الوزير المسيحي وليم سليم حنا.

وعلى الرغم من العلاقة الجيدة للأقباط بالدولة في هذه الحقبة إلا أن التوجه العام للدولة بمعاداة الأجانب، الذين كانت تربطهم ببعض الأقباط مصالح مشتركة، قد أسهم في هجرة عدد كبير من الأقباط إلى خارج مصر في هذه الفترة؛ فكان لدى المكون المسيحي أربعة مخاوف وتحفظات على حركة الضباط الأحرار التي تمت في عام 1952 كالتالي

أولاً: عدم وجود تمثيل مسيحي نهائياً في تركيبة الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة.

ثانياً: تقارب الضباط الأحرار مع جماعة الإخوان المسلمين، وقد تجلي ذلك في إبقاء جماعة الإخوان المسلمين وعدم حلها مع قرار إلغاء الأحزاب.

ثالثاً: لجوء حركة الضباط الأحرار إلى سياسية التأميم للمشاريع والممتلكات- الإصلاح الزراعي والتصدير- والتي طالت العديد من المسيحيين في تلك الفترة ، وقد ظهر الأقباط في تلك الساعة، على أنهم الأكثر تأثراً بقرارات التأميم والمصادرة بحكم أنهم كانوا هم الجماعة الأوسع، في تملك آلاف الأفدنة والعديد من المصانع والمؤسسات الاقتصادية منذ عهد الحاكم محمد على ، وهنا نجد مفارقة واضحة فقد حظيت إجراءات التأميم ومصادرة الأراضي بتأييد الفئات الفقيرة والمهمشة من المسيحيين لأنها حققت لهم بعض العدالة، وفي ذات الوقت لم تنل تأييد الطبقة البرجوازية المسيحية لأنها هي التي تأثرت سلباً من قرارات التأميم والمصادرة!

رابعاً: تدخل النظام السياسي العسكري في الستينيات في إلغاء ما كان يُعرف بالمجلس الملي الذي كان يُدير شئوؤن الكنيسة، وكان يتكون من 24 عضواً مسيحياً

منهم 12 عضواً منتخب، و12 عضواً بالتعيين؛ ونتج عن هذا القرار أن أصبحت الكنيسة المصرية تحت هيمنة النظام السياسي الحاكم.⁴⁸

وعلى الرغم من هذه التحفظات الأربعة السابقة للمكون المسيحي على المرحلة الناصرية، إلا أن الرئيس عبد الناصر سعى إلى تقديم خطاب سياسي منفتح على الأقباط، وسعى إلى الاستعانة بالتكنوقراط الأقباط في الوظائف العامة، فكان من أبرز الشخصيات المسيحية في حكومة عبد الناصر د/ كمال رمزي استينو وزيراً للتموين والسيد / كمال هنري أبادير للمواصلات ، وكذلك قام بتعيين قرابة عشرة أعضاء مسيحيين في البرلمان وفقاً لتعديل أدخله على دستور 1956 يسمح له بتعيين 10 أعضاء في مجلس الأمة، وقد جاء انفتاح عبد الناصر على المكون المسيحي بعدما اصطدم بجماعة الإخوان المسلمين عام 1954 وبدأ في تجريم نشاطها وعملها على الساحة الدينية والسياسية ومحاربتها فكرياً، عبر تبني وتشجيع تدين إسلامي معين غير معادى للسلطة؛ فقد أنشأ دار القرآن عام 1964 لنشر تراث القرآن، وكذلك أنشاء إذاعة القرآن الكريم، وجعل الدين مادة أساسية في مراحل التعليم المختلفة باعتبارها مادة رسوب ونجاح لكنها لا تُضاف للمجموع، وأنشأ جامعة الأزهر في عام 1961 وقد نتج عن هذه الإجراءات الخاصة بتبني النظام لمنط معين من التدين؛ هو شعور المكون المسيحي بأنهم غرباء على هذه اللعبة، وهذا بطبيعة الحال أثر على بناء الهوية القبطية بعد ذلك وجعلها تتمركز حول القيم والتاريخ المسيحي أكثر من تمركزها حول قيم المواطنة والتاريخ الوطني⁴⁹

ما قبل عام 1952 كان المكون المسيحي يتحرك في المجتمع من بوابة المشاركة بعيداً عن وصاية الكنيسة، فشاهدنا كوادرمه سياسية رفيعة منخرطة في العمل الحزبي ومؤسسات المجتمع المدني، وبلغت هذه المشاركة عمقاً حتى شملت تعاون وتواصل العديد من النخب المسيحية مع قيادات حركات الإسلام السياسي، مثل جماعة الإخوان المسلمين، ولكن هذا الوضع بدأ في التغيير بداية من تمكن حركة الضباط الأحرار من السيطرة على السلطة وتغيير نظام الحكم، فبدأت الكنيسة تفرض سلطانها على المجتمع القبطي، فتقلصت مساحات مشاركة المكون المسيحي مع أنشطة المجتمع بدون وصاية من الكنيسة، وتُعد فترة الرئيس جمال عبد الناصر

48- الأقباط في مصر بعد الثورة، مركز المسبار للدراسات والأبحاث، مجموعة باحثين، أغسطس 2012

49- هل من مسألة قبطية في مصر د/ عزمي بشارة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012>

نقطة تحول بالنسبة إلى الأقباط وعلاقتهم بالسلطة والمجتمع؛ فهذه هي المرحلة التي بدأت السلطة تغيير فيها سياسات وآليات التعامل مع المجتمع عموماً، ومع المكون المسيحي على وجه الخصوص، فقد تغير التوجه السياسي والاقتصادي والأيدولوجي للنظام بشكل حاد عن السياسات المتبعة في المرحلة الملكية.

السياسات الاقتصادية وتأثيرها على المكون المسيحي

اعتمد ناصر سياسة التأمين والاشتراكية. بالرغم من أن قانون التأمين لعام 1961 لم يميز رسمياً بين المسلمين والأقباط، إلا أن حجم ملكية الأقباط في الاقتصاد جعلهم أكبر المتضررين؛ فقد كانوا يمتلكون 75% من قطاع النقل و44% من الصناعة و51% من البنوك و34% من الأراضي الزراعية⁵⁰، وقد أدى تأمين هذه الأصول إلى تراجع كبير في ثروتهم ونفوذهم الاقتصادي. وكما هو معلوم فقد تقلصت فرص العمل في القطاع الخاص بفعل السيطرة الحكومية على الصناعة والتجارة. وتمت مصادرة العديد من شركات العائلات القبطية، ومن بينها شركة «أوراسكوم» التي أسسها أنسي ساويرس والتي تم تأمينها عام 1961. كما تراجع تمثيل الأقباط في المناصب العليا؛ فبعد 1952 لم يشارك أي قبطي في مجلس قيادة الثورة، ولم يشغل أي منهم وزارات الداخلية أو الدفاع أو الخارجية، ولا منصب رئيس الوزراء أو رئيس مجلس النواب كما حدث في المرحلة الملكية. وعلى مستوى الوظائف السياسية لم يُعيّن أي محافظ قبطي، واستمرت هذه الظاهرة حتى نهاية عهد مبارك

50- Ibrahim, Saad Eddin, et al. The Copts of Egypt. London: Minority Rights Group International, 1996.

الأقباط في عهد الرئيس السادات (1970-1981)

هزيمة يوليو 1967 أحدثت تغييرات كبيرة في بنية وشرعية النظام السياسي الناصري القائم؛ فوفق تعبير المفكر محمد حسنين هيكل «بأن النظام الناصري كُتبت شهادة وفاته عقب هزيمة 1967»⁵¹ وهذا بطبيعة الحال سبب فراغاً أيديولوجياً كبيراً لدى الجماهير، ولدى النخبة السياسية الحاكمة، وعقب وفاة الرئيس عبد الناصر وتولى الرئيس السادات تلقت التيارات الإسلامية الفرصة، وبدأت في ترسيخ أيديولوجها الإسلامية، باعتبارها أنها هي التي تمثل الخلاص الفعال لمشكلات وتحديات مصر، وقد حصل تقاطع استراتيجي بين حراك التيارات الإسلامية، ورغبة السلطة الحاكمة في تلك الفترة في محاصرة التيار اليساري والإشتراكي المعارض بشده، للرئيس السادات بسبب تخلصه من رموز ومراكز قوي دولة عبد الناصر العميقة؛ ففتح الباب لحركات الإسلام السياسي، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين حيث خرجت قياداتهم التاريخية من السجون، وسُمح لهم بالعمل في الجامعات، وبمعاودة إصدار جريدة الدعوة، وتوزيعها من أجل تقويض شعبية التيار اليساري، وكان البابا شنودة يرى أن سياسة السادات في إطلاق يد الحركات الإسلامية للحد من نفوذ الشيوعيين، يمثل تهديداً واضحاً للأقباط. وهو التوجه الذي تبلور فيما بعد لنزوع الكنيسة إلى معارضة نفوذ الإسلاميين، والميل لتوجيه الجمهور القبطي نحو تأييد السياسيين العلمانيين المسيحيين، ويُضاف إلى ذلك إقدام الرئيس السادات على تعديل دستور عام 1971؛ ليمسح له بالاستمرار في الرئاسة لفترات غير محددة، ومن أجل الحصول على شعبية وموافقة جماهيرية لتعديل تلك المادة؛ طرح جعل مادة أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، والتأكيد على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، كل هذه الأمور أُلقت بمزيد من المخاوف لدى المكون القبطي ورأس الكنيسة المصرية من سياسات النظام؛ ومن تقاطعت التاريخ والأقدار فقد جاء وصول الرئيس السادات إلى السلطة متزامناً مع وصول البابا شنودة الثالث* إلى رأس الكنيسة المصرية، والذي يؤمن

51- برنامج مع هيكل، قناة الجزيرة 2010

بضرورة هيمنة الكنيسة على كامل أنشطة المكون المسيحي المصري السياسي والإجتماعي والثقافي؛ بحيث يكون خاضعاً تماماً لنفوذ الكنيسة حركة وسكوناً. فكان هذا التقاطع التاريخي بين الرجلين إيذاناً ببدء مرحلة التوتر في علاقة الدولة بالكنيسة وبالمكون المسيحي مع الأغلبية المسلمة وقد تجلى ذلك في العديد من الأحداث والمواقف وفق التالي

أولاً: أحداث كنيسة الخانكة عام 1972 هي أول أحداث طائفية في تاريخ مصر الحديث، حيث أرسل البابا شنودة عددًا كبيرًا من الأساقفة والمطارنة قرابة 400 شخص في الصباح يتقدمون موكبًا ضخماً من القسوس صقاً بعد صف، إلى ما بقي من مبنى "الكنيسة" ليقيموا القداس على أطلاله، وقد اعتبر النظام أن هذه المسيرة الغير مسبقة تحدياً مسيحياً وتمرداً علنياً على حكم الرئيس السادات؛ ونتج عن ذلك الحادث تشكيل «لجنة تقصي الحقائق» برئاسة الدكتور / جمال العطيبي لبحث الحادثة والخروج بتوصيات لعلاج التوتر الطائفي⁵²

ثانياً: المحطة الأهم كانت في 17 يناير 1977 عندما عُقد مؤتمر مسيحي لمناقشة حزمة القوانين المتعلقة بتطبيق الشريعة الإسلامية والمعرضة على البرلمان؛ فجاء البيان الأول الصادر عنه عن المؤتمر بأن الأقباط يمثلون "أقدم وأعرق سلالة" في الشعب المصري، ثم تعرض المؤتمر لحرية العقيدة الدينية، وممارسة الشعائر الدينية، وحماية الأسرة والزواج المسيحي والمساواة وتكافؤ الفرص، وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية والتحذير من الاتجاهات المتطرفة، وأصدر بياناً طالب فيه بإلغاء مشروع الردة، واستبعاد التفكير في تطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين، وأخطر ما جاء في البيان هو الطلب من الأقباط البدء في الصوم الانقطاعي لثلاثة أيام (من 31 يناير إلى 2 فبراير 1977)⁵³

52- فتنة طائفية أم شرارة الصراع على الهوية، عبد الله الطحاوي، مكتبة الشروق الدولية 2013

53- نفس المرجع السابق

* خلافاً لأسلافه من البطركية مثل كيرلس الرابع (المعروف بـ"أبي الإصلاح") وكيرلس السادس الذين ركزوا على تجديد البنية الروحية والإدارية للكنيسة أو تحسين علاقتها بالدولة، اتجه شنودة إلى تسييس الوعي الكنسي في سياق الصراعات الحديثة حول الهوية والمواطنة. فقد رأى أن الكنيسة ليست مجرد مؤسسة رعوية، بل كياناً يمثل شعباً له مطالب وتحديات، ومن ثم تبنى خطاباً يتقاطع مع منطق "الجماعة المتخيلة" في علم الاجتماع السياسي، حيث يتماهى الانتماء الديني مع الوعي القومي الجزئي. بهذه الرؤية، أصبح شنودة — بخلاف البطركية السابقين — زعيماً روحياً وزمناً في آن واحد، إذ احتكر تمثيل الأقباط أمام الدولة، وبلور خطاباً يوازن بين الدعوة إلى الاندماج الوطني والمطالبة بالاعتراف بالخصوصية القبطية. وقد أسس هذا التحول لما يُعرف اليوم بـ"المركزية الكنسية" في الحياة القبطية المعاصرة، وجعل من شخص البابا رمزاً للهوية الجامعة أكثر من كونه مجرد رأسٍ دينيٍّ للطائفة (سعد الدين إبراهيم، الأقباط في السياسة المصرية. القاهرة: دارالمستقبل العربي، 1996).

ثالثاً: زيارة البابا شنودة إلى الولايات المتحدة في إبريل عام 1977 ولقائه بالرئيس الأمريكي جيمي كارتر بحضور السفير المصري، وفقاً لشهادة السفير والبابا فإن اللقاء لم يتطرق إلى ملفات حساسة تتعلق بالدولة المصرية ويبدو أن الرئيس السادات لم يلتفت لتفاصيل ما دار في اللقاء، لكنه ألمه أن يكون هناك اتصال -من أي نوع- بين الكنيسة الأرثوذكسية والإدارة الأمريكية بشكل مباشر.

رابعاً: حدوث صدام طائفي بالحق الشعبي المسيحي «الزاوية الحمراء» في شمال القاهرة في يوليو 1981 وقتل فيه من قتل وأحرقت فيه منازل للمسيحيين وتم اعتقال عدد كبير من المواطنين وأصبح المناخ المجتمعي قلقاً.

خامساً: معارضة البابا شنودة لاتفاقية السلام وإصداره رسالة يتهم فيها النظام باضطهاد الأقباط، كانت هذه هي النقطة الفارقة في علاقة البابا بالرئيس السادات، فأصدر في سبتمبر عام 1981 قراره بالتحفظ على 1531 شخصية معارضة، لم يكن مصير البابا شنودة الاعتقال وإنما كان تحديد إقامته في الدير بوادي النطرون وتشكيل لجنة لإدارة الكنيسة.⁵⁴

الانفتاح الاقتصادي (الانفتاح)

تبني السادات سياسة «الانفتاح» عام 1974 لإعادة فتح الاقتصاد أمام القطاع الخاص، والاستثمارات الأجنبية؛ وقد سمح هذا بتخفيف قبضة الدولة عن الاقتصاد وعودة الرأسمالية جزئياً في هذه الفترة، امتلك الأقباط ساعتها قرابة 22.5% من شركات الاستثمار الخاصة التي أسست بين 1974 و1993⁵⁵ وهو ما يعكس عودة تدريجية لرأس المال القبطي بعد خسائر التأميم. ولكن تحسن الأوضاع الاقتصادية للمكون المسيحي في هذه الفترة، لم يواكبه تحسن نسبة تمثيل الأقباط في الوزارات السيادية، ولا في قيادة الجيش والشرطة؛ إذ حافظ النظام على سياسة التعيين المحدود للأقباط في مجلس الشعب، بينما زادت التوترات الطائفية في السبعينيات - منها حوادث الخانكة وزرع في المجتمع القبطي والمسلم خطاب ديني متوتر - الأمر الذي أثر سلباً على إحساس الأقباط بالأمان الاقتصادي والاجتماعي.

54- نفس المرجع

55- المرجع السابق

الأقباط في عهد الرئيس حسنى مبارك (1981-2011)

هناك خمس نقاط مركزية تتعلق بالوضعية العامة وخاصة السياسية، للمكون المسيحي في عهد الرئيس حسنى مبارك يمكننا حصرها في التالي

(1) تميزت العلاقة في هذه المرحلة بقدر كبير من التفاهم بين الكنيسة والدولة، تولى مبارك السلطة في وقت كانت العلاقة بين الطرفين في أسوأ حالاتها؛ فسعى مبارك لتدعيم علاقته بالكنيسة، الأمر الذي أسهم في تشكيل نمط جديد للعلاقة صارفيه البابا شنودة هو الوسيط ما بين الدولة والأقباط.

(2) عقد مبارك اتفاقاً ضمناً مع البابا شنودة يقوم الأخير بموجبه بدعم النظام سياسياً في مقابل أن يكون شنودة هو المعبر عن قضايا ومشاكل الأقباط ومطالبهم وحقوقهم؛ "فقد تنازل النظام عن جزء من سلطة الدولة على بعض مواطنيها للكنيسة في مقابل منح ولائها للنظام السياسي، كما دعمت الكنيسة مشروع التوريث حتى أن البابا قال: إن جمال مبارك هو الأصلح لتولي الحكم بعد والده".⁵⁶

(3) من جانبه قدم النظام العديد من التنازلات لصالح الكنيسة كالتوسع في إنشاء الكنائس وتوسعتها، ورفض تضمين مشروع القانون الخاص بدور العبادة الموحد بنداً يقضى بإخضاع أموال الكنيسة للمراقبة.

كما تغاضت الدولة عن مخالفة الكنيسة القوانين المنظمة لبناء وترميم الكنائس عبر تحويل بعض المباني الخدمية التابعة للكنائس والأديرة إلى كنائس.

(4) في عهد مبارك تنامي نفوذ منظمة أقباط المهجر التي رفعت شعار الاضطهاد الديني للأقباط واستخدمت جهود هذه المنظمة كورقة ضغط متبادل بين النظام والكنيسة حيث استخدمها النظام كفضاعة يرهب بها أقباط الداخل ويتمهم بالخيانة ومحاولة الاستقواء بالخارج.

(5) هندست الكنيسة المصرية علاقتها مع نظام مبارك، حيث ارتبطا معاً بما يشبه الزواج الكاثوليكي؛ فالكنيسة لم تعمل حسابها ولو-بنسبة ضئيلة- لاحتمال

56- حلقة القاهرة اليوم 1/5 /2010 مع عمرو أديب

سقوط نظام مبارك الذي اعتبرته أمر غير مرغوب؛ لأن نشأة نظام سياسي تداولي سوف يقلل من الهيمنة التي اكتسبتها الكنيسة على المكون القبطي، وعدم إخضاعها للأجهزة الرقابية للدولة.

وعلى الرغم مما تقدم شهد عهد الرئيس حسني مبارك، الممتد من عام 1981 حتى 2011، سلسلة من الاعتداءات والأحداث العنيفة التي تركت أثراً عميقاً في الوجدان القبطي، ورسّخت إحساساً متنامياً بضعف الحماية، واتساع دائرة الإفلات من العقاب، وتنامي التوترات الطائفية خصوصاً في القرى وصعيد مصر. فعلى الرغم من الهدوء السياسي النسبي الذي ميّز بدايات حكمه، تكشف تقارير حقوقية وصحفية موثقة عن نمط مكرر من الاعتداءات التي طاولت المسيحيين، وعن معالجة أمنية كثيرًا ما وُصفت بالارتباك أو التقاعس أو حتى الانتهاك المباشر. ففي عام 1998، وقعت في قرية الكُشّة بمحافظة سوهاج واحدة من أكثر الحوادث دلالة على هذا النمط؛ إذ قُتل شخصان من الأقباط، لكن ردّ فعل أجهزة الأمن جاء صادمًا، حيث شُنت حملة اعتقالات واسعة طالبت نحو ألف ومئتي قبطي من الرجال والنساء والأطفال، فيما وثّقت منظمات حقوقية وقائع ضرب وتعذيب وصعق كهربائي داخل مقار الاحتجاز، وانتهت التحقيقات الرسمية بتبرئة الضباط المتهمين، وهو ما أبرزته منظمات محلية ودولية في تقاريرها التي اعتبرت ما جرى نموذجًا لاستهداف جماعي قائم على الهوية الدينية لا على التحريات الجنائية.

ولم تَمْضِ سوى أشهر حتى شهدت المنطقة ذاتها مذبحة دامية مع نهاية عام 1999 وبداية عام 2000، حين اندلعت أعمال عنف في الكُشّة والقرى المجاورة أسفرت عن مقتل ما بين عشرين وواحد وعشرين قبطيًا، إضافة إلى عشرات الجرحى وحرقت ونهب الممتلكات، في واحدة من أسوأ موجات العنف الطائفي في تاريخ مصر الحديث، كما وصفتها صحف دولية وتقارير موثوقة. وقد وُجّهت حينها انتقادات شديدة إلى أجهزة الأمن بسبب تأخرها في التدخل وانسحابها من القرية في ذروة الأحداث، وفقًا لشهادات حقوقية، ثم جاء الحكم القضائي في عامي 2001 و2003 ليضيف صدمة أخرى حين حصل معظم المتهمين على البراءة ولم يُدّن أحد بقتل الأقباط، بينما أدين شخص واحد فقط في مقتل مسلم، ما عزّز شعورًا واسعًا بأن العدالة غابت تمامًا عن الملف.

وخلال التسعينيات الممتدة، ومع صعود الجماعات المتشددة في الصعيد، تعرّض

المسيحيون لسلسلة هجمات مسلحة استهدفت كنائس ورهباناً وقرى بكاملها في أسبوط والمنيا وغيرهما، من بينها الهجوم على دير العذراء بأسبوط الذي قُتل فيه خمسة رهبان، والهجوم على كنيسة في أبوقرقاص بالمنيا الذي أسفر عن مقتل تسعة أقباط. ورغم أن الدولة صنّفت هذه الهجمات ضمن موجة الإرهاب المسلح التي استهدفتها كذلك، إلا أن النتيجة الفعلية كانت استهداف المدنيين المسيحيين في بلدات فقيرة ومهمشة، ما عزز الشعور بعدم المساواة في الحماية وغياب الحضور الأمني الوقائي الكافي في هذه المناطق .

ومع منتصف العقد الأول من الألفية، انتقلت الاعتداءات من الصعيد إلى مدن كبرى مثل الإسكندرية، ففي أبريل 2006 هاجم رجل يحمل سكيناً ثلاث كنائس أثناء الصلاة، ما أدى إلى مقتل قبلي وإصابة آخرين، وتلت ذلك اشتباكات طائفية استمرت أياماً عدة وسقط فيها قتيل آخروعدد من الجرحى.

ثم جاءت مذبحة نجع حمادي في يناير 2010 لتصدم المجتمع بأكمله، حين فتح مسلح النار على المصلين أثناء خروجهم من قداس عيد الميلاد، فقتل ستة أقباط ورجل شرطة وأصاب تسعة آخرين. ووصفت تقارير حقوقية وبحثة الحادث بأنه أكبر هجوم على الأقباط منذ مذبحة الكُشَّة قبل عشر سنوات.

وبينما كان النظام يواجه تصاعد الغضب الشعبي، وقع في الساعات الأولى من العام 2011 تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية، وهو الهجوم الأكثر دموية ضد الأقباط منذ عقود، إذ أدى إلى مقتل 23 شخصاً وإصابة نحو 97 آخرين، معظمهم من المسيحيين. أثار التفجير موجة غير مسبوقه من الاحتجاج والغضب داخل الشارع القبلي.

وقد خلصت تقارير حقوقية محلية ودولية إلى أن عهد مبارك شهد تراجعاً واضحاً في قدرة الدولة على فرض الحماية المتساوية للجميع، وأن تراكم الأحداث ترك لدى المسيحيين شعوراً متجذراً بالهشاشة، ويتعامل انتقائي مع ملفاتهم، وبأن الدولة - سواء لتقديرات سياسية أو لتراخ مؤسسي - لم تُظهر إرادة كافية لمعالجة جذور العنف الطائفي ولإنهاء مناخ التحريض والكراهية المرتبط به .

تقييم الأقباط لفترة مبارك

تباينت تقييمات المواطنين المصريين الأقباط لأوضاعهم في عهد الرئيس مبارك وفق اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: ينظر بإيجابية إلى سياسة مبارك في التعاطي معهم، من خلال إجراء مقارنة مع الماضي (السادات). ويدلل على ذلك بالمرونة الـ «نسبية» في إجراءات بناء الكنائس واعتبار عيد الميلاد المسيحي عطلة رسمية للدولة، وتدخل القيادات العليا لحلّ بعض مشاكلهم وإجراءات أخرى.

الاتجاه الثاني: يعتبر أنّ الشارع المصري أصبح أكثر تشدداً وأن الدولة لجأت إلى محاربة التيار الأصولي أو المهادنة معه بشكل جعلها تغفل الأقباط وقضاياهم، إلّا في بعض المسائل المتعلقة بالمرافق، وفي بعض القضايا الاجتماعية أيضاً.⁵⁷

ويمكننا ملاحظة انفتاح بسيط من الدولة في عهد مبارك على المكون القبطي، دون إحداث قطيعة مع الممارسات الإلغائية التي كانت في عهد السادات. إذ ظلت المشاركة السياسية تقتصر على بعض النواب المعينين، أو الوزراء في وزارات غير سيادية. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، اقتصر تمثيل الوزراء من أصل قبطي في الحكومة الأخيرة قبيل بدء الثورة الشعبية في 25 يناير 2011 على اثنين فقط، هما يوسف بطرس غالي في وزارة المالية، وماجد جورج في وزارة البيئة. وبعد تكليف أحمد شفيق بتشكيل الحكومة احتفظ وزير البيئة فقط بمنصبه. وغالبا ما كان يعمد الحزب الوطني إلى إلغاء ترشيح بعض النواب الأقباط عن الدوائر الانتخابية بحجة عدم قدرتهم على الفوز، حيث تم في الانتخابات الأخيرة استبعاد مرشحين بعد أن طرحت أسماؤهم في لوائح الحزب الوطني في انتخابات مجلس الشورى. ويقتصر النظام الرسمي على ضمان مشاركة صورية للمواطنين الأقباط⁵⁸، من خلال تعيين الرئيس للنواب الأقباط في مجلس الشعب. ففي انتخابات عام 2010 قبل تفجيرات الإسكندرية، عين حسني مبارك سبعة نواب أقباط من أصل عشرة يضمن له الدستور تعيينهم.⁵⁹

التحول الاقتصادي

في عصر مبارك وُسِّعت برامج الخصخصة والانفتاح الاقتصادي، مما مكّن القطاع الخاص من الازدهار. فأصبحت عائلات قبطية مثل ساويرس والسوّدي من أبرز المستثمرين في مجالات الاتصالات والإنشاء والطاقة، وامتلكت شركاتهم فروعاً

57- مرجع رقم 21

58- الأقباط في مصر بعد الثورة، مجموعة باحثين (دي: مركز المسيار للدراسات والأبحاث، أغسطس 2012)، ص 42-44.

59- Mariz Tadros. The Muslim Brotherhood in Contemporary Egypt: Democracy Redefined or Confined? New York: Routledge, 2012.

في مصر والخارج، يوضح ذلك أن الانفتاح منح فرصة لكبار رجال الأعمال الأقباط للتوسع داخل مصر وخارجها. رغم هيمنة بعض العائلات، ظلت شريحة واسعة من الأقباط تعمل في التجارة الصغيرة والمهن اليدوية أو تشغل وظائف حكومية متوسطة. وتعكس دراسة باستخدام مسح الصحة السكانية لعام 2008 أن توزيع الثروة لدى الأقباط يميل نحو الطبقة الغنية، وأن لديهم تمثيلاً قوياً في وظائف الياقات البيضاء مثل الإدارة والهندسة والطب والتعليم، بينما تمثيلهم محدود جداً في الأجهزة الأمنية. تمتع الأقباط بشكل عام بمستوى تعليمي أعلى؛ أسهم في زيادة تواجدهم في وظائف نوعية مثل الطب، والهندسة والإدارة.

صعود تيارات إسلامية متشددة في فترة الرئيس مبارك، وبطء الإصلاح الاقتصادي بشكل عام؛ أدت إلى هجرة ملحوظة للأقباط إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، غير أن استمرار النجاح الاقتصادي لبعض العائلات المسيحية شجع جزءاً من الطبقة الوسطى على البقاء. وقد أعلنت الحكومة المصرية عام 2007، في معرض ردّها الرّسّي على تقرير منظّمة العفو الدولية، الذي اعتبر أنّ المصريين الأقباط يعانون من التمييز والاضطهاد في أكثر من مجال، بأن الأقباط يمتلكون ما يزيد عن ثلث الثروة القومية، رغم أنّ نسبتهم تبلغ 10% من مجموع السّكان. وأشارت وزيرة القوى العاملة والهجرة آنذاك عائشة عبد الهادي إلى أنّ أقباطا يملكون كبرى الشركات المصرية، كما يشغلون نسبة عالية من إجمالي الوظائف التخصصية والراقية مثل الصيدلة والطب، وتصل نسبتهم في عضوية النقابات المهنية إلى 25% تقريباً من إجمالي الأعضاء.⁶⁰ ولفتت الوزيرة إلى أنّ الحكومة المصرية الحالية تضم في عضويتها وزيرين من الأقباط يتولى أحدهما واحدة من أهم الوزارات على الإطلاق وهي وزارة المالية، إضافة إلى أنّ المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر يرأسه قبطي هو الدكتور بطرس بطرس غالي.

من جهة أخرى، تشير تقارير اقتصادية غير رسمية إلى أنّ 75% من وسائل النقل و44% من الصناعة و51% من البنوك و34% من الأراضي الزراعية يملكها أقباط، وهذا يعني أنّ هؤلاء يمتلكون ربع إجمالي الثروة القومية. وجاء في تقرير مجلة «فوربس» أنّ ثلاثة من المصريين الأقباط أدرجوا في قائمة أغنى أثرياء العالم،

60- محمد العجرودي، مصر ترد على مزاعم التمييز ضد الأقباط، جريدة الأهرام 30/5/2007 العدد رقم 44004

بالإضافة إلى عشرة آخرين في المنطقة العربية.⁶¹ وفي هذا السياق يرى البعض أن الوظائف الهامة في الدولة ما زالت مغلقة أمام المواطنين المصريين الأقباط، وأن نسبة تمثيلهم في حقول القضاء، والإعلام، والبعثات الدبلوماسية، والجيش والشرطة لا تتجاوز معدل 2%. وعلى سبيل المثال، هناك 17 جامعة حكومية في مصر، لكل واحدة منها مديرو ثلاثة أو أربعة نواب بمجموع 71 منصبا، ولا نجد في هذه المناصب قبطيا واحداً. كما يوجد 274 عميداً في هذه الجامعات، وليس بينهم سوى قبطي واحد كما يشغل الأقباط⁶²، وهناك تقرير صادر من وزارة الخارجية الأمريكية بين 2009-2017 أفاد أن من بين ما يقارب 700 منصب للرؤساء، أو عمداء، أو وكلاء عمداء في الجامعات الحكومية، لم تشغلها سوى واحدة أو اثنتين من قبل مسيحيين.⁶³

تحليل ختامي

يعكس مسار الأقباط الاقتصادي خلال الفترة 1952-2011 تفاعلاً معقداً بين السياسات الاقتصادية والتحولت السياسية. أدت الاشتراكية الناصرية إلى مصادرة الثروة القبطية وانحسار حضورهم في الدولة، فيما وقر الانفتاح الساداتي وموجات الخصخصة اللاحقة منافذ لرجال الأعمال الأقباط كي يستعيدوا نفوذهم في القطاع الخاص. ومع ذلك، لم يُترجم هذا الازدهار إلى مساواة في فرص العمل في القطاع العام أو في التمثيل السياسي؛ فقد ظل الأقباط غائبين عن المناصب العليا في الدولة والجيش حتى نهاية عهد مبارك، وبرز التعليم كميزة نسبية للمجتمع القبطي؛ إذ يظهر أنهم يتمتعون بمستويات تعليمية وثروة أعلى من المتوسط، ولهم حضور كبير في وظائف الياقات البيضاء، لكن التمييز في الجامعات الحكومية والوظائف القيادية بقي عقبة أمام تحقيق مساواة تامة. على الرغم من ذلك، يؤكد النجاح اللافت لبعض العائلات القبطية في القطاع الخاص (مثل ساويرس والسويدي) أن المجتمع القبطي يمتلك قدرات ريادية عالية، وأن العقبات التي واجهته لم تمنعه من لعب دور اقتصادي مهم. يبقى التحدي الأكبر هو خلق بيئة قانونية وسياسية تضمن تكافؤ الفرص وتعترف بتنوع المجتمع المصري، بحيث تُترجم النجاحات الفردية إلى تحسين شامل لأوضاع الأقباط وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة.

61- فكري عابدين « القاهرة ثلاث ثروة مصرييد الأقباط » موقع إسلام أون لاين 30/5/2007

62- مرجع رقم 10

63- 8/9/2025 في وشوهد <https://2u.pw/gRmv2P>

دور الكنيسة المصرية في المرحلة الجمهورية

تُعد العلاقة بين الأقباط والمجتمع المصري والسلطة السياسية، من أكثر الملفات حساسية وتعقيداً في التاريخ الحديث لمصر. وقد تأثرت هذه العلاقة بالتحويلات السياسية، والاقتصادية، وبروز الدور المؤسسي للكنيسة القبطية، التي تحولت تدريجياً إلى فاعل اجتماعي وسياسي؛ فقد برز دور الكنيسة القبطية منذ ميلاد حركة الضباط الأحرار، وتجلي بشكل واضح في سبعينيات القرن العشرين بوصفها الممثل الرئيسي للأقباط أمام الدولة. فبعد تضيق المجال المدني والسياسي، أصبحت الكنيسة المرجعية الأساسية في القضايا الاجتماعية والسياسية للأقباط. وقد زاد هذا الدور في عهد البابا شنودة الثالث، الذي اتخذ مواقف واضحة تجاه قضايا الهوية والتمثيل الثقافي للمكون المسيحي؛ مما جعل الكنيسة تُعتبر وسيطاً بين الدولة والمجتمع القبطي.⁶⁴، وتغيير دور الكنيسة في علاقتها بالدولة والمجتمع والنظام السياسي جاء متأثراً بعده عوامل داخلية تخص الكنيسة ذاتها وعوامل خارجية تخص تغيير بُنية النظام السياسي، والتي من أبرزها تأثير العقل العسكري على إدارة التنوع والاختلاف الديني؛ فمُنذ استيلاء حركة الضباط الأحرار على السلطة عام 1952، أصبح للعقل العسكري دور حاكم في تشكيل بنية الدولة المصرية، وهو ما انعكس سلباً على إدارة التنوع الديني والاجتماعي. فقد ارتكزت الذهنية العسكرية على فكرة "الوحدة الوطنية من فوق"، أي فرض التجانس بالقوة والضغط الأمني بدلاً من بناء ثقافة قبول الاختلاف والتعدد.⁶⁵ وبسبب تغليب مفاهيم الأمن والسيطرة على مفاهيم التعدد والمواطنة، تم اختزال قضية التنوع الديني في "ملف أمني"، لا في سياق اجتماعي أو حقوقي.⁶⁶، والعقل العسكري من طبيعته يجد صعوبة في إدارة التنوع الثقافي والديني؛ ولذلك يهيمه إدارة ملف التنوع في المجتمع من خلال جهات أو هيئات تمتلك القدرة على السيطرة والتحكم في هذه المكونات الاجتماعية بما يضمن عدم تحولها لقوى فاعلة في المجتمع تطالب بالعدالة والمساواة والمواطنة، كما أدت البيروقراطية العسكرية إلى تهميش القوى المدنية في صنع القرار، خصوصاً في عهدي عبد الناصر والسادات، حيث نظر النظام إلى المكون المسيحي بوصفها كياناً يجب

64 Assaad, Ragui, and Caroline Krafft. "Characterizing the Copts in Egypt: Demographic, Socioeconomic and Health Indicators". ResearchGate, 2013.

65- مرجع 48

66- نفس المرجع 51

احتواؤه لا شريكاً وطنياً.⁶⁷ هذا التوجّه عمّق الفجوة بين الدولة والمجتمع، وولّد شعوراً دائماً لدى الأقباط بأن مشاركتهم السياسية مراقبة ومحدودة.⁶⁸

وفي ظل استمرار هيمنة المؤسسة العسكرية خلال مؤسسة الرئاسة، تحوّلت فكرة "الوحدة الوطنية" إلى شعار يُستخدم لتبرير غياب سياسات حقيقية للمواطنة والمساواة. فكل محاولة لطرح مطالب الأقباط كانت تُواجه بمنطق الحفاظ على الأمن القومي، مما جعل العقل العسكري يُعيد إنتاج التوترات الدينية بدلاً من معالجتها.⁶⁹ لقد شكّل هذا النمط من التفكير أحد العوائق البنيوية أمام بناء دولة مدنية حديثة تُدير التنوع من خلال القانون والتمثيل السياسي، لا من خلال الأوامر والتعليمات، وهو ما جعل مسألة إدارة الاختلاف الديني في مصر حتى 2011 مرتبطة بثقافة السلطة أكثر من ارتباطها بمبادئ الدولة الحديثة.⁷⁰

يمكن القول إن العلاقة بين الأقباط والمجتمع والسلطة في مصر منذ 1952 حتى 2011 كانت علاقة متحركة بين التكامل والتهميش. ففي الوقت الذي ظل فيه الأقباط جزءاً أساسياً من النسيج الوطني، أدت التحولات السياسية وصعود التيارات الدينية إلى إعادة صياغة أدوارهم الاجتماعية والسياسية. وقد لعبت الكنيسة القبطية دوراً مزدوجاً كمؤسسة دينية وروحية، وكممثل سياسي بحكم الأمر الواقع عن الأقباط داخل الدولة المصرية.

67- Minority Rights Group International. The Copts of Egypt. London: MRG, 2024.

68- Tadros, Mariz. The Copts of Egypt: The Challenges of Modernization and Identity. Oxford University Press, 2013

69- The Washington Institute for Near East Policy. The Copts and Their Political Implications in Egypt. Washington, D.C., 2023.

70- عبد الفتاح، عماد. الدولة العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر. القاهرة: دار الشروق، 2017.

الأقباط وتعاملهم مع ثورة 25 يناير 2011

بناء على طبيعة العلاقة التي ترسخت بين النظام السياسي والكنيسة بعد حركة الضباط الأحرار في عام 1952، تكاد تكون الكنيسة هي الجهة الوحيدة التي يمكن للباحثين، من خلالها معرفة مواقف المكون القبطي تجاه الأحداث والمحطات التاريخية في تاريخ مصر الحديث، لذلك سنرصد أولاً مواقف وتصريحات الكنيسة تجاه أحداث ثورة 25 يناير 2011، باعتبارها مؤشر عام على موقف المكون القبطي من هذه الثورة بحكم الواقع القائم ميدانياً.

رفضت الكنيسة دعم الحراك الشعبي الداعي للتغيير السياسي والذي انطلق في 25 يناير 2011 في البداية، وذكر ذلك البابا شنودة في عظاته في تلك الفترة، وكانت أقواله تحت على أنه لا يؤيد هذا الحراك، فقد أعلن البابا شنودة في برنامج لعمر وأديب «أنه مع مبارك ويرفض المظاهرات ضده»⁷¹، كما تكلم الانبا موسى أيضاً في نفس الموضوع داعياً الشباب في البداية لعدم المشاركة، هذا على مستوى الكنيسة الأرثوذكسية، وعلى مستوى الكنيسة الكاثوليكية حدث نفس الشيء؛ حيث كانت تنادي بعدم المشاركة «واكد ذلك استاذ مينا نبيل قائلاً:» في مظاهرات 25 يناير كان بعض الكهنة والقيادات الكنسية خائفين على أولادهم، ولكن اوضح أن رفض الكنيسة لنزول المسيحيين كان موقفاً سياسياً غير مقبول، وانتقد موقف الكنيسة في عدم تبريرها لسبب رفضها للمظاهرات، فكان يجب ان تبرر موقفها، هل يعتبر تأييد للنظام ام خوف على ابناءها؟» ولكن مع اتساع نطاق المظاهرات ونزول الملايين للشوارع؛ تغير موقف الكنيسة من ثورة يناير 2011، فقد أجبر نجاح الثورة في إسقاط النظام، الكنيسة على تغير موقفها، وقام البابا شنودة باصدار بيان يحیی فيه شباب الثورة والجيش على ما قاموا به!⁷²

وقد كان من نتائج ثورة 25 يناير أن بدأت تظهر حركات اجتماعية داخل المكون القبطي، تدعو الشباب المسيحي والنخبة القبطية للعمل الاجتماعي والسياسي بعيداً عن هيمنة الكنيسة؛ فقد ذكرت د. می مجیب أن: «بعد الثورة ظهر دور الشباب في

71- مرجع سابق

72- ماريان ميخائيل يوسف 10 أغسطس 2015 موقع مصر العربية

الائتلافات والاتحادات القبطية، والتي كان من أشهرها ائتلاف شباب ماسبيرو، كما أنه تم انتخاب الدكتورة / هاله شكر الله كانت أول رئيسة حزب مسيحية لحزب الدستور، وشهدت الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة يناير مشاركة الأقباط، في تأسيس أحزاب سياسية، والانضمام إليها، مثل حزب «المصريين الأحرار» الذي أسسه رجل الأعمال نجيب ساويرس، والحزب «المصري الديمقراطي الاجتماعي».⁷³ بروز هذه التجمعات المسيحية الجديدة كان بفضل تراجع تأثير الكنيسة السياسي على الأقباط بسبب رفض الكنيسة للثورة في أيامها الأولى، وتضامنها مع النظام عبر دعوة المسيحيين لعدم التظاهر والخروج مع الجماهير، وعدم اتخاذ الكنيسة موقفاً جاداً من أحداث كنيسة القديسين بأطفيح في مارس 2011. مما دفع الشباب القبطي؛ لتكوين حركات سياسية والاعتصام كمواطنين مصريين لهم الحق في الضغط على النظام لتحقيق مطالبهم في القصاص من المعتدين».

فمنذ تفجيرات كنيسة القديسين في يناير 2011، ظهرت تجليات الحراك الشبابي القبطي للخروج من الكنيسة للوطن؛ فقد أعلن الكثير منهم رفضه لدعوة البابا الراحل شنودة بمقاطعة تظاهرات 25 يناير، وشهد الميدان وجوداً قبطياً ملحوظاً؛ وكانت الحركة الأكثر بروزاً هي اتحاد شباب ماسبيرو والتي قررت الانفصال عن الكنيسة في مارس 2011 عندما طلب البابا فض الاعتصام فرفعوا شعار (عفواً قداسة البابا انت ابونا الروحي ولكن ليس لديك سلطة سياسية علينا)، ومن هنا بدأ الصوت العالي ضد الكنيسة لرفع يدها عن التدخل السياسي، وبعد تشكل الاتحاد خرج في مظاهرات، وأصبح له فروع في عدة محافظات، واستطاع الاتحاد ان يتواجد سياسياً، ثم بدأ التنسيق مع الحركات الشبابية المصرية التي خرجت بعد الثورة، وكان للاتحاد هدفان: الأول: هو انشاء منبرا علمانيا موازيا للكنيسة يتحدث عن الأقباط حتى لا يتحدث الكنيسة بمفردها عنهم.⁷⁴

والثاني: هو تحقيق العدالة لكل المواطنين ومناهضة التمييز الديني.

إلا أنه سرعان ما اختفت تلك الطموحات في أول مشهد سياسي بعد الإطاحة بمبارك عندما تحول استفتاء 19 مارس 2011 على التعديلات الدستورية، إلى

73- مرجع سابق

74- نفس المرجع

استفتاء على الهوية عبر فرز واستقطاب طائفي، فكان البعض مع التعديلات والبعض الآخر ضد التعديلات.

دفعت محصلة هذه العوامل السابقة الأقباط إلى العودة إلى أحضان الكنيسة مجددا وتزامنت تلك التطورات، مع تولي الأنبا تواضروس الثاني منصب بطريركية الكرازة المرقسية في نوفمبر 2012

ويمكننا أن نلمس سبع ملاحظات عامة تخص موقف بالمكون القبطي من أحداث ثورة 25 يناير 2011 وما حصل في أعقابها من حراك مجتمعي كبير كالتالي:

1. الموقف الرسمي المبدئي للكنيسة كان الرفض لدعوات النزول والتظاهر، ثم تغير مع بدايات نجاح الثورة
2. شاركت رموز مسيحية مدنية في الحراك الشعبي مثل المناضل/ جورج إسحاق أو أمين إسكندر، وتعبّر مشاركتهم استثناء وخروج على للنمط الكنسي، الذي يُسيطر على الممارسة السياسية للأقباط.
3. شارك شباب من الأقباط في ثورة 25 يناير شأنه شأن شباب مصر احتجاجاً على الواقع السياسي رغم أن التصريحات العلنية لرموز الكنيسة جاءت مضادة للحراك.
4. مع اعتصام الثوار في ميدان التحرير بدأت مجموعات من الأقباط، تشارك في الاعتصام، والاعتكاف داخل كنائسهم دعماً للتظاهرات، كما ظهر ذلك في اللافتات والهتافات التي ردها الأقباط في ميدان التحرير خلال الثورة، الأمر الذي جاء تزامناً مع حالة سخط انتابت قطاعات واسعة من الأقباط؛ بسبب المواقف المتعنتة للكنيسة في قضايا اجتماعية كقضية الزواج الثاني، وهو الأمر الذي زاد من اضطراب الكنيسة التي رأت بالتأكيد أن الثورة سوف تفقدها هيمنتها على المجتمع القبطي.
5. جاءت أحداث ماسبيرو في 9 أكتوبر 2011 كتعبير عن تجاوز الشباب القبطي للكنيسة؛ من خلال خروجهم للاحتجاج دون الاستئذان من الكنيسة على أحداث طائفية وقعت ضد المسيحيين، وقد شارك فيها شباب من حركات قبطية مستقلة، أبرزها: اتحاد شباب ماسبيرو، وشباب من أجل العدالة والحرية، حركات قبطية مدنية جديدة بعد الثورة، وهؤلاء الشباب أعلنوا بوضوح أنهم يمثلون أنفسهم كمواطنين، لا كأتباع تحت وصاية دينية، وقالوا

إنهم خرجوا «كمصريين» لا «كمسيحيين فقط»، وقد كان سبب تظاهريهم هو وقوع اعتداءات على كنائس، وممتلكات قبطية بدأت بحادثة هدم كنيسة «صول» في الجيزة في مارس 2011، ثم هدم كنيسة المريناب بأسوان في سبتمبر 2011.⁷⁵ وقد تعرضت هذه الاحتجاجات للقمع المفرط؛ ونتج عنها قُتل أكثر من 25 متظاهراً قبطياً دهساً أو رمياً بالرصاص، وأصيب أكثر من 300 شخص، وشوهت مدرعات الجيش وهي تدهس المتظاهرين، ما صدم الرأي العام المصري والدولي.⁷⁶

6. جاء التعامل القاسي «الجيش» مع أحداث ماسبيرو، إضافة إلى فشل النظام في احتواء الأزمات الطائفية المتلاحقة، وتعزز نبرة الاستقطاب الديني في الحياة السياسية إلى تكريس عزلة الأقباط من جديد؛ حيث لجأ المجلس العسكري الحاكم ساعتها إلى نفس الصيغة القديمة، وهي التعامل مع مشاكل الأقباط عبر الكنيسة فقط، وهو الأمر الذي أسهم في انحسار حالة الانفتاح عند الشباب القبطي على المجتمع المصري ولجوئهم إلى التحصن بأستار الكنيسة من جديد!

7. في 17 أبريل 2012، أعلن المجلس الملي العام للكنيسة القبطية الأرثوذكسية قراره سحب ممثلي الكنيسة من الجمعية التأسيسية الأولى لوضع الدستور المصري، احتجاجاً على ما اعتبره تغليباً للتيار الإسلامي وضعف تمثيل القوى المدنية والأقباط داخل اللجنة. وجاء القرار استجابةً لردود فعل غاضبة من قطاعات واسعة من الأقباط، رأت في تشكيل الجمعية إقصاءً لمبدأ المواطنة والتنوع الذي قامت عليه ثورة يناير.⁷⁷

8. جاء فوز مرشح الإخوان المسلمين بمقعد الرئاسة؛ ليعزز مخاوف الأقباط وانعزالهم، وبالطبع كلما زادت مخاوف الأقباط من قوى المجتمع؛ كلما تعززت سيطرة الكنيسة، الأمر الذي ساهم في عودتهم تحت جدران

-75 - Rowe, Paul S. Religion and Global Politics. Oxford University Press, 2012, p. 317-319.

- يذكر أن مظاهرات ماسبيرو أظهرت «استقلالية الأقباط الشباب عن القيادة الكنسية التقليدية».

-76 - Human Rights Watch. "Egypt: Investigate Military Killings of Coptic Protesters." 10 October 2011. تم الاطلاع عليه في 30 أكتوبر 2025.

-77 - جريدة الأهرام المصرية. «المجلس الملي يقرر سحب ممثلي الكنيسة الأرثوذكسية من الجمعية التأسيسية للدستور». 17 أبريل 2012. تم الاطلاع عليه في 30 أكتوبر 2025. من: <https://gate.ahram.org.eg/News/198598.aspx>

الكنيسة، وجاء تولي الأنبا تواضروس منصبه رسميًا كبطريك للأقباط الأرثوذكس في مصر قبل ثلاثة أيام فقط من انفجار أزمة الإعلان الدستوري المكمل، وما تلاه من تداعيات سياسية، فكانت هذه أول أزمة سياسية تواجهه البابا تواضروس، لاسيما أنها فرضت نفسها على الكنيسة والأقباط الذين اصطفوا غالبيتهم في خندق الرافضين للإعلان الدستوري.

9. جاءت الأحداث الطائفية التي ازدادت وتيرتها في عهد الرئيس مرسي لتشكّل نقطة تحول أخرى دفعت الأقباط أكثر للاحتماء بكنيستهم. وقد بدا ذلك جليًا في البيان غير المسبوق الذي أصدره المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس في 8 أبريل 2013، عقب أحداث العنف التي وقعت أمام الكاتدرائية المرقسية بالعباسية أثناء تشييع ضحايا أحداث الخصاص. وألقى المجلس في بيانه بالمسؤولية على رئيس الجمهورية والدولة إزاء ما جرى، منددًا بما وصفه بـ «التواطؤ المشبوه» لبعض العاملين في الأجهزة التنفيذية تجاه حماية المواطنين الأقباط وممتلكاتهم ودور عبادتهم. وقد عدّ هذا البيان أقوى موقف مؤسسي علني يصدر عن الكنيسة منذ عقود، نظرًا لحدة لغته وتوجهه المباشر للسلطة السياسية.⁷⁸

78- جريدة الشروق المصرية، «المجلس الملي يحمل الرئيس مرسي مسؤولية أحداث الكاتدرائية ويصف موقف الدولة بالتواطؤ»، 8 أبريل 2013. تم الاطلاع عليه في 30 أكتوبر 2025، من:

<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=08042013&id=7fb82cb-43e7-4a18-8d41-53e7e7ed7b1c>

الأقباط تحت حكم الرئيس / محمد مرسي

الصعود الكبير للإسلاميين في الانتخابات البرلمانية والتي بدأت في 28 نوفمبر 2011، ثم مجيء الدكتور محمد مرسي بعدها رئيساً للجمهورية في الانتخابات الرئاسية 2012، كأول رئيس مدني منتخب، مثل ثقل تاريخياً على منصب الرئاسة، وعلاقته بالمكون المسيحي : نظراً لإنتماء الرئيس مرسي لإحدى أكبر الجماعات الإسلامية في مصر والعالم الإسلامي -جماعة الإخوان المسلمين- وكما اتضح لنا في صدر الدراسة أن هناك توترات تاريخية ومعاصرة بين المكون القبطي وجماعات الإسلام السياسي في مصر ، ومع تفاقم الأزمة بين الرئيس مرسي ومعارضيه وخاصة من القوي المدنية، ازدادت حدة الاستقطاب السياسي، وازدادت مساحة التراشق الطائفي، ولعبت الكنيسة دور الحامي للمكون المسيحي؛ عبر استحضار مخاوف المكون المسيحي من صعود الإخوان المسلمين لتولي رأس السلطة السياسية في مصر؛ وهذا يدعونا لطرح هذا السؤال:

هل كانت هناك مخاوف للمكون المسيحي من الصعود السياسي لحركة الإخوان المسلمين وقبل وبعد ثورة 25 يناير 2011؟

هناك ثلاث اتجاهات تحليلية تناولت هذا الملف كالتالي:

الأول: يرى أن مخاوف الأقباط من الإخوان مبالغ فيها وغير حقيقية.

حيث يرى الباحث/ عامر شماخ مؤلف كتاب (الإخوان والأقباط، من يطمئن من؟!) أن تاريخ الإخوان المسلمين يشهد على حسن التعاون والتواصل مع المكون المسيحي، حيث يؤمن الإخوان بمبدأ المواطنة باعتباره أصلاً إسلامياً، فهم لا يميزون بين المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس الدين، أو الجنس، أو اللون، ويعتبرون مصر دولة لكل مواطنيها الذين يتمتعون بجنسيتها، فقد كان لويس فانوس أحد زعماء الأقباط من الحريصين على حضور درس الثلاثاء للإمام حسن مؤسس الجماعة، وشارك ثلاثة من الأقباط في اللجنة السياسية المركزية للإخوان التابعة لمكتب الإرشاد، ودعا البنا الأقباط للمشاركة في نصرة فلسطين باعتبارها قضية المسلمين والمسيحيين «كما شارك مكرم عبيد في جنازة حسن البنا، وذهب لمنزل والده للعزاء، وكان وكيله في لجنة الطور التابعة لدائرة الإسماعيلية حين رشح نفسه

في الانتخابات النيابية عام 1944.⁷⁹

والاتجاه الثاني: يرى أن للأقباط وللكنيسة تحفظات حقيقية على الإخوان المسلمين؛ حيث يرى ثروت صموئيل -مدير تحرير صحيفة «الطريق والحق»، أن مخاوف الأقباط من الإخوان مخاوف حقيقية، مضيفاً أن نظام مبارك غذى وضخم هذه المخاوف، لكنها مخاوف حقيقية. ويعتقد صموئيل أن هذه المخاوف مبررة، فأدبيات الإخوان، حتى لو أنكر البعض منهم ذلك هي ضد الآخر، بل ولا تعترف بوجوده في الأصل، فمازال الإخوان يرفضون ولاية المسيحي، ويرفضون مبدأ الديمقراطية، ومازالت فتاويهم التي أصدرها مفتي الإخوان ضد بناء الكنائس قائمة. ويرى صموئيل أنه لا يمكن الحديث عن التعايش مع الإخوان إلا عندما يتحولون إلى جماعة وطنية بمعنى أن تكون جماعة للجميع تؤمن بتساوي حقوق جميع المواطنين. متسانلاً: أين هي من ذلك ومرشدها السابق يرى أن يحكمها مسلم ماليزي أفضل من مسيحي مصري؟⁸⁰

والفريق الثالث: يرى أن هناك تحفظات ومخاوف، ولكنها ليست بالضخامة والخطورة التي تعيق التواصل والحوار، والعمل المشترك حيث كتب سامح فوزي الأكاديمي المسيحي المعروف مقالاً في جريدة الشروق بعنوان⁸¹ «الحوار بين الإخوان المسلمين والأقباط... تأملات في المسار» يوضح فيه ثلاث مقدمات أساسية في العلاقة ما بين الإخوان والأقباط يتعين التوقف أمامها.

المقدمة الأولى: لم يثبت أن الإخوان المسلمين كانوا ضالعين في أية أحداث عنف ألمت بالأقباط خلال الثلاثة عقود الأخيرة، فلم يستطع نظام مبارك أن يلصق أياً من الأحداث الإرهابية التي طالت الأقباط وممتلكاتهم بالإخوان المسلمين.

المقدمة الثانية: الأقباط يعانون من مشكلات عديدة، لا يتحمل الإخوان المسلمون وزر استمرارها، لأنهم لم يكونوا في سدة الحكم في العقود الماضية.

المقدمة الثالثة: أعاق نظام مبارك التواصل بين مختلف القوى السياسية والتيارات الفكرية والمؤسسات في المجتمع المصري، ومن بين ذلك العلاقة بين الأقباط

79- الإخوان والأقباط، من يطمئن من؟! عامر شماخ - مكتبة وهبة، القاهرة - 2008

80- الأقباط متحدون في الرابط التالي <http://www.copts-united.com/Article.php?l=599&A=23219> الأربعاء 29 سبتمبر 2010

81- سامح فوزي، الشروق المصرية السبت 26 مارس 2011

والإخوان المسلمين. فقد أشاع الخوف أولاً في صفوف الأقباط من الإخوان المسلمين. ويشترك مع الكاتب فهدى هويدي مع فوزي في توصيفه للمخاوف المسيحية من الإخوان المسلمين في مقاله المنشور بجريدة الشروق بعنوان «مخاوف الأقباط» يوم الثلاثاء الموافق 28 أغسطس 2012، وقد جاء فيه «شئ سيئ أن يشعر الأقباط في مصر بالقلق بعد الثورة. أما الأسوأ فأن يحدث ذلك في ظل صعود إسلامي يفترض أن مرجعيته كفيلة بتبديد ذلك القلق، إلي عهد قريب كنت أظن أن خطاب القلق والخوف مقصور على دوائر الغلاة بين الأقباط، الذين ينتشر بينهم التعصب المقترن بسوء الظن. وكنت أعلم أن بين قيادات الكنيسة من دأب على تغذية ذلك التعصب. لكنني اكتشفت أخيراً أن دائرة القلقين أوسع مما تصورت» يمكن العودة لنص المقال كاملاً وفق المرجع انتهى⁸²

ومع تصاعد القلق من وصول حركات الإسلام السياسي للسلطة: سعي الإخوان المسلمين لبناء جسور للتواصل مع المكون المسيحي عبر العديد من الوسائل منها : أولاً: حضور عدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية، حزب الحرية والعدالة، بقيادة كل من الدكتور محمود عزت، نائب المرشد العام للجماعة، والدكتور محمد مرسي رئيس الحزب؛ لشهود قداس عيد الميلاد المجيد، بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية، يوم 7 يناير 2012.

ثانياً: استضاف المرشد العام للإخوان المسلمين لقاء يجمع قيادات الكنيسة الإنجيلية مع قيادات الإخوان المسلمين يوم الثلاثاء الموافق 28/2/2012 بمقر المركز العام للإخوان المسلمين، وقد أكد الجميع في الاجتماع على أن مستقبل مصر رهن بتماسك المجتمع ووحدته.⁸³

ثالثاً: زيارة المرشد العام للإخوان لمقر الكنيسة القبطية الأرثوذكسية يوم 8 مارس 2012

وقد علق قال القمص صليب متى ساويرس، كاهن كنيسة مارجرس بشبرا، إن زيارة المرشد العام للإخوان المسلمين زيارة تحمل نتائج إيجابية وتعبر عن ضرورة التواصل، وتؤكد أننا جميعاً مصريون نعيش في وطن واحد ونسعى من أجل التكتاف

82- فهدى هويدي جريدة الشروق 28 أغسطس 2012

83- عبد الله الطحاوي، فتنة طائفية أم شرارة الصراع على الهوية القبطية: مكتبة الشروق الدولية، 2013.

والتفاهم حول القضايا المشتركة وتبادل الزيارات لرسم طريق موحد للمواطنة بين جميع المصريين أساسه، الحوار والقبول والتفاهم⁸⁴.

رابعاً: قيام وفد من جماعة الإخوان المسلمين يوم الأربعاء الموافق 21 مارس 2012 بزيارة للكاتدرائية المرقسية بالعباسية لتقديم العزاء في رحيل البابا شنودة الثالث. ومثل الوفد د. محمد بديع، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، وأحمد سيف الإسلام حسن البنا نجل مؤسس الجماعة، ومحمد عبد القدوس رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، ومحمود غزلان.

خامساً: أطلق المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد بديع يوم 20/3/2012 مبادرة وطنية تتضمن قيامه بإجراء، لقاءات مباشرة مع الشباب المسيحي في مصر لتوضيح مواقف جماعة الإخوان، والرد على أى مخاوف يمكن أن يطرحها الشباب.

سادساً: أصدر الرئيس المصري محمد مرسي، في 26 يوليو 2012 قراراً بتعيين نائب محافظ القاهرة السابق سمير مرقص، مساعداً له، ليكون أول مسيحي يُعين مساعداً لرئيس الجمهورية في مصر

سابعاً: أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عن نيتها تشكيل لجان للحماية الشعبية من أجل حماية الكنائس والأقباط خلال الاحتفالات بعيد الميلاد للعام 2012، وذكر بيان الجماعة « لقد قررنا تشكيل لجان شعبية من الاخوان بهدف حماية الكنائس خلال أعياد الميلاد حتي لاتمتد الأيدي الاثمة» وتفسد تلك الاحتفالات كما حدث في عهد النظام السابق».

ولكن كل هذه الجهود المبذولة من الإخوان لتبديد مخاوف المكون المسيحي لم تفلح في تغيير المشهد، وجعل الكنيسة المصرية والمكون المسيحي يتخلى عن مخاوفه التاريخية، من حركات الإسلام السياسي وذلك يرجع لعدة عوامل منها

- ضيق الوقت فالمراقب يلاحظ أن مجمل الحوارات بين الرئاسة المصرية تحت قيادة مرسي، والمكون المسيحي لم يمس عليها عام؛ فقد بدأ معظمها في بدايات العام 2012 ثم انتهت في منتصف العام 2013.
- اقتصر الحوار بين الطرفين على المستوى السياسي، فقط فلم يتم تفعيل الجانب الثقافي والإجتماعي

- رفض القوى المدنية لتواصل الإخوان مع الكنيسة بدعوى أن هذه اللقاءات ستقوي موقف الإسلاميين انتخابياً.
- انشغال قيادات الكنيسة باختيار خليفة للبابا شنودة بعد وفاته ليكون على رأس الكنيسة المصرية
- وقوع العديد من الأحداث الطائفية في فترة حكم الرئيس مرسي مثل الهجوم على الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، وإصدار بيان من الكنيسة يحمل السلطة المسؤولية أثر على أجواء الحوار
- تغيير الموقف السياسي لجماعة الإخوان المسلمين من عدم الترشح للرئاسة، وعدم الحصول على الأغلبية البرلمانية في مجلس الشعب والشورى، ثم الدفع بمرشح رئاسي بعد ذلك ساهم في إظهار حوارات ومواقف الجماعة مع المكون المسيحي؛ بمظهر الانتهازي الراغب في الأصوات الانتخابية فقط !
- تحالف الإخوان المسلمين مع التيار السلفي ذو الخطاب الديني غير المتسامح، مع المكون المسيحي ساهم في تأكيد مخاوف المكون المسيحي من الإسلاميين بشده.
- استقالة مساعد رئيس الجمهورية الدكتور/ سمير مرقص من منصبه عقب إعلان الرئيس الإعلان الدستوري زاد من أجواء القطيعة بين الإخوان والمكون المسيحي.
- عدم اشراك النخب العلمانية المسيحية في الحوار واللقاءات مع الإخوان، أضرب بالحوار وجعله أشبه بحوار أديان لا لقاء حول حقوق وواجبات المواطنة.

المسيحيين والكنيسة المصرية وعلاقتها بمظاهرات 30 يونيو 2013

شهدت مصر في صيف عام 2013 موجة احتجاجات واسعة، ضد حكم الرئيس محمد مرسي، بلغت ذروتها يوم 30 يونيو، حيث شاركت جموع من المصريين في التظاهرات التي طالبت بانتخابات رئاسية مبكرة، وشهد اليوم والأيام التي تلتها أحداثاً متسارعة، انتهت بتدخل الجيش في 3 يوليو وإزاحة مرسي من السلطة، وقد كانت مشاركة المسيحيين - ولا سيما الأقباط الأرثوذكس - لافتة في هذه الاحتجاجات، كما لعبت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية دوراً مؤثراً في هذه اللحظة السياسية المصرية

موقف الكنيسة قبل الاحتجاجات

تولى البابا تواضروس الثاني رئاسة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في نوفمبر 2012. ورغم أنه أعلن في بداية عهده أن الكنيسة يجب ألا تتدخل في السياسة، وأن تقتصر على دور روحي وتنموي، إلا أن الموقف السياسي المتصاعد بين الإخوان المسلمين والمعارضة، دفع الكنيسة إلى دور سياسي متزايد. في يونيو 2013 صرحت لجنة «المجمع المقدس» بأن الأقباط أحرار في اتخاذ قرار المشاركة في التظاهرات، مؤكدة عدم فرض أي توجه كنسي عليهم. جاء هذا الإعلان بعد انتقادات البابا لنظام مرسي لفشله في حماية الكاتدرائية، ولتزايد شعور الأقباط بالتهميش⁸⁵

الحشد الشعبي والمكون القبطي

في 30 يونيو خرجت مظاهرات ضخمة في القاهرة والمحافظات للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة. لم ترد إحصاءات رسمية تُفصّل أعداد المشاركين حسب الانتماء الديني، لكن تقارير صحفية وبحثية تشير إلى مشاركة كثيفة من المسيحيين⁸⁶.

85- سعيد شحاتة. «هل يجب أن يلعب البابا السياسة؟» الأهرام أون لاين - صفحة الرأي، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. <https://english.ahram.org.eg/NewsContent/P/4/58855/Opinion/Should-the-Pope-play-politics---.aspx> (تم الدخول في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2025). english.ahram.org.eg

معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط. «البابا تواضروس الثاني وإهمال حقوق الإنسان». 7 أبريل/نيسان 2014. <https://timep.org/>. commentary/analysis/pope-tawadros-ii-and-the-negligence-of-human-rights (تم الدخول في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2025). timep.org

86- تادرس، مارين. «رد الفعل بعد الزوال: الإخوان والأقباط». معهد الشرق الأوسط/مركز بيركلي، 12 أغسطس 2013. <https://www.timep.org>

تشير بعض التحليلات إلى أن جزءاً كبيراً من الأقباط اعتبر التظاهرات وسيلة لـ«تصحيح مسار الثورة»؛ ولضمان دولة مدنية تساوي بين المواطنين، خصوصاً مع تزايد خطاب الكراهية والتحرّيش ضدهم. وكان من دوافع مشاركتهم شعورهم بأن حكومة مرسي لم تحم ممتلكاتهم وأرواحهم وكنائسهم.

تصريحات رجال الدين أثناء الحراك

خلال المظاهرات، صدرت تصريحات من بعض رجال الكنيسة تؤيد التحرك الشعبي⁸⁷. فقد وصف الأنبا بولا، أسقف طنطا، ثورة 30 يونيو بأنها «ثورة من السماء» واتهم جماعة الإخوان بالسعي لتجوع المصريين⁸⁸. لم يكن هذا الموقف يمثل كل المسيحيين؛ فقد اعترضت شخصيات قبطية معارضة على خلط الكنيسة بالدولة وانتقدت تملق بعض رجال الدين للسلطة، إلا أن التصريحات عكست شعوراً عاماً داخل المؤسسة الكنسية بأن الانخراط في السياسة ضروري!

موقف الكنيسة في 3 يوليو 2013 وما بعده

في مساء 3 يوليو، أعلن وزير الدفاع الفريق أول/عبد الفتاح السيسي «خارطة الطريق» بحضور شخصيات سياسية ودينية، من بينها شيخ الأزهر وبابا الأقباط. وصف تقرير لرويتز حضور البابا بأنه مباركة كنسية للحراك، إذ ذكر التقرير أن السيسي اجتمع مع شيخ الأزهر والبابا تواضروس وغيرهما للتباحث بشأن خريطة انتقال السلطة. وبعد البيان، ألقى البابا تواضروس كلمة قصيرة دعم فيها تدخل الجيش، ووصف الخطوة بأنها «إرادة شعبية». لاحقاً شاركت الكنيسة في لجنة صياغة الدستور المعدل، وأيدت مشروع الدستور الجديد، وحث البابا المصريين على التصويت بنعم للدستور⁸⁹. كما دعم البابا ترشح الفريق/عبد الفتاح السيسي للرئاسة

المبررات الرسمية للكنيسة

⁸⁷ مقال أهرام أونلاين «الأقباط أحرار في المشاركة في مظاهرات 30 يونيو»، 21 يونيو 2013. يورد تصريح المجمع المقدس بأن الأقباط أحرار في المشاركة في التظاهرات.

⁸⁸ مصطفى رحومة. «بولا» في حوار لـ«الوطن»: 30 يونيو «ثورة من السماء» و25 يناير «تسونامي». الوطن، 6 يناير 2015. <https://www.elwatannews.com/news/details/634987> (تم الدخول في 12 أكتوبر 2025)

⁸⁹ رابط المقال: <https://gate.ahram.org.eg/News/442001.aspx> ، بتاريخ 12 يناير 2014 صورة لمقال البابا تواضروس الثاني ، شُوه يوم 12/10/2025

بررت الكنيسة موقفها السياسي بأنه حماية للوطن ووحدة الشعب، وفي بيان لاحق عام 2025 أشادت الكنيسة الأرثوذكسية بدور الجيش والشرطة في حماية إرادة الشعب خلال ثورة 30 يونيو، واعتبرتها تعبيراً صادقاً عن إرادة المصريين⁹⁰. إلا أن هذا الاصطفاف أثار جدلاً داخل المجتمع القبطي وخارجه؛ بعض النشطاء رأوا أن الكنيسة تصرفت كحزب سياسي!، مما عزز الاستقطاب المجتمعي. ويسجل تحليل لمركز كارنيغي أن الكنيسة أخذت على عاتقها تمثيل الأقباط سياسياً، ما جعل الإخوان وأنصارهم من المصريين المؤيدين للرئيس مرسي يرون الكنيسة طرفاً في «المؤامرة على الديمقراطية الوليدة»، وهو ما أدى إلى هجمات انتقامية على الكنائس⁹¹.

تداعيات المشاركة.

موجة الهجمات على الكنائس

أعقب فض اعتصامي رابعة والنهضة* في 14 أغسطس 2013 موجة عنف واسعة ضد المكون المسيحي، فقد وثقت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن مهاجمين أحرقوا أو نهبوا 42 كنيسة على الأقل خلال عدة أيام، مع تدمير 37 كنيسة بشكل كامل. تحدث شهود للمنظمة عن غياب الشرطة والجيش أثناء الاعتداءات، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أقباط ومسلم واحد. وأفاد التقرير بأن أعضاء الإخوان وبعض المتحدثين في اعتصاماتهم اتهموا الأقباط بدعم عزل مرسي وهددوا بحرق الكنائس⁹².

90- الأقباط اليوم. «الكنيسة الأرثوذكسية: ثورة 30 يونيو تعبير صادق عن إرادة المصريين». الأقباط اليوم، 30 يونيو 2025. <https://www.coptstoday.com/576567/الكنيسة-الأرثوذكسية-ثورة-30-يونيو-تعبير-صادق-عن-إرادة-المصريين> (تم الدخول في 12 أكتوبر 2025)

91- Brownlee, Jason. "Violence Against Copts in Egypt." Carnegie Endowment for International Peace, November 14, 2013.

Carnegie Endowment

Carnegie Middle East Center. "The Coptic Church and Politics in Egypt." December 18, 2014.

Carnegie Endowment

92- *هما اعتصامان نظمهما أنصار الرئيس المصري المعزول محمد مرسي في شهري يونيو ويوليو 2013، بعد عزله من الحكم في 3 يوليو 2013 على يد القوات المسلحة.

تركز الاعتصام الأكبر في ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر شرقي القاهرة، بينما أقيم الاعتصام الثاني في ميدان النهضة بمحافظة الجيزة. رفع المعتصمون شعارات ترفض «الانقلاب العسكري» وتطالب بعودة مرسي إلى منصبه، وشارك فيه عشرات الآلاف من أنصاره، معظمهم من جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها.

في 14 أغسطس 2013، قامت قوات الأمن والجيش بفض الاعتصامين بالقوة، ما أسفر عن مئات القتلى وآلاف الجرحى، وفق منظمات حقوقية، لتصبح واحدة من أكثر الأحداث دموية في التاريخ المصري الحديث، وترتب عليها حملة أمنية واسعة

هيومن رايتس ووتش. «مصر. اعتداءات جماعية على الكنائس: المسيحيون يقولون إن نداءات الحماية لم تجد أذاناً صاغية». بيان صحفي، 22 أغسطس/آب 2013. هيومن رايتس ووتش. <https://www.hrw.org/ar/news/2013/08/22/250842> (تم الدخول في 12

وتضمنت الهجمات قتل كاهن في العريش وإحراق كنائس في مرسى مطروح وبني سويف وسوهاج. وقعت حوادث حرق وتدمير للعديد من الكنائس المسيحية والأديرة التاريخية في صعيد مصر وتحديدًا في محافظة المنيا وذلك وفق شهادة القس/ أيوب يوسف راعي كنيسة ماري جرجس بالمنيا في مداخلته التليفونية مع قناة "أون تي في"، حيث أكد أن "البلطجية اعتدوا عليهم بداية من يوم الثالث من يوليو منذ إعلان تدخل الجيش وتعطيل الدستور، وتم نهب دير أثري يرجع لأكثر من 1500 عام من قبل البلطجية"، ثم تابعت وقائع الإعتداء على الكنائس المسيحية ومؤسسات الخدمات التعليمية والتربوية والثقافية الخاصة بالعديد من الطوائف المسيحية، وارتفعت وتيرة هذه الإعتداءات بشكل كبير بعد مذبحة فض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة، حيث بلغ عدد الكنائس التي تعرضت للأذى قرابة 40 كنيسة وعدد المؤسسات التي نهبت قرابة 200 مؤسسة، وعدد القتلى المسيحيين في الأحداث بلغ أربعة أفراد، وذلك وفق إحصاء منظمة العفو الدولية في تقريرها الأخير

ثم جاء الحادث الأخطر والغير مسبوق والذي تمثل في تفجير كاتدرائية القديس مرقس بالقاهرة وقع يوم الأحد 11 ديسمبر 2016، قُتل على إثره 25 شخصاً وأصيب 31 آخرون في الكاتدرائية المرقسية في العباسية بمدينة القاهرة، بسبب عبوة ناسفة تزن 12 كيلوغراما. وهذه الأرقام والوقائع بهذا الحجم تعتبر أمر غير مسبوق في التاريخ المصري المعاصر من ثلاثة زوايا هم:

الأولى: من حيث الكم فقد بلغ مجمل الإعتداءات 240 إعتداء متنوع ما بين كنيسة ومؤسسة.

الثانية: من حيث الإنتشار الجغرافي للإعتداءات: فالأمر لم يقتصر على محافظات الصعيد وإنما امتد إلى السويس، وبورسعيد، وشمال سيناء، وبني سويف وبعض الأحياء في القاهرة الكبرى، وشمل لأول مرة مقر الكنيسة الرئيسة بالعباسية لما لها من رمزية تاريخية ودينية.

الثالثة: من حيث الفترة الزمنية الوجيزة في بضع سنين فقط.

من أسباب العنف

هناك أسباب عدة ساهمت في تأجيج التوتر الطائفي في مصر في تلك الفترة، ومنها الخطاب التحريضي الذي ربط بين مشاركة الأقباط الكثيفة في التظاهرات، ودعم الكنيسة لعزل الرئيس مرسي المنتخب عن منصبه؛ فوفقاً لتقرير لمنتدى القاهرة التابع للجامعة الأمريكية: « فإن خطاباً معادياً للأقباط انتشر قبل 30 يونيو، واتهمهم بالسعي لإسقاط الشريعة الإسلامية!»، بينما حذر العديد من الدعاة الإسلاميين من «عواقب» مشاركة المسيحيين في التظاهرات، كما أظهرت تقارير مراكز بحثية أن قنوات محسوبة على الإسلاميين وصفت الاحتجاجات بأنها مؤامرة مسيحية وهددت من يشارك بها! وهذه الاتهامات غذت شعوراً بالانتقام لدى بعض الإسلاميين وأنصارهم بعد عزل الرئيس مرسي⁹³، فاستهدفت الكنائس كرمز للمسيحيين، ولمن شارك في الاحتجاجات. كما ساهم غياب الردع الأمني السريع في تفاقم الهجمات، وفيما يلي قائمة بأهم الأحداث والمواقف السياسية التي شاركت فيها الكنيسة بشكل رسمي ومباشر في تلك الفترة؛ مما ساهم في جعلها هدفاً للغضب الشعبي المناهض لعزل الرئيس مرسي.

أولاً: حضور البابا تواضروس بيان إعلان عزل الرئيس محمد مرسي يوم 3 يوليو ثانياً: أدلى البابا تواضروس بتصريحات رسمية بتأييد ترشح المشير السيسي لتولى رئاسة مصر⁹⁴.

ثالثاً: دعوة البابا تواضروس في جريدة الأهرام الرسمية عبر مقال باسمه يدعو الأقباط، على التصويت للدستور الجديد بـ «نعم لأنها تزيد النعم» والذي اعتبره البعض تدخل سياسي مباشر في العملية السياسية⁹⁵.

رابعاً: توالى تصريحات القساوسة بتأييد ومناصرة للفريق/ السيسي لخوض الانتخابات الرئاسية، ساهم في تأكيد قناعة العديد من المصريين، وخصوصاً المعارضين للفريق السيسي بأن هذا هو الموقف الرسمي المعتمد للكنيسة خامساً: تواصل حضور البابا تواضروس السياسي بشكل كبير فقد أجري في

93- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أسابيع القتل: عنف الدولة والافتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013 (القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014)، ص. 5، https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/weeks_of_killing_ara.pdf.

94- "البابا تواضروس مهاجماً «الربيع العربي» وحكم مرسي: ترشيح السيسي واجب وطني"، CNN بالعربية، 23 مارس 2014، <https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/03/23/tawadrous-egypt-mursi-sisi>.

95- مرجع سابق

مارس 2014 حواراً مع صحيفة الوطن الكويتية وصف فيها ثورات الربيع العربي - بالشتاء العربي - وعرضها على أنها مُدبرة بأيدي خارجية لتقسيم المنطقة العربية.⁹⁶

سادساً: صرح البابا تواضروس لقناة التحرير عبر مداخله هاتفية، بأنه لا مجال للحديث عن حقوق الإنسان في ظل الإرهاب والعنف الذي يتم ممارسته في مصر حالياً!! وهذا دفع مؤسسة شباب ماسيرو لحقوق الانسان إلى مطالبة الكنيسة: بتقديم اعتذار عن التصريحات المتبسة للبابا تواضروس حول حقوق الانسان في مصر⁹⁷

سابعاً: في شهر ديسمبر 2014 أدلى البابا تواضروس بتصريحات ذات دلالة طائفية ثقيلة عندما تحدث مع صحيفة الوموندو الأسبانية بحوار طويل طالب فيه بالإفراج عن الرئيس المخلوع مبارك، وتعرض في ذات الحوار حول شروط قبول عودة جماعة الإخوان المسلمين للحياة السياسية المصرية وبدا وكأنه زعيم سياسي بارز وليس رجل دين.⁹⁸

ثامناً: قول البابا تواضراس خلال حوار مع الإعلامية زينة يازجي على قناة سكاي نيوز عربية: إن حادث ماسيرو هو خدعة كبيرة إنخدع فيها مجموعة كبيرة من المسيحيين من قبل الاخوان والتأكيد على أن الاخوان استدرجوا الاقباط لمواجهة مع الشرطة العسكرية من شبرا ثم تركوهم في ماسيرو ليواجهوا مصيرهم

تاسعاً: حديث رجالات الكنيسة الرسمي عن دورها في اختيار المرشحين المسيحيين لانتخابات البرلمان القادم 2015 وضرورة التنسيق مع الكنيسة فيما يخص ملف الانتخابات، وحديث البابا نفسه عن تواضع حصة الأعضاء الأقباط المتوقع فوزهم في الانتخابات القادمة وهذا اعتبره البعض تدخلاً مباشراً في المشهد السياسي عاشراً: انخراط الكنائس المصرية في المهجر وخاصة في الولايات المتحدة في حملات الدعاية السياسية⁹⁹

لماذا وقعت هذه الإعتداءات ؟

⁹⁶ - <https://n9.cl/y4dy6> شُوهِد في 23/9/2025

⁹⁷ - <https://2h.ae/zNOD> شُوهِد في 23/9/2025

⁹⁸ - نُشِرَت يوم الثلاثاء 23 ديسمبر 2014

⁹⁹ "Evangelicals in Egypt head to US in support of President Sisi's UN visit," Christian Today, September 20, 2016,

بعيداً عن المسؤولية الجنائية المباشرة للأطراف المتورطة في الأحداث، ومعرفة حجم تورطها في الإعتداءات، من المهم معرفة ماهي الأجواء السياسية التي على شجعت على وقوع مثل هذه الأحداث، ودفعت قطاعاً من المواطنين لإرتكاب هذه الجرائم الطائفية بدون وعي؟

مما لاشك فيه أن الفتن الطائفية والتوتر الأهلي يحدث كرد فعل منفعل وغير عاقل، لأوضاع سياسية أو اقتصادية غير منصفة، خاصة في ظل غياب مؤشرات الاستقرار السياسي، والتي يتعرض لها مجتمع من المجتمعات؛ ومن هنا تكون المسؤولية القانونية على السلطة السياسية القائمة؛ لأن أي خطأ في القرارات والإجراءات، والاشتباك مع الأحداث بغير حكمة وعدالة يحدث توتراً مباشراً في المجتمع، واضطراباً عارماً في النسيج الإجتماعي، خصوصاً في مجتمع متنوع مثل المجتمع المصري يعيش في مرحلة تحول تاريخي، وسنرصده في الأسطر التالية أهم القرارات السياسية المتعلقة بملف إدارة تنوع الجماعة الوطنية والمصرية، الصادرة من الحكومة بقيادة -رئيس الوزراء د/ حازم الببلاوي- ساعتهما، ومؤسسة الرئاسة بقيادة المستشار / عدلي منصور الرئيس المؤقت، وننظر في مدى تأثيرها على تماسك وتوتر العلاقات بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية.

- استعانة الفريق أول /عبد الفتاح السيسي بالقيادات الدينية الرسمية الإسلامية والمسيحية لحضور بيان عزل الرئيس مرسي وتعطيل الدستور يوم 3 يوليو لاضفاء نوع من الشرعية الدينية على تدخل الجيش خلط بين الديني والسياسي وهذا بطبيعة الحال لايتماشى مع مهام هذه المؤسسات الدينية والروحية.
- إغلاق الحكومة لعدد ست (6) محطات فضائية إسلامية لها شعبية جماهيرية، فور إعلان بيان تدخل الجيش وعزل الرئيس مرسي، هذا القرار كان صادماً للعديد من المصريين الذي اعتادوا على أجواء الحرية بعد ثورة 25 يناير، وخصوصاً في ظل ترك القنوات الليبرالية والمعارضة للحركات الإسلامية.
- قيام الحكومة بسلسلة إجراءات تُقيد من مساحة عمل العديد من المؤسسات الخيرية الإسلامية العاملة في المجال الإغاثي، واستثناء المؤسسات الخيرية المسيحية من هذه الإجراءات.

- منع وزارة الأوقاف المصرية إقامة صلاة الجمعة في الزاوية التي تقل مساحتها عن 80 متر¹⁰⁰؛ أثر ذلك سلباً على وجدان المكون المسلم؛ لأنه تزامن مع منح تراخيص بناء كنائس جديدة مثل قرار رئيس الجمهورية المؤقت عدلى منصور بمنح ترخيص لبناء كنيسة ضخمة جديدة في مدينة 6 أكتوبر.
- بروز نقاشات علنية لأعضاء من لجنة الخمسين الخاصة بإعداد الدستور الجديد، فيها هجوم مباشر على الهوية المصرية الإسلامية، ثم إتجاه اللجنة لحظر قيام أحزاب دينية، دون وضع تعريف لمهية ما المقصود بالحزب الديني؟

هذه القرارات والمواقف الرسمية السابقة يبدو أنها أعطت غطاءً للمتعصبين؛ للتورط في أحداث طائفية غير مسبوقة في تاريخ الجماعة الوطنية المصرية؛ بدعوى انحيازها للمكون المسيحي، والمطالب الخاصة للكنيسة المصرية، وعدم مراعاتها للظروف السياسية، وباعتبارها قرارات متعجلة لا تراعي التوقيت، والأجواء المتوترة في البلد ساعتها.

الكلفة الإنسانية والسياسية

إلى جانب الخسائر المادية والبشرية، تركت الهجمات جرحاً نفسياً عميقاً لدى الأقباط، والمكون المسلم في ذات الوقت؛ وأعدت نقاش حول مبدأ المواطنة، وسيادة القانون، ومدى حيادية النظام السياسي تجاه المواطنين؛ وقد أشار تقرير مركز كارنيغي إلى أن اعتماد الكنيسة على تفاهات خلفية مع السلطة؛ جعل الحقوق مرتبطة بمدى رضا الدولة لا بمبادئ المواطنة؛ لذلك فإن ضعف القانون يزيد هشاشة وضع الأقباط، كما حذر التقرير من أن الاستمرار في تمثيل الكنيسة، لعموم الأقباط سيؤدي إلى تصاعد العنف ضد أي فرد مسيحي حتى لو لم يشارك في القرارات السياسية¹⁰¹.

وقد اعتبر كثير من الأقباط أنفسهم أن مشاركتهم في 30 يونيو أدت إلى تعزيز وزن

100- «المصري اليوم». «الأوقاف تغلق 2080 مسجداً أقل من 80 متراً وتغلق تعاقد 2187 إماماً غير أزهرى». المصري اليوم، 13 مارس 2013. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/262963>
(تم الدخول في 12 أكتوبر 2025)
.almasryalyoum.com

101- The Coptic Church and Politics in Egypt | Carnegie Endowment for International Peace

الكنيسة لدى النظام الجديد، لكن هذه المكاسب جاءت على حساب صورة الكنيسة كجماعة روحية؛ إذ رأى محللون أن الكنيسة أعادت إنتاج علاقة «الصفقة» مع الدولة كما كان الحال في عهد مبارك، وقد حذرت تقرير صادر من مركز كارنيغي من أن استمرار هذه العلاقة يقيد مشاركة الأقباط في المجال العام ويعزلهم عن القوى السياسية الأخرى¹⁰².

102- نفس المرجع السابق

الأقباط في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

في أعقاب عزل الرئيس/ محمد مرسي في 3 يوليو 2013، ظهر تحالف واضح بين الكنيسة القبطية والنظام؛ فقد كان البابا تواضروس الثاني من الشخصيات القليلة التي حضرت الإعلان عن عزل مرسي، مما منح القيادة العسكرية بقيادة الفريق أول/ عبد الفتاح السيسي دعماً دينياً¹⁰³. بعد انتخاب السيسي رئيساً في يونيو 2014، باتت علاقته بالكنيسة القبطية أحد محاور شرعيته الداخلية والخارجية، وساهمت في تعزيز دعمه من جزء كبير من الأقباط¹⁰⁴. وعلى الرغم من هذه العلاقات بين الكنيسة والنظام فقد استمر العنف الطائفي بشكل واضح بين عامي 2013-2018، إذ وقعت قرابة 413 حادثة ضد مسيحيين، وهذا يُؤشر إلى تراكم انعدام معدل الثقة الإجتماعي¹⁰⁵.

مبادرات التقارب ورمزية الدعم بين النظام والكنيسة (2014 – 2016)

اتخذ الرئيس السيسي عده خطوات وإجراءات إيجابية غير مسبقة تخص المكون المسيحي منها

- في يناير 2015 أصبح السيسي أول رئيس مصري يحضر قداس عيد الميلاد في كاتدرائية القديس مرقس بالقاهرة، هذا الحضور لقي استقبالا حاراً من مجمل الأقباط، ودشن مرحلة جديدة من التقارب بين النظام والكنيسة¹⁰⁶. كرر السيسي هذا الحضور سنوياً، مؤكداً أن المصريين "مسلمون ومسيحيون يد واحدة"، حضور الرئيس أعطى الكنيسة مكانة رمزية ودعماً معنوياً بعد سنوات من التوتر مع الأنظمة السابقة
- أصدر قانون بناء الكنائس خلال السنوات الأولى من حكمه الرئيس السيسي، وأصدر أوامره المباشرة ببناء كنائس بجوار المساجد في المدن الجديدة، واشتهر موقفه في ديسمبر 2018 حين سأل أحد الجنرالات «أين الكنيسة؟» ثم أمر

103- Sisi's Visit to Coptic Cathedral Cements Alliance with Egypt's Christian Minority - Atlantic Council

104- نفس المرجع

105- دراسة أكاديمية (Cambridge, 2024)

106- <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/sisi-s-visit-to-coptic-cathedral-cements-alliance-with-egypt-s-christian-minority/>

بناء كنيسة في كل مدينة جديدة¹⁰⁷.

- وفي أغسطس 2016 أقر مجلس الشعب قانون بناء الكنائس (القانون رقم 80/2016) تلبية لنص دستوري يطالب بتنظيم بناء الكنائس. القانون – الذي صدق عليه السيسي ونشر في الجريدة الرسمية في سبتمبر 2016 – أنشأ مساراً رسمياً لتقديم طلبات بناء الكنائس، وأسند عملية الموافقة إلى المحافظين بدلاً من الرئيس¹⁰⁸. إلا أن القانون تعرض لانتقادات لكونه يخلق نظاماً منفصلاً وغير متكافئ، إذ يسمح للمحافظين برفض الطلبات بناءً على معايير فضفاضة مثل “عدد وحاجة المواطنين”، ويجعل إجراءات الموافقة طويلة وببيروقراطية.
- رفع مستوي التمثيل للمكون القبطي في البرلمان: شهدت الانتخابات البرلمانية في أكتوبر 2015 فوز 36 نائباً قبطياً (حوالي 6% من المجلس)، وهي نسبة غير مسبقة¹⁰⁹، حيث ألزم القانون الانتخابي فرض حصصاً للأقباط، وإلزام الأحزاب بضم مرشحين مسيحيين، مما رفع التمثيل إلى 6.2% من مجلس¹¹⁰ 2020

استمرار التحالف والتشريعات الجديدة (2017 – 2025)

- افتتاح كاتدرائية ميلاد المسيح: في يناير 2019 افتتح السيسي والبابا تواضروس الثاني كاتدرائية “ميلاد المسيح” في العاصمة الإدارية الجديدة، وهي أكبر كاتدرائية في الشرق الأوسط. هذا الحدث عُدد رمزاً لالتزام النظام ببناء دور عبادة مسيحية وخلق مناخ من “التعايش”، إذ رحبت الحكومة بالكاتدرائية كدليل على التسامح الديني¹¹¹.
- بحلول فبراير 2025: تم تقنين 3,453 كنيسة ومبنى خدمي مع بقاء 2,300 طلب قيد النظر (تقدير USCIRF).

107- https://www.fdd.org/analysis/op_ed/2024/01/22/after-israel-hamas-war-egyptian-copts-face-ambiguous-future/

108- TIMEP Brief: Church Construction Law - The Tahrir Institute for Middle East Policy
<https://timep.org/2019/07/29/timep-brief-church-construction-law/>

109- Copts in Egypt - Minority Rights Group
<https://minorityrights.org/communities/copts/>

110- مرجع رقم 19

111- المرجع السابق

- قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين: أظهرت تقارير لجنة الولايات المتحدة للحريات الدينية (USCIRF) لعام 2025 أن الحكومة تعاونت مع الكنائس القبطية والإنجيلية والكاثوليكية والأنجليكانية لصياغة مشروع قانون أحوال شخصية خاص بالمسيحيين يشمل الزواج والطلاق والحضانة والميراث. المشروع أُعد في 2024 ويُنتظر عرضه على البرلمان؛ هذه المبادرة تُعد تطوراً تشريعياً مهماً، لكنها تبرز أيضاً تمييز الدولة في تعاملها مع الطوائف الأخرى حيث لم تطلب مسودات من الأقليات غير المسيحية¹¹².
- الإصلاحات الرمزية وخطاب الوحدة: استمر السيسي في حضور قداس عيد الميلاد وتقديم التهاني في المناسبات المسيحية. في يناير 2025، دعا خلال قداس عيد الميلاد إلى التمسك بالوحدة الوطنية، مشيراً إلى أن "حبنا لبعضنا هو الدرع الأقوى لنا". هذه الخطابات عززت صورة السيسي كمدافع عن التعايش، كما أن الكنيسة أبدت تقديرها لدعوته.

جوانب نقدية وتحديات قائمة منها

- رغم هذه المبادرات، لا يزال كثير من الأقباط والحقوقيين يرون أن العلاقة بين الكنيسة والنظام قائمة على صفقة سياسية أكثر من كونها تحولاً حقيقياً في أوضاع المواطنة؛ إذ يعتبرون أن العلاقة "براغماتية" بين الكنيسة والنظام، وقد وصف خبراء العلاقة بأنها "تبادلية" أو "معاملاتية" - البابا تواضروس أشار في أحد عظاته إلى أن "الرئيس يساندنا دائماً، ودورنا أن نسانده" ¹¹³ - ما يعني أن الكنيسة تقدّم دعماً سياسياً للنظام مقابل رعاية النظام لها وحمايتها. هذا التحالف يحشد دعم الأقباط للنظام وخاصة في مواجهة جموع الإسلاميين.
- حدوث انتهاكات حقوقية وتمييز مؤسسي: تقارير عديدة تشير إلى أن العنف الطائفي وهجمات الجماعات المتطرفة استمرت، خاصة في الصعيد. وقد أشار مقال بروكينغز (2016) أن تمثيل المسيحيين لا يزال منخفضاً، وأن السيسي يتبنى خطاب الوحدة، لكنه لا يعترف بالتمييز الفعلي؛ ففي مجلس

112- Country Update: Religious Freedom Conditions in Egypt

<https://www.uscifr.gov/sites/default/files/2025-02/2025%20Egypt%20Country%20Update.pdf>

الشعب الحالي يشغل الأقباط 36 مقعداً فقط من أصل 596 مقعداً، وتظل نسبة تمثيلهم متدنية. كما تعرضت منازل وكنائس أقباط للحرق والهجوم في عدة قرى، واضطرت السلطات إلى عقد "جلسات مصالحة عرفية" بدلاً من محاسبة المعتدين قانونياً أمام المحاكم المدنية

- قانون بناء الكنائس الجديد تلقى انتقادات لأنه يكرس نظاماً تمييزياً ويبقي القرار بيد المسؤولين المحليين¹¹⁴
- استهداف نشطاء أقباط: يشير مقال معهد الحرية الدينية الدولي (IIRF) إلى أن الحكومة اعتقلت نشطاء مثل رامي كامل بسبب نشاطهم الحقوقي، ثم أفرجت عنهم في توقيعات مرتبطة بالمناسبات الدينية، ما يُظهر أن الدولة تتعامل مع الأقباط "كوحدة جماعية" عبر الكنيسة وليس كأفراد لهم حقوق مستقلة¹¹⁵.
- وجود استياء داخل المجتمع القبطي: فقد شعر كثير من الأقباط بخيبة أمل؛ بعدما فشلت التحسينات والقوانين الجديدة؛ في وقف الهجمات على الكنائس، وخطف القاصرات خلال السنوات الأولى لحكم الرئيس السيسي
- كما انتقد ناشطون القانون الجديد لبناء الكنائس، معتبرين أنه يرسخ التمييز ويستخدم لإسكات الأصوات الناقدة، بينما رحبت به قيادة الكنيسة؛ ففي بيان مشترك صدر عام 2016 من 800 شخصية قبطية بارزة أكدوا أن تقارب الكنيسة مع النظام أضرم بمصالح المجتمع القبطي¹¹⁶، وقد ذكر من أحد الموقعين على البيان، الباحث إسحق إبراهيم أن "دعم الكنيسة للسيسي سيؤدي إلى نتائج سلبية على الأقباط، وسيعطي الفرصة للمتعبين لاستهداف الأقباط بقولهم إنهم يدعمون النظام¹¹⁷". وأبدى المفكر القبطي جمال أسعد تأييده للبيان الرفض لتدخل الكنيسة في

114- Copts, Church and State in Contemporary Egypt — International Institute for Religious Freedom <https://iirf.global/news/religious-freedom-news/copts-church-and-state-in-contemporary-egypt/>

115- Rowe, Paul S. "Copts, Church and State in Contemporary Egypt." International Institute for Religious Freedom (IIRF), April 12, 2022. Accessed November 3, 2025. <https://iirf.global/news/religious-freedom-news/copts-church-and-state-in-contemporary-egypt/IIRF>

116- Copts in Egypt - Minority Rights Group <https://minorityrights.org/communities/copts/>

117- The New Arab. "Are Egypt's Copts at Risk Because of Their Sisi Support?" The New Arab, March 14, 2017. Accessed October 14, 2025. <https://www.newarab.com/Comment/201714/3//Are-Copts-at-risk-because-of-their-Sisi-support>

السياسة، و طالب الموقعين عليه «بموقف حقيقي رافض للطائفية يتجاوز كل سلوك طائفي وينخرط في العمل السياسي بشكل حقيقي». وتابع -في حديثه للجزيرة نت- «لا بد من تجاوز التعبيرات الطائفية بشكل عام، وأن ينخرط الأقباط في الحياة السياسية بشكل حقيقي من خلال الانضمام إلى أحزاب مدنية، والتخلي عن أي مسميات قبطية». واعتبر أسعد أن «حشد الكنيسة المرفوض لدعم السيسي يعطي الفرصة للإخوان المسلمين وأنصارهم لتأكيد ما ذهبوا إليه من أن ما حدث في 3 يوليو/تموز 2013 انقلاب، وأن الكنيسة من الأطراف الداعمة له لرفضهم أي نظام إسلامي».¹¹⁸

تعزيز شرعية النظام

مندتولي الرئيس/عبد الفتاح السيسي السلطة، شكّل تحالفه مع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية جزءاً أساسياً من إستراتيجيته لتعزيز الشرعية السياسية للنظام في الداخل والخارج؛ فقد منح النظام الكنيسة امتيازات رمزية ومادية منها، حضور قداسات عيد الميلاد، وأنشأ كاتدرائية ضخمة، وأصدر قانوناً - رغم ما فيه من قصور - لتنظيم بناء الكنائس. كما عمل على زيادة التمثيل القبطي في مجلس الشعب، وشرع في صياغة قانون أحوال شخصية للمسيحيين، إلا أن هذا التقارب لم يترجم إلى تحسينات شاملة في أوضاع المواطنين الأقباط؛ فالتمييز المؤسسي، والاعتداءات الطائفية، وضعف تطبيق القانون ما زالت قائمة. ووصف الباحثون العلاقة بين الدولة والكنيسة بأنها "براغماتية" تستند إلى تبادل الدعم: يوفر النظام الأمن والرعاية للكنيسة، بينما توظف الكنيسة نفوذها لحشد تأييد الأقباط للنظام.¹¹⁹ هذه العلاقة وفق العديد من الباحثين سمحت باستمرار الشكل التقليدي للشراكة بين الكنيسة والنظام الذي يطلق عليه البعض -النظام المملّي الجديد-، لكنها أبقت مساحة الإصلاح الحقيقي لأوضاع المواطنة محدودة، وأثارت استياء قطاعات من المجتمع القبطي. لذا، تُعد العلاقة بين المكوّن المسيحي والكنيسة في عهد السيسي خليطاً من الرمزية السياسية والمصالح المتبادلة، مع استمرار التحديات المتعلقة بالحريات الدينية والمساواة في الحقوق.¹²⁰

118- "غضب قبطي متصاعد من تدخل كنائس مصر بالسياسة" الجزيرة نت، 22 سبتمبر 2016. تاريخ الاطلاع 14 ديسمبر 2025.
https://www.aljazeera.net/news/2016/9/22/https://www.aljazeera.net/news/2016/9/22/غضب-قبطي-متصاعد-من-تدخل-كنائس-مصر

119- مرجع سابق رقم 91

120- Alaa Al-Din Arafat, "Church-State Relations: Copts between Citizenship, Coptism and Millet System," Journal of

العلاقة بين المكون المسيحي والسلطة بداية 23 يوليو 1952 حتى رئاسة عبد الفتاح السيسي 2025

وهذا التوضع الجديد للكنيسة في علاقتها بالمكون المسيحي، وبمؤسسات الدولة: أنتج سبعة (7) متغيرات جديدة في طبيعة العلاقة بين المكون المسيحي والمجتمع والسلطة وهي كالتالي:

أولاً: أصبح للكنيسة دور سياسي بارز واشتباك مع سياسته بشكل أعمق وأكبر عن المرحلة الملكية، التي اتسمت فيها الكنيسة بأنها بيت للرب وللروح؛ فأصبحت الكنيسة حريصة على بقاء هذه المعادلة مع النظم السياسية المتعاقبة « الكنيسة القابضة والدولة الحامية » بمعنى إطلاق يد الكنيسة في الاستحواذ على كامل المكون المسيحي بكافة اهتماماته، مقابل عدم معارضة النظام السياسي باعتباره الحامي الأهم للمكون المسيحي!

ثانياً: مراهنة الكنيسة ورجالها على النظام السياسي والسلطة في نيل حقوق المكون المسيحي، وتحقيق استقراره وتنفيذ مطالبه عبر التناغم معه تارة، وبإظهار التأييد أحياناً أو بالضغط غير المباشر عليه.

ثالثاً: محاصرة واستبعاد النخب العلمانية المسيحية من التواصل والحوار المفتوح سواء مع النظام السياسي، أو مع مكونات الجماعة الوطنية المصرية، من الإسلاميين وغيرهم والأحزاب والحركات الاجتماعية

رابعاً: انسحاب أفراد المكون المسيحي من الاهتمام بالشأن العام إلى سياسة الانكفاء الداخلي؛ فلم نعد نشهد رموزاً وطنية مسيحية بقامة الزعيم الراحل مكرم عبيد، تشتبك مع قضايا الشأن العام

خامساً: تحول فلسفة عمل المكون المسيحي والكنيسة من طريقة المشاركة في الواجبات عبر الاهتمام بقضايا الجماعة الوطنية، إلى الإعتماد على قوة السلطة والنظام في نيل المطالب والحقوق.

سادساً: استخدام الكنيسة وسائل ضغطها الداخلية والخارجية في الحصول

على مكاسب تخص المكون المسيحي بعيداً عن دعم حقوق كل المصريين في المساواة والكرامة والحرية

سابعاً: وجود بوادر لتدويل بعض مظالم المكون المسيحي عبر تكوين لوبيات ضغط سياسي مسيحية، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية؛ ومن أبرزها «أقباط المهجر».

ثامناً: موقف الكنيسة العام هو ضد الثورة والتغيير الجذري للنظام السياسي وتسعى دائماً إلى التماهي مع النظام السياسي القائم وفق معادلة «الكنيسة القاضية والسلطة الحامية»¹²¹ أى تمكين الكنيسة من التحكم في المكون المسيحي واتجاهاته بما يضمن عدم وجود تيارات أو حركات متواصلة مع المجتمع تعارض النظام أو تشتغل بالسياسة، مقابل توفير السلطة للحماية للكنيسة والأقباط معاً.

121- فتنة طائفية أم شرارة الصراع على الهوية، عبد الله الطحاوي، مكتبة الشروق الدولية 2013

مظالم الأقباط

بعد استعراض لطبيعة العلاقات بين المكون المسيحي والمجتمع والسلطة في ظل النظام الجمهوري، من المهم التعرف على ما يُسمى بمظالم المكون القبطي في المرحلة الجمهورية، فهل حقاً هناك مظالم للأقباط؟

تعاطي المكون المسيحي والكنيسة المصرية مع المجتمع والنظام ما بعد حركة الضباط الأحرار في 23 يوليو 1952؛ نتج عنها العديد من التفاعلات الإيجابية والسلبية التي أثرت على المكون ذاته، وعلى تماسك الجماعة الوطنية، لكننا في هذه الورقة سنركز الحديث عن ما يُسمى بمظالم الأقباط لأنها الملف الأبرز على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ فمن المهم التعرف على أهم المطالب الخاصة بالمكون المسيحي والتي يرى فيها البعض انتقاصاً من حقوقه، وحقوق المواطنة المتساوية، وقد حصرها د/ عزمي بشارة¹²² في أربع مجالات رئيسة:

أولاً: في مجال التعليم

- تأخذ قوى اجتماعية وسياسية قبطية على النظام التعليمي المصري مأخذ منها:
- تجاهل مناهج التعليم حقبة طويلة من التاريخ القبطي، تبدأ بدخول المسيحية إلى مصر وحتى الوجود العربي الإسلامي.
- والتركيز بشكل مُكثف في مناهج التاريخ والجغرافيا على مرحلة المصريين القدماء والفتح الإسلامي لمصر فقط!
- تجاهل الديانة المسيحية التي يدين بها جزء كبير نسبياً من المصريين في مقررات المدارس، حيث توضع نصوص قرآنية وأحاديث شريفة كمحفوظات في مادة النصوص مثلاً، بينما تستبعد تماماً أية ألفاظ أو عبارات تشير ولو من بعيد إلى آيات من الإنجيل- توجد حصص للتربية الدينية في المدارس، تدرّس فيها المسيحية للمسيحيين والدين الإسلامي للمسلمين. ولا يُفرض على المسيحيين حضور حصص الدين الإسلامي، وحقيقة الأمر أنّ المسيحيين لم

122- عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر؟ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

يعترضوا على إضافة حصص لتدريس مادة الدين في المدارس، وإنما اعترضوا على إدراج نصوص من القرآن في مادة اللغة العربية تُفرض على الطلاب -ومهم المسيحيون بالطبع- دراستها وربما حفظها أحياناً. وأنا أرى في هذه النقطة تحديداً أن القرآن يُدرس في هذا الإطار بوصفه نصاً لغوياً، وليس نصاً دينياً. ولم يُسمع هذا الاعتراض إلا حديثاً ومن أطراف قبطية ليست محسوبة على التيار المركزي بين الأقباط، وإنما نتيجة أجواء التوتر الطائفي. أما بالنسبة إلى غياب التاريخ المسيحي من كتب التاريخ، وغياب دور المسيحية في تشكّل الهوية الوطنية والشخصية المصرية فهذا واضح.

ثانياً: التمييز في مدة التجنيد لحفظة القرآن الكريم من المسلمين إلى سنة واحدة لغير حاملي المؤهلات، بدلا من ثلاث سنوات، بينما لا يتمتع المجنّدون غير المسلمين بهذه الميزة، حتّى لو حفظوا كتبهم المقدّس كله!.

ثالثاً: بناء الكنائس وترميمها:

يشكو المصريون الأقباط من تضيق النظام على بناء الكنائس وترميمها، حيث يسري إجراء أسسه قانون عثمانى سنة 1856م، ينصّ على أنّ غير المسلمين يحتاجون إلى إذن من رئيس الدولة لبناء مكان العبادة، وكما أسلفنا حصلت تسهيلات قانونية في عهد مبارك، فقد أصدر رئيس الجمهورية قانوناً جديداً في عام 1999 ينصّ على أنّ ترميم دُور العبادة كلها، سواء كانت مساجد أو كنائس هو من اختصاص الإدارة الهندسية في المراكز والمدن. بيد أنه وبعد مطالب واحتجاجات قبطية، أصدرت محكمة مصرية حكماً يرسي مبدأ قانونياً جديداً بخصوص ترميم الكنائس في مصر - القضية رقم 3714 لسنة 2010 / جنح- وينصّ على عدم الرجوع إلى أيّ جهة من جهات الإدارة أو حتى أمن الدولة والأجهزة المحلية قبل مباشرة أعمال الترميم.

لكن هذا الحكم لم ينفذ فعلياً بسبب رفض الجهات الأمنية. واستمرت ازدواجية تعامل الدولة مع المواطنين متمثلة في التفريق بين قواعد وأنظمة بناء المساجد والكنائس في البلد.

رابعاً: الأقباط والمواطنة

لم تعرف الدساتير والوثائق القانونية الأساسية في مصر فكرة أن «الإسلام دين الدولة»، إلا مع صدور دستور 1923، إذ نصّ على ذلك في المادة 149 منه، ثم تبنت

الدساتير اللاحقة هذا النص. فقد ورد في المادة 138 من دستور 1930، والمادة الثالثة من دستور 1956، وإن كان قد جرى إغفاله في دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت لعام 1958 وكذا في الإعلان الدستوري الصادر في أيلول/سبتمبر 1962، إلا أنَّ النصَّ عينه عاد مرة ثانية في المادة الخامسة من دستور سنة 1964. وخَطَا دستور 1971 خطوات أبعد في الربط بين القانون والدين، لأنَّ الرئيس السادات كان يبحث عن شرعية جديدة تميّز نظامه عن نظام ثورة تموز/يوليو 1952. وعُدِلَت هذه المادة سنة 1980 لتصبح الشريعة الإسلامية بمقتضاها هي «المصدر الرئيس للتشريع» بدلاً من كونها مصدراً رئيساً دون أداة التعريف في دستور 1971. بعد ذلك أذلى السادات بتصريحه الشهير «أنا رئيس مسلم لدولة مسلمة»، ما أعطى انطباعاً أنَّ الأقباط قد صاروا مواطنين من الدرجة الثانية.

خامساً: الإطار القانوني ومسائل الأحوال الشخصية

الوضع القانوني للأقباط

يعتبر المبدأ العام في قانون الأحوال الشخصية المصري أن المصريين يخضعون في تنظيم أحوالهم الشخصية لشرائعهم الدينية. وتتعدد الشرائع الدينية المنظمة للأحوال الشخصية في مصر بتعدد الديانات والمذاهب والطوائف، فالأحوال الشخصية للمسلمين تنظمها مختلف التشريعات الصادرة في هذا الشأن. والمسيحيون تطبق شرائعهم على تعدد مذاهبهم وملهم وطوائفهم بشكل عام على أرض الواقع.

وقد نصّت المادة السادسة من قانون إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليّة 462 لسنة 1955 -الذي ما زال ساري المفعول حتى يومنا هذا- على جعل الشريعة الإسلامية واجبة التطبيق على غير المسلمين في منازعات أحوالهم الشخصية في حالة اختلاف الطائفة أو الملة بين الزوجين. ومن الطبيعي أن ينظر الأقباط إلى هذا النص على أنه يمثل تمييزاً بين المسلمين وغيرهم لأنه يقضي بتطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين. ووفقاً لأحكام الشريعة كما هي مطبقة في مصر، يتعين على الذكور غير المسلمين اعتناق الإسلام كي يستطيعوا الاقتران بنساء مسلمات، ولكن لا يشترط اعتناق النساء غير المسلمات الإسلام كي يتزوجن مسلمين، كما يحظر على النساء المسلمات الزواج من رجال مسيحيين. ووفقاً لأحكام الشريعة، كما تفسرها الحكومة، يجب أن تطلق الزوجة غير المسلمة التي تعتنق الإسلام من زوجها غير المسلم. وفي

بعض الحالات بتحول الزوجة إلى الإسلام، تتولّى سلطات الأمن المحلية سؤال الزوج غير المسلم عمّا إذا كان راغباً في التحول إلى الإسلام، فإذا اختار عدم التحول، تبدأ إجراءات الطلاق، وتعطى حضانة الأطفال للأم.

وفي قوانين الميراث، لا تتمتع الأرامل المسيحيات لأزواج مسلمين بأي حق في الميراث بشكل تلقائي، وإن كان من الممكن منحهن قسماً من التركة من خلال الوثائق الوصائية. وبموجب الشريعة، يفقد المتحولون عن الإسلام جميع حقوق الميراث، ونظراً لأن الحكومة لا توفر أية إجراءات قانونية للمتحويلين من الإسلام إلى المسيحية لتعديل سجلاتهم المدنية لكي تعكس وضعهم الديني الجديد، فقد لا تتم الإشارة إلى فقدان حقوق الميراث في الوثائق المدنية.

كانت هذه قائمة بأهم المظالم المذكورة في العديد من الدراسات حول وضع المكون المسيحي المصري، والوقوف على حقيقة هذه المظالم يحتاج لعمل ميداني، وتوضيح من المؤسسات الرسمية، وتواصل مع نخب المكون المسيحي، ولعل مناقشة هذه المظالم عبر الحوار والتواصل قد يكون سبيلاً هاماً؛ في إعادة ترميم جدار الوحدة الوطنية والجماعة الوطنية

نحو تقوية بناء الجماعة الوطنية* 123

وفي ضوء ما تقدم من رصد سسيولوجي للعلاقة بين المكون المسيحي، والنظام السياسي والجماعة الوطنية، سواء في المرحلة الملكية وما بعدها، ومانتج عن ذلك من أزمات ونتائج ومخاوف، وأحياناً مكاسب، لابد للمهتمين بمسيرة بناء الوحدة الوطنية المصرية؛ انطلاقاً من مبدأ المواطنة المتساوية، أن يتفادوا في البحث عن نقاط الضعف في هذه المسيرة بهدف تجاوزها، ومعرفة نقاط القوة والعمل على زيادتها؛ من خلال إبداع الحلول والبدائل الإجرائية التي تجعل الأمة المصرية قادرة على التلاحم، واستعادة النموذج الحضاري للتعایش والوحدة والتآلف بين مكونات المجتمع المصري على المستوى الثقافي والاجتماعي والإقتصادي، بحيث ينعم الجميع من مكنات وقدرات التنوع الديني والثقافي الكامن في المجتمع المصري، فقد كشفت ثورة 25 يناير 2011 عن مكان القوة في الشخصية المصرية، من خلال تلاحم مكوني الجماعة الوطنية (المسلمين والمسيحيين) والذي حصل في ميادين الثورة؛ فقد أثبت هذا التلاحم إمكانية استرجاع العصر الذهبي للتعایش والتعاون بين مكوني الجماعة الوطنية المصرية.

العلاج الاحتفالي

ولكن البعض بالغ في الاحتفاء بهذه المظاهر التي تجلت في ساعة الثورة وأيامها الثامنة عشر، واعتبرها كافية لتخليص المجتمع المصري من أدوائه الطائفية والإجتماعية؛ فاعتبروا أن ذهاب رأس النظام يعني في ذات الوقت القضاء علي التحديات التي تهدد وحدة الجماعة الوطنية، واعتقد هذا الفريق أن مظاهر الوحدة الوطنية التي تجلت في ميدان التحرير هي البلمس الشافي للقضاء علي داء الفتنة. ولكن ما وقع من أحداث طائفية غير مسبوقة عقب 25 يناير 2011 كشف للجميع أن بناء المجتمع الخالي من الأفكار الفتنوية والانقسامية يحتاج إلى جهود متواصلة؛

123- الغريباوي، ياسر. الهروب من الحرب الأهلية: مصر نموذجاً. القاهرة: دار البشير للنشر، 2015.

* «إن الجماعة الوطنية رابطة معنوية قبل أن تكون سياسية، وهي التي تُنتج التضامن الاجتماعي، وتُقيم الدولة على أساس العدالة والمساواة لا على الغلبة، وهي الإطار الجامع لأبناء الوطن الواحد، المتكوّنة تاريخياً من تفاعل طويل بين مكونات المجتمع المصري المتعددة، والتي تستمد شرعيتها من وجدان الشعب وتاريخه، لا من الدولة وحدها» طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية (القاهرة: دار الشروق، 1980)، ص 12.

وبحكم مركزية قضية الوحدة الوطنية وأهميتها ينبغي على الجميع المساهمة في تدعيم الوحدة الوطنية والحفاظ عليها، ويتحتم ذلك بشكل خاص على الأطراف الفاعلة والمؤثرة في هذا المسار سواء المكون المسيحي أو المكون المسلم، أن تتحلى بالمسؤولية. وكذلك مؤسسات الدولة السيادية، التي يُعد من أهم أسبابها الوجودية هو الحفاظ على الوحدة الوطنية، وبالتالي ينبغي على الجميع بذل الجهد في محاصرة الأفكار الطائفية عبر تدعيم مبدأ المواطنة المتساوية. فالوحدة الوطنية شرطاً لازماً للاستقرار السياسي والتنمية الشاملة، وليست مجرد شعار تعبوي. فالمجتمع المصري تعددي في معتقداته وتعبيراته الثقافية، وقد تشكّل عبر قرون بوصفه نسيجاً متشابكاً من مكوّنات دينية وثقافية واجتماعية متنوعة؛ من بينها المكوّن المسيحي الذي أسهم في جميع ميادين الحياة المصرية. إلا أن هذا الثراء نفسه قد يتعرّض أحياناً لاهتزازات تنتج عن توترات اجتماعية، أو تأويلات متشددة للهوية، أو ضعف في آليات إدارة التنوع، وهناك عدة محددات فكرية ينبغي الانطلاق منها عند معالجتنا ملف بناء وتقوية أواصر الجماعة الوطنية المصرية وهي كالتالي

1 : ينبغي التعاطي مع التنوع الديني والثقافي في مصر على أنه نقطة قوة وتميز للنسيج الوطني المصري، وليس نقطة ضعف وانكسار، فالتاريخ المصري مملوء بصفحات مضيئة في هذا الإطار من التلاحم والتعايش الذي امتد طويلاً حتى انتظم كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وامتد عمقاً حتى وصل لساحة الفنون والآداب وفن العمارة، فمن الحقائق التاريخية أن الأثر المعماري البديع والرائع القابع في مصر القديمة (مسجد أحمد بن طولون) أشرف على تصميمه وبنائه المهندس سعيد بن كاتب الفرغاني أحد أمهر المهندسين المسيحيين المصريين في تلك الحقبة التاريخية؛ فبناء الحضارة الإسلامية شارك فيها غير المسلمين بنصيب وافر وازخر مما وفر لها مساحة من الإبداع والتميز وأعطاه أبعاداً إنسانية مميزة وكان لمصر حظاً وافراً في هذا الباب.

2 : ينبغي معالجة قضايا وحدة النسيج المصري بعيداً عن مصطلح الأقلية والأغلبية بالمداول السياسي الضيق ؛ وذلك للاعتبارات التالية

أ - مصطلح الأقلية: مصطلح مستفز لكل من الأقلية والأغلبية على حد سواء ويُصيب العقل الجمعي للمجتمع بما يشبه الصدمة النفسية. فعندما يسمع المجتمع

مصطلح الأقلية ينقدح في ذهنه أنه منقسم لأغلبية وأقلية، ومن هنا تبدأ الأقلية في السعي لتقوية مركزها، وتحرص الأغلبية على ألا تفرط في مكاسبها وهذا صراع مضر بالمجتمع.

ب - مصطلح (الأقلية والأغلبية) مصطلح سياسي يستخدم للتعبير عن نتائج انتخابية عادة تتسم بالصراع الحاد لكسب أصوات الناخبين، وبالتالي ليس من الصحيح أن يُستدعى مصطلح الأقلية في إطار الحفاظ على السلم الأهلي والنسيج الوطني.

ج - الذاكرة التاريخية لمصطلح الأقلية أوالأقليات في العالم العربي والإسلامي مرتبطة بملف التدخل الخارجي فمصطلح الأقليات والعرقيات برز بشكل حاد في الفترات النهائية للخلافة العثمانية، وذلك عندما بدأت القوى الكبرى في تقسيم الدولة العثمانية، عبر العديد من الوسائل من بينها الدخول إلى المنطقة العربية من نافذة رعاية (الأقليات) المهددة في!!، وهنا قد يتساءل البعض ما هو إذاً المصطلح السليم الذي ينبغي أن نستعمله لكي نعبر به عن اختلاف وتنوع أطراف النسيج الوطني؟ والإجابة هي «مصطلح الجماعة الوطنية أوالتعددية الثقافية» الذي يفيض بالعديد من الدلالات والإيحاءات الإيجابية الخلاقة عكس مصطلح الأقليات والأغلبية.

3: ينبغي التفريق بين نضال جماعة وطنية تسعى نحو الاندماج والمساواة، وثانية تسعى نحو الانفصال والانسلاخ عن جسد الوطن، فالأولي يُسمع لها وتناقش قضاياها وتقدر طالما أن بوصلتها متوجهة نحو الوحدة والتناغم والحفاظ على قوة وصلبة النسيج الوطني، وتعتبر جهودها بمثابة تدافع مجتمعي يساهم في اقتلاع الحشائش الضارة التي تحول دون ترعرع الوحدة الوطنية، وأما الثانية فينبغي التعاطي مع جهودها وأنشطتها بكل حذر وتأهب يحول دون تحقق أهدافها القريبة والبعيدة.

4- لا بد من إنضاج خطاب ديني (إسلامي/ مسيحي) ينبع من الطبيعة الاجتماعية للشعب المصري ويراعي خصوصيته الحضارية والثقافية والاجتماعية من حيث التنوع الديني القائم فيها منذ آلاف السنين؛ فينبغي لهذا الخطاب أن ينبذ الفتنة والشقاق ويدفع في اتجاه الوئام والوفاق ويمكن للمكون المسيحي الاستفادة مما

يعرف بتجربة لاهوت التحرير* في أمريكا اللاتينية¹²⁴، وفي الإطار الإسلامي يمكن الاستفادة من مدرسة الفقيه المصري الليث بن سعد في نظرتها للتعايش، فالمصادر التاريخية تذكر أن الليث ابن سعد عندما سأل شاب عن حكم بناء الكنائس في مصر؟ أجابه بأن المسألة لا تقع في باب الحرام والحلال، وقال له: يا بُني وهل بُنيت الكنائس إلا في عهد عمرو بن العاص!!¹²⁵ الذي رفع الاضطهاد عن المسيحيين وفتح لهم كنائسهم ليمارسوا شعائهم بها.

الشروط المُسبقة

وقبل الدخول إلى الإجراءات العملية الخاصة بتقوية جدار الوحدة الوطنية المصرية ينبغي الاستفادة من فترات توافق اجتماعي وسياسي نتج عنه انخراط الأقباط في العمل الوطني ووصول شخصيات قبطية إلى مواقع القرار، وخاصة مرحلة ما بعد ثورة 1919 ووضع دستور 1923، وصولاً للعام 1952، ومرحلة ثورة 25 يناير 2011 حتى منتصف عام 2013، ولذلك فهم عوامل النجاح وإعادة تفعيلها في السياق المعاصر، ومعرفة الشروط المُسبقة الواجب توفرها قبل العمل على معالجة الأزمة القبطية بحكمة؛ فمن خلال إدراكنا للعوامل الحاسمة التي وفرت البيئة المناسبة لبناء التلاحم الوطني في تلك الفترة، يمكننا الاستفادة من درس التاريخ، والعمل على توفير هذه الشروط المُسبقة التي تُساهم في نجاحنا في مسيرة بناء الوحدة الوطنية.

أولاً: العوامل التي ساعدت على ازدهار العلاقة من (1919-1952)

- حرية الفضاء العام: ثورة 1919 أنهت احتكار السلطة وأتاحت المجال للعمل السياسي الجماهيري، فشارك الأقباط في الوفد والحياة الحزبية ونقابات العمال
- وجود صحافة حرة وأحزاب قوية (الوفد، الحزب الوطني) وقرّضاً رجباً

124- قسام معدي، «شذرات من تاريخ لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية»، باب الواد، 7 مارس 2019، <https://babelwlad.com/ar-> title/شذرات-من-تاريخ-لاهوت-التحرير-في-أمريكا

125- المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي، المواظ والاعتبار بذكر الخطوط والآثار. تحقيق سليم محمد. 5 مجلدات. بيروت: دار الكتب العلمية، 2021. ج2، ص 439. يذكر المؤلف أن والي مصر موسى بن عيسى بن موسى أعاد بناء الكنائس المهْدمة في القرن الثاني الهجري «بمشورة الليث بن سعد وعبد الله بن لهيعة» اللذين اعتبرا إقامة الكنائس من «عمارة البلاد» واستندا إلى أن الكنائس المصرية لم تُبن إلا في العصر الإسلامي زمن الصحابة والتابعين
* يُطلق اسم «لاهوت التحرير» على التجربة التي نشأت في كنائس أمريكا اللاتينية خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين عندما شرع مجموعة من الكهنة واللاهوتيين في قراءة المسيحية من وجهة نظر الفقراء وإدخال الواقع الاجتماعي والسياسي للقارة إلى تفسير النصوص المقدسة.

للتعبير والمشاركة.

- العدالة والمواطنة: نصوص دستور 1923 أكدت على المساواة والحقوق الواحدة
- ثانياً: المرحلة الثانية: من ثورة 25 يناير 2011 إلى 2013 - روح الثورة ووحدة الميدان
- ثورة 25 يناير تجاوزت شعار "الهلل مع الصليب" لتتبني مبدأ "مصريين بلا تمييز أو تمايز"؛ منذ اليوم الأول للثورة شاركت مختلف القوى السياسية والشبابية والأقباط، وسقط أكثر من عشرة شهداء أقباط في ميدان التحرير
- طوال أيام الثورة الثمانية عشر لم يكن هناك تمييز بين شباب الأقباط وغيرهم وشكلت الثورة إجماعاً وطنياً شمل حتى أقباط المهجر
- كما تشير الشهادات إلى أن الأقباط كانوا يحرسون المسلمين أثناء الصلاة، والمسلمون يحرسون الكنائس وممتلكات الأقباط

العوامل التي عززت التوافق (2011-2013)

مساحة الحرية العامة: أتاح سقوط النظام القديم فرصة غير مسبوقة للتعبير عن المطالب السياسية عبر الميدان ومنصات التواصل الاجتماعي. هذا الفضاء المفتوح منح للأقباط والشباب مساحة للمشاركة السياسية والنضال المشترك، وتزامن مع تراجع قبضة الدولة على الإعلام، مما أتاح خطاباً جديداً عن المواطنة. الشعور بالعدالة والوطنية المشتركة: رفعت الثورة في كلتا الفترتين شعارات العدالة والكرامة، والوحدة بين مكوني الأمة

خلاصة واستنتاجات

الحرية السياسية كعامل حاسم: في كلتا الفترتين أدى وجود فضاء سياسي مفتوح إلى انخراط الأقباط في الحياة العامة وإلغاء الفوارق الدينية. استندت ثورة 1919 إلى عمل حزبي ومجتمع مدني قوي، بينما فتحت ثورة 2011 المجال أمام الشباب للتعبير والعمل المشترك.

العدالة والمواطنة: تأكيد الحقوق المتساوية في دستور 1923 وتعيين أقباط في مناصب سيادية أسهم في بناء الثقة بين المكونين، في عام 2011 ارتبطت مطالب الثورة بالكرامة والعدالة، مما خلق لحظة وحدة وطنية، رغم التحديات اللاحقة. أهمية القيادة التوافقية: وجود قيادات وطنية ذات مصداقية (سعد زغلول، مصطفى النحاس، شباب الثورة) ساعد على تجاوز الانقسامات. في المقابل، فإن

غياب القادة أو تحزب المؤسسات الدينية يضعف الوحدة الوطنية.

وبالتالي توفير الشروط المسبقة للبدأ في رحلة بناء الجماعة الوطنية يقع على عاتق الجميع ، ولكن السلطة والنظام دوره هام في توفير المناخ العام ، الذي يسمح بتواصل المكونات الوطنية مع بعضها البعض، بعيداً عن أجواء التوتر والخوف وعدم الشعور بالأمان، ثم بعد ذلك تأتي الأدوار المطلوبة من كل مكون وطني ليقوم بدوره في مسيرة بناء الوحدة الوطنية، وسوف نتناول في الأسطر القادمة دور المكونات الاجتماعية والمؤسسات المؤثرة والحكومة في دعم تقوية النسيج الوطني، وسأبدأ بدور المكون المسيحي.

أولاً: دور المكون المسيحي

1: تقوية القواسم المشتركة

من أجل نجاح المكون المصري المسيحي بكافة أنواعه في الاندماج الكامل مع الجماعة الوطنية، بعيداً عن المكاسب الهشة الممنوحة من النظام التي غالباً ما تذهب بذهاب الحكومة أو الحزب المانح لها؛ يجب على المكون المسيحيين تبنى خطاب جامع، يسعى للحرية، خطاب يجمع ولا يفرق، ويبحث عن القواسم المشتركة ويدعمها ويبني عليها من أجل تأمين المستقبل المصري من الفتن الطائفية.

2: تجسيد المواطنة المتساوية

على المكون المسيحي أن يُبدد مخاوف وهواجس الأغلبية نحوه، عبر تقديم نماذج جذابة علي مستوي الأفراد الذين يؤمنون بقيم الوطنية والمواطنة والمساواة والعدالة، وخصوصاً في أوقات الشدائد التي تمر علي مصر، وتذكر هنا للإنصاف مواقف رجالات الكنيسة الأرثوذكسية المصرية كنموذج وطني ناجح عندما وقفوا دائماً ضد الغازي الأجنبي، وخاصة موقف الأب سرجيوس عندما وقف علي منبر الأزهر في القاهرة إبان ثورة 1919 ليقول «إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم في مصر بحجة حماية الأقباط، فأقول ليمت القبط وليحيا المسلمون أحراراً»، وينبغي للأخوة المسيحيين أن يؤسسوا هيئات مجتمع مدني تقدم خدماتها للجميع بدون التفرقة بينهم بسبب اختلاف الدين، أو العرق، أو اللغة، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من التجربة الكاثوليكية في مؤسساتها التعليمية المفتوحة لكل المصريين المسلمين

والمسيحيين علي حد سواء.¹²⁶

3: المشاركة في المخاطر العامة

في فترات الاستبداد والقهر يسعي النظام إلى التفريق بين مكونات المجتمع، عبر خطب ود المكون المسيحي، وإعطائه بعض المكتسبات الهشة؛ ليجعله منطقة حاجزة بينه وبين غضب الجماهير، فينبغي للنخب المسيحية المصرية أن تفهم هذه المعادلة، وأن تنحاز للوطن وليس للنظام، وأن تتحمل مع الشعب أوجاع الوطن وتناضل مع أجل تحقيق العدالة والمساواة للجميع، ويمكن للمكون المسيحي الاستفادة من تجربة الأقلية المسلمة في دولة جنوب أفريقيا والتي تشكل قرابة 2% من إجمالي عدد السكان كتجربة رائدة في هذا المجال؛ حيث وقفت مع السود في نضالهم ضد نظام الفصل العنصري؛ وردت الأغلبية الجميل لها عبر منحها الحريات الكاملة والحقوق الدستورية التي تجعلهم علي قدم المساواة مع الجميع بعد انتهاء سياسية الفصل العنصري.¹²⁷

4: محاربة المُحرضين

على المكون المسيحي بكافة أطره الروحية، والمدنية، والثقافية التصدي، للمتعبين المسيحيين الذين يسيئون لوجدان المسلمين بالتصريحات المُستفزة عبر وسائل الإعلام؛ فهذه المقاومة الداخلية للمتعبين أمر له بالغ الأثر في اتزان الوجدان المصري العام؛ لأنه يجعل المحرضين محاصرين وسط المكون المسيحي والحس العام الجماهيري، ويثبت للجميع أن الوجدان العام المسيحي العام ضد الفتنة ومنطقها ودعاتها.

ثانياً: دور المكون المسلم

تمثل الجماعة المسلمة في مصر القوة المجتمعية الأوسع، ما يمنحها وزناً مضاعفاً في صياغة ملامح التعايش الوطني وصون الوحدة الداخلية. فحين تكون الجماعة الأكبر واعية بدورها ومسؤولية في سلوكها وخطابها، يترسخ الاستقرار الاجتماعي وتُبنى الثقة بين مكونات المجتمع، أما إذا وقعت في فخ ممارسة التهميش أو التمييز أو تجاهل

126- المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، طارق البشري، دار الشروق، الطبعة الرابعة 2004

127- ياسر كمال عبد الفتاح الغرابوي، بناء التوافق الوطني في بلدان الربيع العربي: الكواجح - البدائل - الفرص إسطنبول: مركز التنوع لفض النزاعات ومكتبة الأسرة العربية، 2022، 176.

حقوق الآخرين، فإن النسيج الوطني كله يتعرض للاهتزاز؛ لذلك لابد للمكون الأكبر أن يراعي هذه الجوانب التالية عند المساهمة في بناء صرح الوحدة الوطنية

1- المستوى الاجتماعي واليومي: يتحمل المواطن المسلم مسؤولية كبرى في تعزيز ثقافة المواطنة في حياته اليومية؛ عبر معاملة المسيحيين باعتبارهم شركاء في الوطن لا «أقلية»، والابتعاد عن أي خطاب أو تصرف ينطوي على استعلاء أو إقصاء. هذه الممارسات تتجلى في المدرسة والجماعة وسوق العمل والحياة العامة، حيث يحتاج المسلم إلى أن يكون نموذجاً إيجابياً في التعامل المباشر، لأن الثقة تُبنى عبر التجربة اليومية أكثر مما تُبنى عبر القوانين والخطابات.

2 - المستوى الديني والفكري: من واجب المكون المسلم مواجهة أي خطاب ديني متشدد يحاول تصوير المسيحيين كغريباء أو خصوم، والتأكيد على أن القيم الإسلامية الأصيلة – كالعدل، والبر، والإحسان – تُلزم المسلمين باحترام شركائهم في الوطن. ومن المهم أيضاً أن تُفتح مساحات أوسع لنشر ديني مُتسامح عبر المساجد ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث ينظر إلى المسيحيين كأهل وطن واحد لا كجماعة منفصلة.

3 - المستوى السياسي والوطني: يتجسد دور المكون الأكبر عدداً في دعم التمثيل السياسي العادل للمسيحيين، سواء عبر التصويت لهم في الانتخابات أو مساندتهم في تولي المناصب العامة. فالمشاركة السياسية المتوازنة تمنح المجتمع صورة عملية عن المساواة وتزيل أي شعور بالتمييز. كما يقع على الأحزاب والتيارات السياسية التي يقودها أغلبية مسلمة أن تعلن التزامها ببرامج ومواقف صريحة ترفض التمييز وتدعم التعددية.

4 - المستوى الثقافي والإعلامي: وللمكون المصري المسلم دور في تغيير الصورة النمطية التي قد يتعرض لها المسيحيون في بعض الإنتاجات الثقافية أو الإعلامية. دعم أعمال فنية وأدبية تبرز المشتركات الوطنية وتحتفي بإسهامات المسيحيين في بناء مصر، هو واجب على المثقفين والإعلاميين المنتمين إلى الجماعة الأكثر عدداً. كما ينبغي لهم أن يواجهوا أي محتوى يحاول تأجيج الفتن أو تصوير التنوع كتهديد.

5 - المستوى الاقتصادي والتنموي: للمكون المسلم أيضاً مسؤولية في تعزيز التكامل الاقتصادي، سواء عبر الشراكات التجارية أو عبر رفض أي شكل من أشكال

المقاطعة أو التمييز في مجالات العمل والاستثمار. دعم رجال الأعمال والمبادرات المسيحية بوصفها جزءاً من الاقتصاد الوطني، يُعزز من ترابط المصالح ويجعل الجميع شركاء في التنمية.

6 - المستوى القيمي والأخلاقي: المكون المسلم مطالب بالتحلي بسلوكيات إيجابية تُجسد معاني الأخوة الوطنية؛ مثل التضامن في الأزمات، مشاركة الأفراح والأحزان، والدفاع عن حق المسيحيين في ممارسة شعائهم الدينية بأمان وكرامة. فهذه القيم الأخلاقية، وإن بدت بسيطة، إلا أنها تؤسس لروح وطنية جامعة تُسقط أي محاولات خارجية أو داخلية لبث الفرقة.

في المحصلة، إن دور المكون المسلم لا يتوقف عند «التعايش» مع المكون المسيحي، بل يتجاوزه إلى شراكة حقيقية مبنية على المساواة والاحترام المتبادل. فالمسؤولية التاريخية تفرض على المكون الأكبر أن يكون الحاضنة الأساسية للمواطنة، والضمانة الأولى لعدم انزلاق المجتمع نحو الطائفية. بهذا الوعي، يتحول المكون المسلم من مجرد أكثرية عددية إلى قوة بناء وقيادة لوحدة وطنية متماسكة تحمي مصر من الانقسام وتدفعها إلى المستقبل بثقة.

نظراً لمركزية دور كل من مؤسسة الأزهر الشريف والكنيسة الأرثوذكسية في ملف بناء الوحدة الوطنية، سأعرض مقترحاً لدورهما المرجو في دعم مسيرة بناء الوحدة الوطنية

ثالثاً: دور الكنيسة المصرية في بناء الوحدة الوطنية

تُعد الكنيسة المصرية أحد أقدم وأعمق المؤسسات الوطنية في تاريخ مصر، فهي لم تكن مجرد مؤسسة دينية روحية، بل لعبت دوراً محورياً في تشكيل الهوية المصرية وصونها عبر قرون من الاحتلال والتقلبات السياسية. وللكنيسة دور أساسي في دعم الوحدة الوطنية، إذ تملك تأثيراً روحياً واجتماعياً واسعاً بين قطاعات كبيرة من المصريين المسيحيين، ما يجعل خطابها وممارساتها مؤثرة في تعزيز قيم المواطنة والانتماء للوطن. ورغم ذلك، شهدت مسيرة الكنيسة بعض الأخطاء التي ينبغي التعلم منها لتجنب تكرارها مستقبلاً. من أبرز هذه الأخطاء الميل أحياناً إلى الانغلاق والانعزال عن الشأن العام بحجة حماية المجتمع القبطي من التوترات، الأمر الذي ولّد شعوراً لدى البعض بأن المسيحيين كيان منعزل أكثر من كونهم جزءاً أصيلاً من الجماعة الوطنية. كما أدى التركيز المفرط على دور القيادة الكنسية في

التفاوض مع الدولة، على حساب تمكين الأفراد المسيحيين من المشاركة المباشرة في الحياة السياسية والمدنية، إلى إضعاف مفهوم المواطنة الفردية لصالح الانتماء المؤسسي، فالملكون المسيحي من العمق والاتساع والتنوع بما لا يسمح بحصره ومحاصرته من خلال التواصل معه عبر الكنيسة فقط، فمناحي الحياة السياسية والاجتماعية المصرية تحتاج إلى التواصل والتشارك والتعاون عبر كل الوسائط والكيانات المدنية والاجتماعية مثل العمل السياسي والخيري والاجتماعي بدون وسائط ولا مؤسسات دينية مهيمنة. من هنا، يتعين على الكنيسة المصرية أن تبني استراتيجيتها المستقبلية على ثلاث مسارات متوازنة:

أولاً: تعزيز خطاب المواطنة الذي يضع الانتماء لمصر فوق أي انتماء ديني أو طائفي، ويُرسّخ فكرة أن المكوّن المسيحي جزء لا يتجزأ من هوية الوطن.

ثانياً: تمكين الشباب المسيحي من الانخراط في الفضاء العام عبر تشجيعهم على المشاركة السياسية، وتوفير منصات للتدريب والتثقيف المدني، وعدم الاكتفاء بالرعاية الدينية والاجتماعية.

ثالثاً: التعاون المؤسسي مع الأزهر وبقية القوى الوطنية في مبادرات مشتركة لمواجهة التطرف وبناء ثقافة التعايش، بحيث يظهر للمجتمع أن الكنيسة ليست طرفاً منعزلاً، بل شريكاً فاعلاً في صياغة مستقبل مصر. إن إدراك الكنيسة لأخطائها السابقة، وخاصة فيما يتعلق بالاعتماد على الدور التفاوضي مع السلطة، يشكل فرصة لإعادة صياغة حضورها الوطني بطريقة أكثر اندماجاً ومواكبة لروح العصر، الأمر الذي يعزز الوحدة الوطنية ويدعم استقرار المجتمع المصري.

رابعاً: دور الأزهر الشريف.

يُعتبر الأزهر الشريف من أعرق المؤسسات الدينية والتعليمية في العالم الإسلامي، وهو عبر تاريخه الطويل لم يكن مجرد مركز ديني، بل كان ولا يزال منارة للفكر الوسطي والاعتدال، وحصناً للهوية المصرية الجماعة. وقد أسهم الأزهر في محطات تاريخية مفصلية في توحيد المصريين مسلمين ومسيحيين ضد الاستعمار أو التحديات الوطنية، حيث كان خطابه العابر للحدود الدينية مرجعاً لهضة فكرية وروحية تدعو إلى التعايش والشرابة. إلا أن الأزهر، مثله مثل غيره من المؤسسات، واجه في بعض المراحل انتقادات تتعلق إما بضعف فاعليته في مواجهة التطرف حين ارتفع صوت التيارات المتشددة في المجتمع، أو بتركيزه الزائد على الدور التعليمي التقليدي من دون

تطوير كافٍ للأدوات الفكرية واللغوية القادرة على مخاطبة الشباب بلغة العصر. كذلك، في بعض الفترات، اكتفى الأزهر بالبيانات العامة حول الوحدة الوطنية من دون ترجمتها إلى برامج عملية مستدامة تعزز التفاعل اليومي بين مكونات المجتمع. وانطلاقاً من هذه التجربة، فإن الدور المطلوب من الأزهر اليوم يتمحور حول ثلاثة مستويات رئيسية:

أولاً: إعادة تجديد الخطاب الديني ليكون أكثر قدرة على معالجة قضايا العصر، ويؤكد على مبادئ المواطنة والمساواة، بما يمنع استغلال الدين كأداة للتفرقة أو العنف.

ثانياً: تعميق الشراكة مع الكنيسة المصرية عبر مبادرات مشتركة في التعليم والإعلام والمجتمع المدني، بحيث يلمس المواطن العادي أن المؤسسات تتحركان معاً كجناحين للوطن الواحد، لا كجزر منفصلة.

ثالثاً: إطلاق برامج شبابية مشتركة تستهدف تعزيز ثقافة التعايش والتعاون العملي بين المسلمين والمسيحيين، مثل القوافل الطبية والتعليمية، والمشروعات التطوعية، بما يحول خطاب الوحدة الوطنية من مجرد كلمات إلى تجربة معاشة. بذلك، يصبح الأزهر قادراً على تصحيح ما شاب أدواره في بعض الفترات السابقة، ويؤدي رسالته التاريخية كحارس للوحدة الوطنية ومُجدّد للفكر الوسطي الذي يحمي النسيج المصري من التمزق.

محاور بناء الوحدة الوطنية

- الإطار الدستوري والقانوني: مراجعة التشريعات لضمان المساواة وحماية حرية العقيدة، وإلغاء أي ثغرات تسمح بالتمييز، ووضع عقوبات صارمة ضد خطاب الكراهية والاعتداءات الطائفية. يتولّى مجلس الشعب والأحزاب دعم سياسات «التنوع والدمج» في الانتخابات والهيئات العليا، مع تدريب قيادات شابة من مختلف الخلفيات ووضع معايير شفافة لاختيار المرشحين. كما ينبغي تعزيز حضور المسيحيين في المجالس المحلية وإنشاء لجان تنسيق لحل المشكلات الخدمية على مستوى المحليات.
- السياسات التنفيذية: إدماج مفهوم «العدالة الشاملة» في خطط الحكومة للقطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والإسكان، بحيث تُوزع الموارد وفق الحاجة لا الهوية. وتشمل هذه المحاور تعميم لجان فض المنازعات

المجتمعية برعاية المحافظات تضم ممثلين عن الأزهر والكنيسة والمجتمع المدني للتعامل المبكر مع التوترات.

- المشاركة المجتمعية والقانونية: تشجيع المكوّن المسيحي على الانخراط في عمليات صنع السياسات والمجالس الاستشارية، وتقديم مقترحات تشريعية عبر النواب ومكاتب قانونية، واستخدام التقاضي الاستراتيجي لمواجهة التمييز. يتعيّن على جميع المواطنين دعم التشريعات التي تعزز المواطنة والامتناع عن استغلال الحساسية الدينية في المنافسات السياسية. يمكن قياس النجاح من خلال عدد قضايا الكراهية التي تم البت فيها وزمن الاستجابة المؤسسية ومستوى ثقة المواطنين في العدالة.
- التكامل الثقافي والتربوي: تطوير مناهج تعليمية تُبرز التاريخ المشترك لمصر وتغرس قيم المواطنة والحوار وإدارة الخلاف؛ وإدراج هذه القيم ضمن برامج تدريب المعلمين. ينبغي إنشاء أنشطة مدرسية مشتركة (موسيقى، رياضة، مسرح) تعكس التجربة اليومية المشتركة بدل التركيز على الاختلاف. ويمكن للمؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية تنظيم برامج تبادل وزيارات للمواقع التراثية الإسلامية والقبطية لترسيخ ذاكرة ثقافية مشتركة.¹²⁸
- الخطاب الديني والإعلامي: الانتقال من مفهوم «التسامح» باعتباره مئة إلى «المواطنة» باعتبارها حقاً وواجباً. يتطلّب ذلك إقرار مدونة سلوك إعلامي تُعرّف خطاب الكراهية وتضبط آليات التغطية الصحفية، وتشجيع الإعلام والدراما على تقديم سرديات تعكس الحياة المشتركة وتبتعد عن التنميط. كما يجب إنشاء وحدات رصد إلكتروني بمشاركة الحكومة والمجتمع المدني للإبلاغ عن المحتوى المحرّض وتقديم حملات توعية رقمية، مع قياس الأداء عبر عدد المواد المصححة أو المسحوبة وانتشار الرسائل الإيجابية.
- المجتمع المدني والعمل التطوعي: تصميم مبادرات تجمع الشباب من مختلف الأطياف لتنفيذ مشاريع خدمية (نظافة الأحياء، محو الأمية، دعم المشاريع الصغيرة) بإدارة تشاركية. وتتحمّل السلطات القضائية والنيابة العامة مسؤولية إنشاء وحدات لرصد جرائم الكراهية وإصدار إجراءات واضحة

128 ياسر الغرابوي، «نحو بناء هُوية وطنية جامعة»، ورقة بحثية صادرة عن مركز التنوع لفض النزاعات، 8 أغسطس 2022، <https://www.tanaowa.org/site/wp-content/uploads/2022/08/identity-pubush.pdf>

لضمان العدالة وحماية الضحايا.

- القطاع الخاص والنقابات: تبني سياسات عدم التمييز في التوظيف والترقي، وتفعيل برامج المسؤولية المجتمعية بالشراكة مع المؤسسات الدينية والمدنية لتحقيق تأثير محلي ملموس. يمكن للنقابات المهنية إنشاء لجان للتنوع والاندماج لضمان بيئات عمل آمنة وتقديم الدعم القانوني للأعضاء.
- المواطنون: المشاركة في الانتخابات والحوار العام، ودعم المرشحين الذين يمتلكون برامج واضحة لتعزيز المواطنة، ورفض نشر المحتوى المحرّض. كما ينبغي على المواطنين الانخراط في جهود الوساطة المحلية عند حدوث توترات وتعزيز ثقافة الجيرة والتعاون اليومي. تُقاس النتائج بنسب مشاركة الناخبين وتمثيل المسيحيين في الهيئات المنتخبة وعدد المبادرات التطوعية المشتركة.
- الاقتصاد والتنمية المشتركة: ترسيخ الثقة بين مكونات المجتمع يستند إلى مصالح مشتركة. يجب أن توجّه الدولة استثمارات عامة إلى المناطق الأقل حظاً بغض النظر عن تركيبها، مع توفير حوافز للمشروعات التي توظف شباباً من خلفيات متنوعة. كما ينبغي تصميم برامج تمويل صغيرة ومتوسطة مبنية على الجدوى الاقتصادية وليس الهوية، وإنشاء شراكات أعمال محلية بين رجال وسيدات أعمال من الجانبين. تقوم الغرف التجارية والنقابات بدور التوفيق ودعم حاضنات الأعمال المختلطة، مع مراقبة التمييز في سوق العمل وتطبيق عقوبات على السلوكيات التمييزية. تُقاس النتائج بأعداد الوظائف المستحدثة وحجم التمويل الممنوح من دون تمييز وانخفاض شكاوى التمييز.

مصفوفة الأدوار والمسؤوليات لكل مؤسسة نحو تدعيم ترابط الجماعة

الوطنية:

- الدولة (تشريع/تنفيذ/قضاء): تحديث القوانين، مكافحة خطاب الكراهية، ضمان عدالة توزيع الخدمات، استجابة سريعة للنزاعات.
- المؤسسات الدينية: تبني خطاب عملي مشترك، تدريب القادة الدينيين، مبادرات شبابية مشتركة.
- الإعلام: الالتزام بمدونة السلوك، معالجة مهنية للأزمات، إنتاج محتوى إيجابي يعكس الحياة المشتركة.

- الأحزاب ومجلس الشعب والمجالس المحلية: توفير تمثيل عادل، فتح قنوات مشاركة مؤثرة، ضمان الشفافية في الاختيار.
- المجتمع المدني: إطلاق مبادرات تطوعية وحوارات محلية، رصد مبكر للتوترات ووساطة لحلها.
- القطاع الخاص والنقابات: اعتماد سياسات عدم التمييز، تطوير شراكات أعمال مختلطة، توفير فرص تدريب وتمكين مهني متساوٍ.
- المواطنون: مشاركة مسؤولة في الحياة العامة، مقاومة خطاب الكراهية، تعزيز ثقافة التعاون اليومي.

خاتمة وتوصيات

إن بناء وحدة وطنية متماسكة بين المكوّن المسيحي والجماعة الوطنية المصرية ليس عملاً رمزياً ولا استجابة ظرفية لأزمات متقطعة، بل هو مشروع دولة ومجتمع يتطلب انتقالاً من "إدارة التعايش" إلى "هندسة المواطنة". تقترح هذه الورقة خارطة طريق تحوّل المبادئ إلى سياسات قابلة للتنفيذ: تحديث تشريعات مكافحة الكراهية، وتيسير شؤون دور العبادة، إدراج التربية على المواطنة في المناهج وتدريب المعلمين، مواثيق مشتركة بين الأزهر والكنيسة تُترجم إلى برامج شبابية وخدمة عامة، مدونة سلوك إعلامي فعّالة، تمثيل سياسي وحوكمة محلية دامجة، ثم تنمية اقتصادية عادلة تخلق مصالح مشتركة وشراكات أعمال مختلطة. ويُستكمل ذلك بمصفوفة مؤشرات قياس دورية، تضمن التعلم المستمر وتصحيح المسار.

الغاية النهائية هي ترسيخ نهج المواطنة الجماعة: هوية وطنية تتسع للجميع وتعلو على كل انتماء فرعي، بحيث يشعر كل مصري—مسيحياً كان أو مسلماً—بأنه شريك متساوٍ في الحقوق والواجبات، وبأن الدولة بيتٌ محايدٌ عادل، والمجتمع فضاءً رحباً للتعاون والاختلاف البناء. عندها تصبح الوحدة الوطنية حقيقة ملموسة في المدرسة والشارع ومكان العمل وصندوق الانتخابات، لا شعاراً يُستدعى في الأزمات ثم يُنسى.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

1. إبراهيم، حيدر، وميلاد حنا. أزمة الأقليات في الوطن العربي. بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002.
2. إبراهيم، سعد الدين وآخرون. الأقباط في السياسة المصرية. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996.
3. الأقباط اليوم. «الكنيسة الأرثوذكسية: ثورة 30 يونيو تعبير صادق عن إرادة المصريين». 30 يونيو 2025.
4. الأهرام المصرية. «المجلس الملي يقرر سحب ممثلي الكنيسة الأرثوذكسية من الجمعية التأسيسية للدستور». 17 أبريل 2012.
5. الأهرام. «مصر ترد على مزاعم التمييز ضد الأقباط». 30 مايو 2007.
6. الإخوان والأقباط، من يطمئن من؟! عامر شماخ، القاهرة: مكتبة وهبة، 2008.
7. بشارة، عزمي. هل من مسألة قبطية في مصر؟ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
8. البشري، طارق. المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية. القاهرة: دار الشروق، 2004.
9. بلادي، جريدة الشروق. المجلس الملي يحمل الرئيس مرسى مسؤولية أحداث الكاتدرائية. 8 إبريل 2013.
10. تاجر، جاك. أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي إلى عام 1922. القاهرة: كلمات عربية، 2013.
11. جريدة الوفد. عدد 30 ديسمبر 2011.
12. جريدة المصري اليوم. عدد 12 مايو 2007.
13. جريدة المصري اليوم. الأوقاف تغلق 2080 مسجداً... 13 مارس 2013.
14. حمدان، جمال. شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان. القاهرة: دار الهلال، 1994.
15. دهبي، إدوار غالي. النموذج المصري للوحدة الوطنية. القاهرة: مكتبة الأسرة، 1998.
16. سالم، ل. م. تاريخ مصر السياسي الحديث. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.

17. شحاتة، سعيد. هل يجب أن يلعب البابا السياسة؟ الأهرام أونلاين، 22 نوفمبر 2012.
18. شماخ، عامر. الإخوان والأقباط، من يطمئن من؟! القاهرة: مكتبة وهبة، 2008.
19. الطحاوي، عبد الله. فتنة طائفية أم شرارة الصراع على الهوية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2013.
20. طه عبد العليم. في أصول الفخر بتاريخ مصر المسيحية. الأهرام، 4 يناير 2015.
21. عبد العاطي، ماريان ميخائيل يوسف. مصر العربية. 10 أغسطس 2015.
22. عبد الفتاح، عماد. الدولة العسكرية والتحول الديمقراطي. القاهرة: دار الشروق، 2017.
23. عزيز، ألفريد. تاريخ الكنيسة القبطية منذ نشأتها حتى الآن. القاهرة: دار الثقافة، 2005.
24. فكري عابدين. القاهرة: ثلث ثروة مصريي الأقباط. إسلام أون لاين، 30 مايو 2007.
25. قناة الجزيرة. مع هيك. 2010.
26. الأقباط متحدون. الرابط الإلكتروني.
27. المقرزي، تقي الدين أحمد. المواعظ والاعتبار. بيروت: دار الكتب العلمية، 2021.
28. مجموعة باحثين. الأقباط في مصر بعد الثورة. دبي: مركز المسبار، 2012.
29. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. أسابيع القتل. القاهرة، 2014.
30. هيك، محمد حسنين. خريف الغضب. القاهرة: دار الشروق، 1983.
31. يعقوب، الأنبا. تاريخ الكنيسة القبطية. القاهرة: دار الأنبا رويس، 1999.
32. ياسر الغرابوي. الهروب من الحرب الأهلية. دار البشير، 2015.
33. ياسر الغرابوي. نحو بناء هوية وطنية جامعة. مركز التنوع، 2022.

English References

34. Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot. *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*. Cambridge University Press, 1984.
35. Assaad, Ragui & Krafft, Caroline. *Characterizing the Copts in Egypt*. ResearchGate, 2013.
36. Atlantic Council. *Sisi's Visit to Coptic Cathedral Cements Alliance...*, 2024.
37. Brownlee, Jason. *Violence Against Copts in Egypt*. Carnegie, 2013.
38. Carnegie Middle East Center. *The Coptic Church and Politics in Egypt*. 2014.
39. Christian Today. *Evangelicals in Egypt support Sisi's UN visit*. 2016.
40. Daly, M. W. *The Cambridge History of Egypt, Vol. II*. Cambridge University Press, 1998.
41. FDD. *After Israel-Hamas War, Egyptian Copts Face Ambiguous Future*. 2024.
42. Human Rights Watch. *Egypt: Investigate Military Killings of Coptic Protesters*. 2011.
43. Human Rights Watch. *Collective Attacks on Churches*. 2013.
44. Ibrahim, Vivian. *The Copts of Egypt: The Challenges of Modernisation and Identity*. I.B. Tauris, 2011.
45. International Institute for Religious Freedom. *Copts, Church and State in Contemporary Egypt*. 2022.
46. Minority Rights Group International. *The Copts of Egypt*. 2024.
47. Pennington, J.D. *The Copts in Modern Egypt*. Middle Eastern Studies, 1982.
48. Rowe, Paul S. *Religion and Global Politics*. Oxford University Press, 2012.
49. Rowe, Paul S. *Copts, Church and State in Contemporary Egypt*. IIRF, 2022.
50. Tadros, Mariz. *The Muslim Brotherhood in Contemporary Egypt*. Routledge, 2012.
51. Tadros, Mariz. *The Copts of Egypt*. Oxford University Press, 2013.
52. TIMEP. *Church Construction Law Brief*. 2019.
53. The New Arab. *Are Egypt's Copts at Risk...?* 2017.
54. USCIRF. *Egypt Country Update: Religious Freedom Conditions*. 2025.
55. Vatikiotis, P. *The History of Modern Egypt*.
56. Washington Institute. *The Copts and Their Political Implications in Egypt*. 2023.



ياسر كمال عبد الفتاح الغرباوي

مؤسس مركز التنوع لفض النزاعات، وعضو سابق في لجنة العدالة الوطنية برئاسة الوزراء المصرية. مهتم بقضايا بناء السلام والمصالحة المجتمعية، مستشار مدني مستقل في قضايا مقاومة التحريض والكراهية. ساهم في أعمال وساطة في كل من مصر واليمن والسودان. له خمسة إصدارات منشورة هي "حركات التغيير والحراك الجماهيري" (2007)، "الهروب من الحرب الأهلية - مصر نموذجًا" (2014)، "دارفور خلق جديد - تجربة محلية في بناء السلام" (2018)، "بناء التوافق الوطني في بلدان الربيع العربي" (2022). "الطائفية والهوية جذور الأزمة وأفاق التحرر" (2025)



يقدم كتاب «الأقباط في مصر: من تفكيك الأزمة إلى استعادة الجماعة الوطنية (1805-2025)» للباحث ياسر الغرباوي قراءة تحليلية عميقة لمسار العلاقة بين المكوّن المسيحي وبقية مكونات المجتمع المصري عبر ما يقرب من قرنين من الزمن. ينطلق الكتاب من فكرة مركزية مفادها أن ما يُعرف بـ«المسألة القبطية» ليس صراعًا دينيًا بقدر ما هو انعكاس لاختلالات في إدارة التنوع داخل الدولة والمجتمع، وأن استخدام مفاهيم الأقلية والأغلبية قد أسهم في تعميق الانقسام بدل تجاوزه.

يعتمد الكتاب منهجًا تاريخيًا تحليليًا يتتبع تحولات أوضاع الأقباط منذ عهد محمد علي مرورًا بالمراحل الملكية والجمهورية وحتى اللحظة الراهنة، كاشفًا عن تأثير السياسات العامة، والتحول الاجتماعي، والمقاربات الأمنية، في تشكيل هذه العلاقة. كما يوضح أن فترات التوتر لم تكن نتاج طبيعة المجتمع المصري، بل نتيجة غياب سياسات المواطنة المتوازنة وضعف البناء المدني. ويميز الكتاب بين «الحدث» و«الأزمة»، حيث يتعامل مع الأزمة بوصفها ظاهرة مركبة ممتدة في الزمن، تتداخل فيها عوامل سياسية واقتصادية وثقافية، بما يتيح فهمًا أعمق للسياق بدل الاكتفاء بوصف سطحي للحوادث. وفي هذا الإطار، يدعو إلى إعادة بناء مفهوم «الجماعة الوطنية المصرية» باعتباره الإطار الجامع الذي يتجاوز الانقسامات، ويؤسس لمواطنة قائمة على المساواة والشراقة.

ويختتم الكتاب برؤية إصلاحية تسعى إلى تجاوز جذور الأزمة عبر مراجعة السياسات، وتعزيز المشاركة، وتجديد الخطاب الثقافي، بما يعيد بناء الثقة ويؤسس لوحدة وطنية أكثر توازنًا وعدالة.



-  <http://tasqpublishing.com>
-  contact@tasqpublishing.com
-  [tasqpublishing](https://www.facebook.com/tasqpublishing)
-  +213784029344